وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الموضوع:

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في مصر الفاطمية

(358 – 567هـ/ 969 – 1171م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ وحضارة المشرق الإسلامي

إعداد الطالبة:

دعاء خرفي

إشراف الأستاذة:

د. إكرام بن عيسى

السنة الجامعية: 1447 – 1448هـ / 2025 – 2026م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الموضوع:

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في مصر الفاطمية

(358 – 567هـ/ 969 – 1171م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ وحضارة المشرق الإسلامي

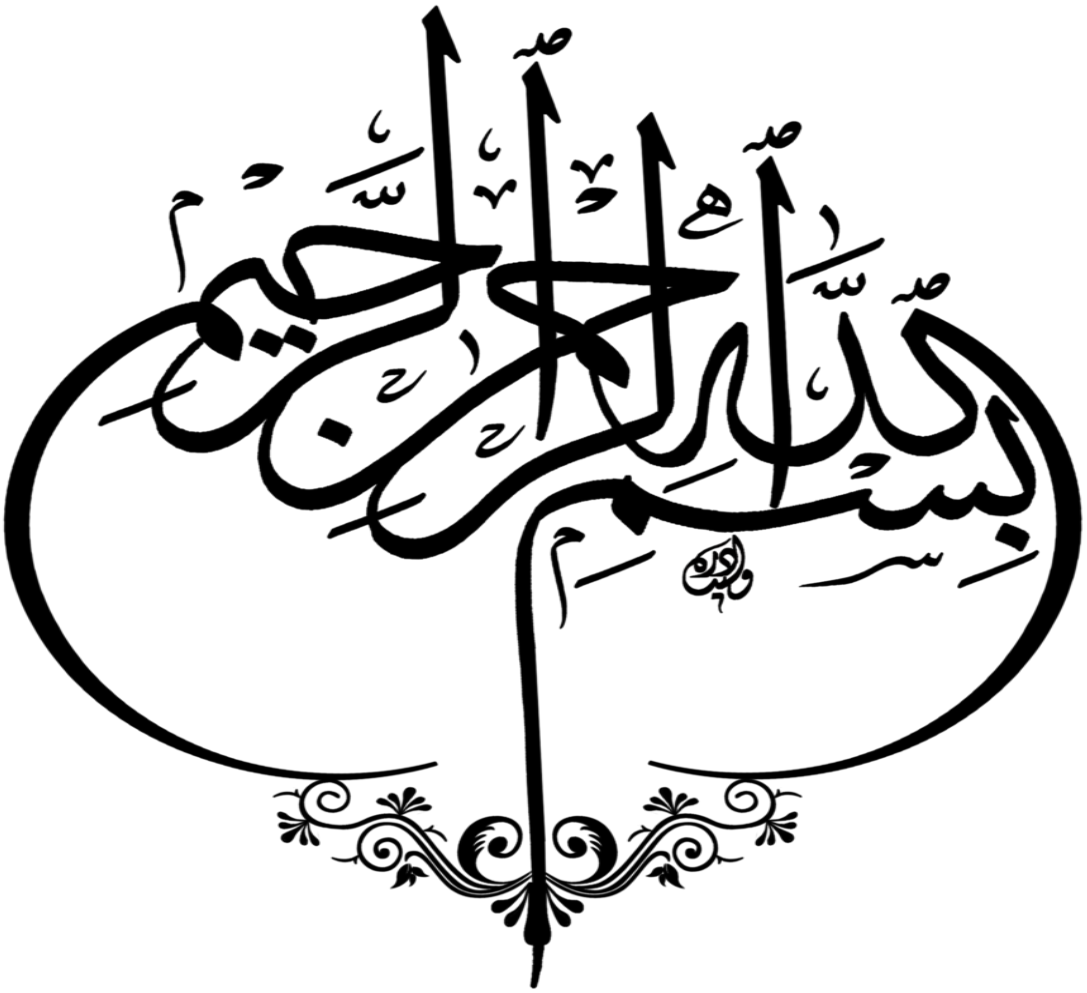
إعداد الطالبة:

دعاء خرفي

إشراف الأستاذة:

د. إكرام بن عيسى

السنة الجامعية: 1447 – 1448هـ / 2025 – 2026م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني لإتمام هذا العمل، فالحمد لله على ما أنعم به من توفيق وسداد.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذة المشرفة د. إكرام بن عيسى التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها العلمية، ونصائحها القيّمة، وكان لسعة صدرها ومتابعتها المستمرة الأثر الكبير في إنجاز هذه المذكرة، فلها منّي أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم التاريخ الذين ساهموا في تكويني العلمي والمعرفي طوال سنوات الدراسة الجامعية، وزودوني بالعلم والمعرفة التي كانت خير سند لي في هذا العمل.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الدراسة.

إهداء

إلى من كانا سبب وجودي، وإلى من غرسا في نفسي حبّ العلم والعمل،

إلى أعز النّاس على قلبي، والديّ الكريمين :

محمد وليلى، حفظهما الله وأطال في عمرهما

أهدي ثمرة جهدي وتعب سنوات الدراسة، عرفانًا بفضلهما الكبير ودعمهما المتواصل ودعواتهما الصادقة.

إلى إخوتي الأعزاء : **بشير، عبد القادر، رجاء**

الذين كانوا سندًا لي في كلّ المراحل، وشاركوني لحظات التعب والأمل، وكانوا مصدر تشجيع وقوة.

وإلى من كان لروحي سكنا ولطموحي دافعا: إلي محمد

كما أهدي هذا العمل إلى كل أفراد عائلتي، وإلى كل من ساندني وشجعني على إتمام هذه المذكرة

وإلى كل طالب علم يسعى للمعرفة والنجاح، **إليكم جميعًا أهدي هذا العمل**



كشاف المختصرات

رموز البحث ومصطلحاته:

الرمــز	دلالـــــــته
(د.ت)	دون تاريخ
ط	طبعة
ج	جزء
هـ	هجري
م	ميلادي
ص	صفحة
مج	مجلد
تح	تحقيق
تر	ترجمة
/	إشارة بين التاريخين الهجري وما يقابله من التاريخ الميلادي
" "	علامات التنصيص لحصر الأعلام والأماكن
« »	المزدوجتين لحصر الأقوال

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واتّبع هداه إلى يوم الدين وبعد:

تُعدّ الدّولة الفاطمية من أبرز الدّول الإسلامية التي قامت في العصر الوسيط، فقد استطاعت أن تؤسّس كياناً سياسيّا، ودينيّا امتدّ نفوذه من بلاد المغرب إلى مصر والشام والحجاز، حيث ساهمت في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم الإسلامي بشكل كبير، فقد مَثَّل انتقال الفاطميين إلى مصر سنة (358هـ/969م) نقطة تحوّل كبيرة في تاريخ المنطقة، إذ أصبحت مصر مركز الخلافة الفاطمية، وعاصمتها السياسية والحضارية، وشهدت خلال هذه المرحلة تطوّرات مهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

وقد عرفت مصر في العصر الفاطمي فترات من الازدهار والاستقرار، خاصة في بداية الحكم الفاطمي، فقد ساعد الموقع الجغرافي المتميز لمصر، وخصوبة أراضيها، واعتمادها على نهر النيل، على ازدهار النشاط الزراعي والتجاري والصناعي، كما ساهم استقرار الحكم في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، وازدهار المدن والأسواق، الأمر الذي انعكس إيجابا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المصري.

غير أنّ هذا الازدهار لم يستمرّ طوال العصر الفاطمي، إذ تعرضت الدّولة لعدّة أزمات اقتصادية واجتماعية نتيجة تداخل عوامل سياسية وإدارية وطبيعية، أدّت تدريجياً إلى إضعاف الدّولة، وتراجع مكانتها فساهم ضعف الخلفاء وتزايد نفوذ الوزراء، وطوائف الجند في انتشار الفوضى والصراعات الداخلية، كما أدّت الكوارث الطبيعية خاصة انخفاض مستوى مياه النيل، إلى حدوث المجاعات، والأزمات الاقتصادية، وقد انعكست هذه الأوضاع بصورة مباشرة على المجتمع المصري، فارتفعت الأسعار، وتزايدت الفوارق الاجتماعية، إضافة إلى انتشار بعض مظاهر الفساد، والانحلال الاجتماعي، وفي هذا الإطار وقع اختيارنا على موضوع حول: **الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في مصر الفاطمية مابين (358هـ – 567هـ / 969م – 1171م)** كمدّة زمنية، وأسباب اختيار معينة، وتبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يكشف طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الدّولة الفاطمية، كما يساعد على فهم الأسباب الحقيقية التي ساهمت في إضعاف الدّولة وسقوطها على يد صلاح الدين الأيوبي سنة (567هـ/1171م)،كما تساهم هذه الدراسة في إبراز مكانة مصر الفاطمية ودورها الحضاري والاجتماعي.

- **أولاً: أسباب اختيار الموضوع**
- إن اتصالي العلمي بتاريخ المشرق الإسلامي وخاصة تاريخ مصر الإسلامية وحضارتها يرجع إلى سنوات الدراسة بالجامعة؛ فكل ما أخذته عن أساتذة قسم التاريخ كان بداية للاهتمام بما يُكتب عن تاريخ هذا الإقليم الحيوي، ونما هذا التطلع من خلال التحاقي بالماستر، وهو ما جعلني أواجه موضوعاً قيّماً له علاقة مباشرة بتاريخ مصر الفاطمية، وخصوصاً موضوع الأزمات العامّة وتحولاتها، وأخيراً اتفقتُ بهذا الاختيار مع أستاذتي المشرفة الدكتورة إكرام بن عيسى والتي وجّهتني فيه على دراسة أثر الأزمات الاقتصادية على بنية المجتمع وتكوينه العام.
- ومن الدوافع التي شجعتني للكتابة في هذا الموضوع نذكر الميل للبحث في تاريخ المشرق الإسلامي وبنيته الاجتماعية، خاصة ما تعلق بأحوال المجتمع المصري في العصر الفاطمي بكل مؤثراته وتداعياته، والبحث في خصائص ومميزات الجانب الاقتصادي وعلاقته بالبنية الاجتماعية. أما عن أسباب اختيار الموضوع فيرجع إلى أهمية الدولة الفاطمية في التاريخ الإسلامي الوسيط، وأهمية دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها المباشرة بالجانب السياسي، فضلاً عن إبراز أثر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في نظام حكم الدولة واستقرار المجتمع من عدمه، وقلة الدّراسات الأكاديمية التي تجمع بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في إطار موضوع واحد وبصورة شاملة.
- **ثانياً: إشكالية البحث**
- تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الجوهري التالي: ما هو أثر الأزمات الاقتصادية على الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية؟ وما يستدعي الإجابة عن هذه الإشكالية مناقشتها من خلال تصورنا لبعض التساؤلات المبنية على الدراسة والتي يحاول البحث الإجابة عنها من خلال فصوله؛ وهي معرفة ما هي أهم المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي قامت عليها الدولة الفاطمية في مصر، وفيما تتمثل أبرز الأسباب السياسية والطبيعية التي أدّت إلى ظهور الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وكيف أثرت المجاعات والأوبئة والصراعات العسكرية على المجتمع المصري، وصولاً إلى استجلاء ما هي أهم الإصلاحات والسياسات التي قامت بها الدولة الفاطمية لمواجهة هذه الأزمات.
- ثالثاً: المنهج المتبع في الدراسة
- لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يعتمد على الوصف والتحليل لتتبع أسباب الأزمات، ووصف مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر الفاطمية. وتخضع عملية تسيير هذه الدراسة لثلاث مراحل إجرائية تتمثل أولاها في مرحلة التجميع القائمة على جمع وتتبع المادة العلمية من بطون المصادر والمراجع التاريخية والوثائق المتاحة، تليها مرحلة

الفرز والنقد التي تعنى بجمع المعلومات وعزل المعطيات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي كتغير الأسعار ومقادير المكاييل والأوزان وتدهور قيمة الدينار، لتأتي أخيراً مرحلة الصياغة وهي المرحلة النهائية المتمثلة في بناء النص التاريخي وربط الأسباب بالنتائج بأسلوب أكاديمي موضوعي.

- **رابعاً: الدراسات السابقة**
- بالتدقيق في المصادر والمراجع والدراسات السابقة التي تناولت تاريخ مصر الفاطمية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، يُلاحظ قلة في الدراسات الأكاديمية الخاصة التي تفرد بحثاً شاملاً يدمج بين الأزمات الاقتصادية والأزمات الاجتماعية كدراسة واحدة متكاملة؛ فجلُّ ما وجدناه في بطون المؤلفات المعاصرة لا يتناول معالجة هذين الجانبين معاً برابط مباشر، وإنّما جاءت الدراسات مجزأة، فإمّا أن تركّز على الأزمات الاقتصادية كالشدة المستنصرية، والمجاعات والأوبئة وتقلبات النيل من منظور اقتصادي بحت، أو تدرس البنية الاجتماعية وتحولاتها بمعزل عن تلك الهزات الاقتصادية وعواقبها المباشرة على الأفراد.
- ولا يعني هذا انعدام المادة التاريخية، بل إنّ موضوع دراستنا يختلف عن تلك الدراسات؛ حيث يسعى إلى تجاوز هذا الفصل التقليدي من خلال تتبّع حركة المجتمع المصري وتأثره بالأزمات الاقتصادية في عهد الدولة الفاطمية، ومعالجة مختلف الجوانب والممارسات اليومية الناتجة عنها، وحاولنا في البحث رسم صورة كامنة لهذا الترابط من خلال إيجاد رابط بين الكثير من الحلقات المتناثرة والمفقودة في المراجع، وصهرها في قالب واحد يوضح كيف تحولت الأزمة الاقتصادية إلى ظاهرة اجتماعية غيرت من ملامح المجتمع الفاطمي، وبذلك يكتمل النقص المشهود في الدراسات السابقة التي تدرس كلّ أزمة لوحدها.
- **خامساً: خطة الدراسة**
- بناءً على ذلك، تمّ تقسيم الدراسة بالاعتماد على مقدمة، وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة؛ حيث ركزنا في الفصل التمهيدي على بعض ملامح وفترات الرخاء والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بمصر الفاطمية ومقوماتها الأساسية، في حين يتناول الفصل الأول بالدراسة الأسباب العامة المؤدية للأزمات والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية. بينما يركز الفصل الثاني على رصد طبيعة الأزمات الاقتصادية البارزة وتأثيراتها البنيوية على حركة الأسواق والإنتاج، ليعقبه الفصل الثالث بالتحليل في انعكاسات هذه الأزمات على البنية والظواهر الاجتماعية وحياة السكان اليومية، وصولاً إلى الفصل الرابع الذي يعالج أبرز السياسات والإصلاحات التي اتخذتها مؤسسة الخلافة أو الوزراء لمواجهة الأزمات، لتنتهي الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها.
- **سادساً: عرض المصادر والمراجع**

- وقد تنوعت مصادر الدراسة بتنوع البنيات والجزئيات التي يتناولها الموضوع، فكان من الضروري أن يشتمل على أغلب صنوف الكتابة التاريخية، ولطبيعة الفترة الزمنية المتعلقة بالتاريخ الإسلامي لمصر، فقد كان الاقتصار على مصادر ومراجع تعنى بفترة معينة وهي الفترة الفاطمية، ونذكر من أبرزها كتاب "إتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا" للمقريزي وهو من أهم المصادر التي تتبعت التاريخ الفاطمي بالتفصيل، وكتاب "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" المعروف بالخطط المقريزية للمقريزي وهو موسوعة هامّة رصدت أسواق مصر وتحولاتها البنيوية والأزمات والمجاعات التاريخية، بالإضافة إلى كتاب "الكامل في التاريخ" لابن الأثير والذي يقدم رؤية تاريخية عامة وشاملة للأحداث المتصلة بمصر الفاطمية وجوارها الإقليمي، وكتاب "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" لابن تغري بردي، ومؤلفات تاريخية حديثة أخرى أسهمت في إثراء البحث بالمعلومات والتحليلات الهامة المتصلة بصلب الموضوع ككتاب "الحياة الاقتصادية في مصر في العصر الفاطمي" لعبد المنعم سلطان وهو من أهم المراجع الحديثة التي ساعدت في فهم طبيعة النظام الزراعي، والموارد المالية كالخراج والضرائب، وتنظيم الأسواق والحسبة، وكتاب "الدولة الفاطمية في مصر: تفسير جديد" لأيمن فؤاد سيد وتكمن أهميته في تقديم قراءة تحليلية عميقة للبنية الإدارية والسياسية للدولة وكيفية تنامي نفوذ الوزراء العظام وظهور بوادر الانهيار، وأخيراً كتاب "تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي" لحسن إبراهيم حسن والذي أفاد الدراسة في تفكيك التركيبة الطبقية للمجتمع المصري الفاطمي، وعناصر السكان، ومظاهر الحياة الاجتماعية واليومية.

- **سابعاً: صعوبات البحث وعقباته**

- ولم تخلُ عملية تجميع المادة العلمية وتنسيقها من عدّة صعوبات واجهت البحث، وكان من أهمّها كثرة وتعدد المصادر والمؤلفات المهتمة بالتاريخ الفاطمي العام، مما تطلب وقتاً كبيراً وجهداً مضاعفاً لتتبع وفرز المعلومات التاريخية، فضلاً عن تداخل المعطيات وتكثيف الإشارات السياسية على حساب التفاصيل الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة في كثير من الأحيان، ممّا حتّم علينا قراءتها قراءة استنتاجية مجهدة

فالله أسأل أن يُثيبنا على هذا الإخراج، وأن يكون عملنا خالصا لوجهه الكريم.

وكتبت: دعاء خرفي

بالأغواط أصيل يوم الثلاثاء

23 ذو الحجة 1447هـ/09 جوان 2026م

الفصل التمهيدي

1- الأهمية الإستراتيجية لمصر

2-دوافع إنتقال الدولة الفاطمية من المغرب إلى مصر

3-سقوط الدولة الإخشيدية

4-مظاهر التنظيم السياسي والعمراني للدولة الفاطمية

1- الأهمية الإستراتيجية لموقع مصر

شكّلت مصر عبر تاريخها الإسلامي مركزًا حضاريًا وسياسيًا بالغ الأهمية، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل الجغرافية، والاقتصادية التي ميّزتها عن غيرها من أقاليم العالم الإسلامي؛ بفضل موقعها الاستراتيجي المميّز، وهو ما جعلها حلقة وصل طبيعيّة بين المشرق، والمغرب، كما أنّها نقطة التقاء بين طرق التّجارة البرية، والبحرية، الأمر الذي أكسبها أهميّة خاصّة في شبكة العلاقات الاقتصادية الدّولية، حيث كانت القوافل التّجارية تمرّ عبرها حاملة السّلع من الشّرق؛ خاصّة من الهند، واليمن، نحو بلاد الشّام، والبحر المتوسّط، وبالتّالي أصبحت مركزًا حيويًّا للتّبادل التّجاري[1].

كما أنّ إشراف مصر على البحرين المتوسّط والأحمر منحها دورًا محوريًا في حركة الملاحة البحرية، فكانت تمثّل جسرًا يربط بين العالم الإسلامي، والعالم الأوروبي، وهو ما زاد من قيمتها الاقتصادية، والسّياسية، وجعل السّيطرة عليها هدفًا استراتيجيًّا للقوى الحاكمة[2]، ولم تكن هذه الأهميّة وليدة العصر الفاطمي فقط، بل ترسّخت منذ الفتح الإسلامي، حيث أدركت الدّول المتعاقبة قيمة الموقع الجغرافي لمصر في دعم نفوذها السّياسي.

وتعزّزت هذه المكانة بما توفّره مصر من موارد طبيعيّة غنيّة، في مقدّمتها "نهر النيل"، الذي كان يمثّل أساس الحياة الاقتصادية في البلاد، فكان اعتماد الزّراعة المصريّة على نظام الريّ المرتبط بفيضان النّيل، ممّا أتاح استقرار الإنتاج الزّراعي، ووفرة المحاصيل، خاصّة الحبوب، والتي كانت تشكّل المورد الرّئيسي للغذاء[3]، وقد كانت مصر تمدّ مناطق عديدة في العالم الإسلامي بالحبوب؛ خاصّة في فترة الأزمات.

وقد ساهم هذا الاستقرار الزّراعي في تحقيق فائض اقتصاديّ، استُغلّ في تنشيط التّجارة، والصّناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعيّ، مثل صناعة النّسيج، والزيوت والسّكّر، ما أدّى إلى ازدهار الحياة الاقتصاديّة بشكل عامّ[4]، وانعكس ذلك على موارد الدّولة الماليّة، حيث شكّلت الضّرائب، والخراج المفروضة على الأراضي الزراعيّة، مصدرًا مهمًّا لبيت المال، وهو ما زاد من أهميّة مصر في نظر القوى السّياسية.

2- دوافع إنتقال الدولة الفاطمية من المغرب إلى مصر

وفي هذا السّياق، برزت الدّولة الفاطمية كإحدى القوى التي أدركت هذه الأهمية الاستراتيجية لمصر، وسعت إلى ضمّها ضمن مشروعها السّياسي، والدّيني، فقد نشأت الدّولة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي،

---

[1]- تقي الدين أحمد بن عليّ المقريزي (ت 845هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، تحقيق، محمّد زنهم ومدحة الشرقاوي، ج1، مكتبة نابولي، ط1، القاهرة، 1998م، ص ص 5 – 10.

[2]- جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م، ص 150.

[3]- تقي الدين أحمد بن عليّ المقريزي (ت 845هـ)، المصدر السابق، ج1، ص 40.

[4]- محمد جمال الدين سرور، **الدولة الفاطمية في مصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969م، ص 50.

تحديدًا في إفريقية[1]، سنة (297هـ/909م)، بعد نجاح الدعوة الإسماعيلية في إسقاط دولة الأغالبة، وتأسيس كيان سياسي جديد قائم على فكرة الإمامة[2]، بحيث اعتمد الفاطميّون في قيام دولتهم على أساس عقائدي واضح، فاعتبروا أنفسهم أئمة شرعيّين للمسلمين، وهو ما منحهم دافعًا قويًّا للتوسّع، ونشر دعوتهم، ولم يكن هدفهم مجرّد السّيطرة على إقليم معيّن، بل إقامة خلافة تمتدّ على العالم الإسلامي، وتنافس الخلافة العباسية التي كانت تمثّل السّلطة المركزية في المشرق[3].

غير أنّ تمركزهم في المغرب الإسلامي شكّل عائقًا أمام تحقيق هذا الهدف، نظرًا لبعده الجغرافي عن مراكز الثقل السّياسي، والدّيني، مثل "العراق" و"الشام"، إضافة إلى انشغالهم بالصّراعات الدّاخلية، والخارجية، ولذلك اتّجهت أنظارهم نحو مصر، التي كانت تمثّل نقطة تحوّل استراتيجية، إذ أنّ السّيطرة عليها تفتح الطريق نحو المشرق، وتوفّر قاعدة اقتصادية قوية تدعم مشروعهم السياسي[4].

وعليه أصبحت مصر تمثّل بالنّسبة للفاطميين هدفًا استراتيجيًا لا غنى عنه، فالسّيطرة عليها تعني التّحكم في طرق التجارة، والاستفادة من مواردها الزّراعية، إضافة إلى تعزيز مكانتهم السّياسية في العالم الإسلامي، ولذلك، بدأ الفاطميون منذ وقت مبكّر في التخطيط للتوسّع نحوها تمهيدًا لتحقيق أهدافهم الكبرى.

إنّ وجود الدولة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي رغم ما حقّقته من نجاح في تثبيت أركان حكمها؛ ظلّ محدود التأثير مقارنة بطموحاتها السياسية، والدينية الواسعة، فقد واجهت الدولة الفاطمية منذ نشأتها جملة من التحدّيات التي أعاقت توسعها، من أبرزها البعد الجغرافي عن مراكز الثقل في العالم الإسلامي، مثل العراق، وبلاد الشام، والحجاز، فكانت الخلافة العباسية لا تزال تحتفظ بمكانتها الرمزية والدينية[5]، كما أنّ موقعها في إفريقية جعلها بعيدة عن طرق التجارة الكبرى التي تمرّ عبر مصر، والشام، وهو ما حدّ من قدرتها على التحكم في الموارد الاقتصادية الحيوية، وأضعف من تأثيرها السّياسي خارج نطاق المغرب الإسلامي[6].

---

[1]- نقصد بها البلاد التي تشمل: مراكش، والجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب، وتمتدّ إفريقية الشمالية من المحيط الأطلنطي غرب مصر الملحقة بالشرق، وتحدّ إفريقية الشمالية بالبحر المتوسط في الشّمال، وبأقسام الصّحراء المجاورة للسودان من الجنوب. ينظر: غوستاف لوبون، **حضارة العرب**، ترجمة، عال زعيتر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1945م، ص 265.

[2]- عز الدين علي بن محمد ابن الأثير، (ت 630 هـ)، **الكامل في التاريخ (تاريخ ابن الأثير)**، تحقيق، عمر عبد السلام تدمري، ج 8، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997م، ص 20.

[3]- حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964م، ص 90.

[4] - عبد العزيز سالم السيد، **تاريخ الدولة العربية في مصر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981م، ص441.

[5]- حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ج4، ص 100.

[6]- جمال حمدان، المرجع السابق، ص 170.

إلى جانب ذلك؛ واجه الفاطميون صعوبات داخلية تمثّلت في الثورات المتكرّرة، سواء من القبائل المحليّة أو من القوى المعارضة للدّعوة الإسماعيلية ممّا استنزف جهودهم، وأجبرهم على التّركيز في تثبيت حكمهم بدل التوسّع الخارجي[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، دخل الفاطميون في صراع مع الدّولة الأموية في الأندلس، التي كانت تمثل قوة سياسيّة منافسة في الغرب الإسلامي، حيث سعى كلّ طرف إلى بسط نفوذه، وإثبات شرعيّته، وهو ما زاد من تعقيد الوضع السّياسي، وأدّى إلى انقسام العالم الإسلامي إلى مراكز قوى متنافسة[2].

وفي ظلّ هذه الظروف، بدأ الفاطميون يدركون أنّ تحقيق مشروعهم السياسي والديني يتطلب الانتقال إلى منطقة أكثر مركزية، فبرزت مصر بوصفها الهدف الاستراتيجي الأول لهذا التوسّع، فكانت تمثّل نقطة التقاء الطرق التجارية، ومركزًا اقتصاديًا غنيًّا، إضافة إلى موقعها الذي يجعلها بوابة طبيعية نحو بلاد الشام، والحجاز، وبالتّالي نحو قلب العالم الإسلامي[3].

3- سقوط الدولة الإخشيدية

انعكس هذا الإدراك في محاولات الفاطميين المتكرّرة لدخول مصر قبل نجاحهم النّهائي، حيث تشير المصادر إلى أنّهم قاموا بعدّة حملات عسكرية خلال القرن الرّابع الهجري، إلا أنّها لم تحقّق أهدافها بسبب قوة السلطة القائمة آنذاك، ممثلة في الدولة الإخشيدية[4] التي تمكّنت من الحفاظ على استقرار نسبي في مصر، خاصّة في عهد حكّامها الأوائل[5].

غير أنّ هذا الوضع بدأ يتغيّر تدريجيًّا في النّصف الثاني من القرن الرابع الهجري، حيث شهدت الدّولة الإخشيدية مرحلة من الضّعف، خاصّة بعد وفاة مؤسسها **"محمّد بن طغج الإخشيد" (334هـ/946م)** [6]، ثمّ

---

[1]- ابن خلدون عبد الرحمن (ت 808هـ)، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر تاريخ ابن خلدون**، ج 6، دار الفكر، بيروت، 2001م، ص 210.

[2]- محمد عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م، ص 45.

[3]- حسين مؤنس، **أطلس تاريخ الاسلام**، الزهراء للإعلام العربي، ط1، القاهرة، 1987م، ص161.

[4] - هي دولة إسلامية، تأسست في مصر والشام والحجاز سنة (323 – 358هـ/ 935 – 969م)، وتنسب إلى مؤسسها محمد بن طغج بن جف الإخشيد، والإخشيد لقب منحه الخليفة العباسي الراضي لمحمد بن طفج سنة 326هـ، تميزت الدولة بصدّ الأطماع الفاطمية، وانتهت بفتح الفاطميين لمصر. ينظر: سيدة إسماعيل كاشف، **مصر في عصر الإخشيديين**، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة، 1950م، ص 56.

[5]- عز الدين علي ابن محمد ابن الأثير (ت 630 هـ)، ج8، المصدر السابق، ص 35.

[6] - محمد بن طغج الإخشيد (334هـ/946م) صاحب سرير الذهب المنعوت بالإخشيد صاحب مصر والشام والحجاز، أصله من أولاد ملوك فرغانة. ينظر: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ج5، تح إحسان عباس، دار بيروت، 1994م ،ص56.

وفاة أبرز شخصياتها السياسية وهو "**كافور الإخشيدي**" الذي توفي سنة (**357هـ/968م**) من شهر أبريل، الذي كان يمثّل عنصر التوازن والاستقرار في الدولة[1].

أّدت وفاة كافور إلى فراغ سياسي واضح، حيث تولّى الحكم بعده قادة ضعفاء لم يتمكّنوا من السّيطرة على الأوضاع، ممّا أدّى إلى تفكك السلطة المركزيّة، وظهور صراعات داخلية بين القادة العسكريين، مع تدهور الأوضاع الاقتصادية، ممّا إلى عدم استقرار البلاد[2]، كما شهدت مصر في هذه الفترة اضطرابات اجتماعية، وارتفاعًا في الأسعار، وضعفًا في الإدارة، وهو ما زاد من حالة السّخط بين السكان، وجعل البلاد في وضع هشّ يسهل اختراقه من قبل قوة خارجية منظّمة[3].

وفي هذا السياق؛ وجد الفاطميون الفرصة المناسبة لتحقيق هدفهم، فالظروف السياسية والاقتصادية في مصر قد كانت مهيأة لاستقبال قوة جديدة قادرة على فرض الاستقرار، وهو ما مهّد الطريق أمام نجاح حملتهم العسكرية سنة (358هـ/969م)، وفي هذه السنة اتّخذ الخليفة الفاطمي "**المعزّ لدين الله الفاطمي**"[4] قرارًا حاسمًا بتنفيذ مشروعه التوسعي نحو مصر، بعد أن تهيّأت الظروف السياسية والعسكرية لذلك، وقد أوكل هذه المهمّة إلى قائده البارز "جوهر الصقلي"[5].

---

[1]– محمد بن يوسف الكندي، **ولاة مصر وقضاتها**، تح، حسين نصار، دار الثقافة، القاهرة، 1980م، ص 320.

[2]– تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **اتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، تح، جمال الدين الشيال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1967م، ص 105.

[3] – جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، ج1، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1967م، ص 420 .

[4] – هو المعز لدين الله أبو تميم معد بن المنصور إسماعيل بن القائم، رابع الخلفاء الفاطميين في إفريقية (تونس)، وأول الخلفاء الفاطميين في مصر، والإمام الرابع عشر من أئمة الإسماعيلية، حكم من سنة (953 حتى 975م)، وكان قد مدّ نفوذ الدولة الفاطمية في المغرب الأقصى، بإرسال القائد جوهر الصقلي على رأس حملة عسكرية سنة (347هـ) لإعادة نفوذ العبيديين في المغرب، سار المعز على سيرة أبيه في إخضاع الثائرين على الحكم الفاطمي. ينظر: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، ج 15، تح، شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط 11، بيروت، 1996م، ص160. وتقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج1، دار صادر، بيروت، ص 350. وأيضا: سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي**، ج 3، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، (د.ت)، ص213.

[5] – ولد بجزيرة صقلية، إحدى جزر الدولة الرومانية، بين سنتي (305هـ و 308هـ)، غير أن هذا يتنافى مع ما ذكره المقريزي أنّه توفي سنة 381هـ، ولو أخذنا بهذه الرواية لكانت ولادة جوهر بين سنتي (298هـ و 300هـ)، ويميل علي إبراهيم حسن إلى ترجيح الرواية الثانية لأنها قد وردت على لسان جوهر، فقد ذكر المقريزي أنّ جوهرا قال لابن عمار في سنة (371هـ) وهي السنة التي ولد فيها جوهر : "لقد نيّفت على الثمانين"، وقد شب جوهر الصقلي في حجر الدولة الفاطمية ببلاد المغرب بين موالى المعز، وق

كان يُعدّ من أكفأ القادة العسكريين في الدّولة حيث جمع بين الخبرة العسكرية، والقدرة الإدارية والتنظيمية[1]، وقد سبقت هذه الحملة استعدادات دقيقة، لم تقتصر على الجانب العسكري فحسب بل شملت أيضًا الجوانب المالية والإدارية، وحرص الفاطميون على تأمين الموارد اللاّزمة لضمان استقرار الحكم بعد الفتح؛ وهو ما يدلّ على أنّ العملية لم تكن مجرد غزو عسكري، بل مشروعًا سياسيًا متكاملاً[2]، كما تمّ تنظيم الجيش بشكل محكم، وتأمين خطوط الإمداد بين إفريقية ومصر، وهو ما ساعد على نجاح الحملة دون معوقات كبيرة.

وعند وصول الجيش الفاطمي إلى مصر لم يواجه مقاومة تُذكر، وهو ما تعزوه المصادر إلى حالة الضعف التي كانت تعيشها البلاد، سواء على المستوى السياسي أو العسكري، فقد كانت الدولة الإخشيدية في مرحلة انهيار، كما أنّ السّكان كانوا يعانون من اضطرابات اقتصادية وإدارية، ما جعلهم يميلون إلى قَبُول سلطة جديدة قادرة على إعادة الاستقرار[3].

وقد دخل جوهر الصقلي مدينة الفسطاط بطريقة سلمية نسبيًا، حيث فضّلت القيادات المحلية، وأعيان البلاد التّسليم بدل الدّخول في مواجهة عسكرية غير مضمونة النتائج، ويُعدّ هذا الدّخول نموذجًا لما يمكن تسميتُه بـ"**الفتح المنظّم**"، الذي يعتمد على استغلال الظروف الدّاخلية بدل الاعتماد على القوة العسكرية وحدها[4].

ولتعزيز هذا التوجّه، اتّبع "**جوهر الصقلي**" سياسة قائمة على التهدئة، وكسب ثقة السّكان، حيث أصدر وثيقة رسمية عُرفت بـ"**عهد الأمان**"، تضمّنت مجموعة من الضّمانات، من أهمها:

- حماية الأرواح والممتلكات.
- احترام المعتقدات الدينية.
- عدم فرض أعباء مالية جديدة.
- ضمان الأمن والاستقرار.

د أختصّ المعز جوهرا من بين مواليه، لمزيد من المعلومات حول ترجمته ينظر: علي إبراهيم حسن، **تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي**، ملتزمة الطبع والنشر مكتبة النهضة المصرية، ط 2، القاهرة، 1963م، ص ص 9- 14.

الحسين وقد قربه الخليفة الفاطمي لما توسم فيه من الإخلاص والمواهب الفذة. إنظر: علي إبراهيم حسن، **جوهر الصقلي قائد المع ز لدين الله الفاطمي، القاهرة**، دار المعارف، 1963، ص 14

[1] – السيد أيمن فؤاد، **الدولة الفاطمية في مصر**، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 2007م، ص 141.

[2] – جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، المصدر السابق، ص599.

[3]– سيدة إسماعيل كاشف، **مصر في عصر الإخشيديين**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م، ص 366.

[4] – أيمن فوائد السيد، المرجع السابق، ص139.

وقد كان لهذه الوثيقة أثر كبير في طمأنة السّكان، وتسهيل انتقال السلطة إلى الفاطميين دون اضطرابات، كما عكست إدراك السلطة الفاطمية لأهمية الجانب الاجتماعي في تثبيت الحكم[1]، وبذلك أصبحت مصر خاضعة للحكم الفاطمي، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخها، اتّسمت بإعادة تنظيم الدّولة على أسس سياسية، وإدارية مختلفة، تعكس طبيعة النظام الفاطمي القائم على مركزية السلطة، وربطها بالشرعية الدينية.

4-مظاهر التنظيم السياسي والعمراني للدولة الفاطمية

وبعد تثبيت أركان الحكم، شرع جوهر الصقلي في تنفيذ مشروع عمراني وسياسي مهمّ، تمثّل في تأسيس مدينة القاهرة سنة 969م، لتكون عاصمة جديدة للدولة الفاطمية، ومقرًا للحكم والإدارة، وتّم اختيار موقعها بعناية شمال الفسطاط، بحيث تكون مدينة مستقلّة، ومحصّنة، مخصصّة للخليفة وجنده، وهو ما يعكس الطابع السياسي والعسكري لهذا المشروع[2].

وقد تميّزت القاهرة منذ نشأتها بأنّها مدينة سلطانية، تضمّ القصور، والدواوين، ومراكز الإدارة، كما أُحيطت بالأسوار والأبواب، ما جعلها مركزًا للسلطة الفاطمية، ومنطلقًا لإدارة شؤون الدولة، ولم يكن تأسيسها مجرد إجراء إداري، بل كان خطوة استراتيجية تهدف إلى ترسيخ الحكم الفاطمي وإبراز هويته السياسية[3].

اهتم الفاطميون أيضا بالجانب الديني والعلمي، فقاموا ببناء "الجامع الأزهر"[4] سنة (359هـ/ 970م)، ليكون مركزًا لنشر المذهب الإسماعيلي، ومؤسّسة تعليمية تُعنى بتدريس العلوم الدينية والعقلية، فالجامع الأزهر كان له الدور المهمّ في ترسيخ الدعوة الفاطمية، وتكوين نخبة علمية مرتبطة بالدولة[5].

ويتبيّن أنّ الفاطميين لم يكتفوا بالسيطرة العسكرية على مصر، بل عملوا على إعادة بناء الدّولة على أسس جديدة، تجمع بين التنظيم السياسي، والتخطيط العمراني، والنشاط الديني، وهو ما ساعد على تثبيت حكمهم في

---

[1]- علي إبراهيم حسن، **جوهر الصقلي**، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1958م، ص31.

[2] - جاستون فييت، **القاهرة مدينة الفن والتجارة**، ترجمة، مصطفى العبادي، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1968م، ص 63.

[3]- علي ابراهيم حسن، المرجع السابق، ص58.

[4] - هو أول مسجد أُسّس بالقاهرة، أنشأه القائد جوهر الصقلي، تمّ بناؤه في سنة (361هـ/ 971م)، ولم يطلق عليه اسم الأزهر إلاّ بعد زيارة المعز له في 7 رمضان 362هـ، كانت مهمّة تدريس أصول المذهب الشيعي تدرس فيه بعد أداء العبادة فيه، ثم اتسعت حركة الدراسة في خلافة العزيز بالله. لمزيد من التفاصيل حول جامع الأزهر ينظر: ابن التغري البردي (ت 874هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج4، تح محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1992م، ص 82. آمنة أحمد أحمد عبد الوارث، **الجامع الأزهر نشأته وتطوره**، المؤتمر العلمي الدّولي الأوّل بكليّة الدّراسات الإسلامية والعربية للبنات، سوهاج، 2022م، ص ص 846 - 847.

[5] - أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان (ت 681)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ج1، تح، إحسان عباس، دار صادر ، بيروت، 1972م، ص373.

مرحلة مبكرة، أمّا من الناحية السياسية، فقد تميز النّظام الذي أقامته الدولة الفاطمية في مصر بطابع مركزي واضح، استند إلى الأساس العقائدي للدّولة، والمتمثّل في فكرة الإمامة الإسماعيلية التي جعلت الخليفة في موقع يتجاوز السلطة السياسية التقليدية، ليصبح إمامًا يجمع بين السّلطتين الدّينية والدنيوية، وقد أضفى هذا التّصوّر على منصب الخلافة طابعًا خاصًا، حيث عُدّ الخليفة مصدرًا للشرعية، ومرجعًا أعلى في تفسير الدّين، وتوجيه شؤون الدّولة، وهو ما منح النظام الفاطمي صبغة دينية سياسية متكاملة[1].

وقد انعكس هذا الطّابع على التّنظيم العام للدّولة، حيث تركّزت السّلطة في يد الخليفة، الذي كان يشرف على مختلف مفاصل الحكم، من خلال جهاز إداري منّظم ودقيق، واعتمد الفاطميون على نظام الدّواوين، الذي شكّل الأساس في الإدارة، فتوزّعت الاختصاصات بين دواوين متعددة، من بينها "ديوان الإنشاء المختص بالمراسلات الرسمية"، و"ديوان الجند" المسؤول عن تنظيم الجيش، و"ديوان الخراج" الذي تولّى إدارة الموارد المالية، إلى جانب دواوين أخرى أسهمت في تنظيم الحياة الإدارية للدّولة[2].

كما اتّسم هذا الجهاز الإداري بدرجة من التطور، حيث اعتمد على الكُتّاب والموظّفين ذوي الخبرة، سواء من المسلمين أو من أهل الذّمّة، خاصّة في مجالات الكتابة والمالية، وهو ما يعكس الطّابع العملي للإدارة الفاطمية، حيث ساعد هذا التّنظيم على ضبط شؤون الدولة، وتسيير أعمالها بكفاءة، خاصّة في المراحل الأولى من الحكم[3].

وإلى جانب الجهاز الإداري؛ اعتمد الفاطميون على جهاز دعوي منظّم، عُرف بـ"الدعوة الفاطمية"، والذي كان جزءًا لا يتجزأ من النظام السياسي، حيث تولّى نشر المذهب الإسماعيلي، وتعزيز الولاء للخلافة، وقد كان هذا الجهاز يعمل وفق تنظيم هرمي دقيق، يبدأ "بالدّاعي الأكبر"، ثمّ "الدعاة في مختلف الأقاليم"، وهو ما ساهم في توسيع النفوذ الفاطمي، ليس فقط داخل مصر، بل في مناطق متعددة من العالم الإسلامي[4].

كما حرص الفاطميون على تعزيز مكانة الخليفة من خلال مظاهر رسميّة متعدّدة، تمثّلت في الاحتفالات والمواكب، وتنظيم البلاط، وإظهار مظاهر الفخامة، فكانت هذه الممارسات تهدف إلى ترسيخ هيبة الدّولة في نفوس الرعيّة، وتعزيز شرعيّة الحكم، وبذلك أضحت القاهرة مركزًا لهذه المظاهر، بما احتوته من قصور، ودواوين، ومؤسسات رسمية[5].

---

[1]- عبد المنعم ماجد، **نظم الفاطميين ورسومهم في مصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985م، ص ص 66 - 70

[2]- أحمد بن علي القلقشندي (ت 821هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ج3، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1913م، ص 225.

[3]- محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص 160.

[4]- مصطفى غالب، **الدعوة الاسماعيلية**، دار الأندلس، بيروت، 1979م، ص 110.

[5]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأخبار**، ج1، المصدر السابق، ص490.

وفي ظلّ هذا التّنظيم شهدت الدّولة الفاطمية في بداياتها درجة من الاستقرار السياسي، والإداري، فتمكّنت من بسط سيطرتها على الأقاليم، وتنظيم مواردها، وإدارة شؤونها بكفاءة نسبية، غير أنّ هذا الاستقرار لم يدوم، إذ بدأت تظهر تدريجيًا تحديّات داخلية أثّرت على تماسك النّظام.

فقد أدّى تعدّد مراكز القوى داخل الدّولة إلى بروز صراعات سياسية، خاصّة بين الخلفاء، والوزراء، وقادة الجيش، ففي الوقت الذي كان الخليفة يمثّل السّلطة العليا نظريًا، بدأت السّلطة الفعليّة تنتقل تدريجيًا إلى الوزراء، الذين أصبحوا يديرون شؤون الدّولة، خاصّة في فترات ضعف الخلفاء، كما ازداد نفوذ قادة الجيش، الذين أصبح لهم دور في توجيه الحياة السياسيّة، والتأثير في القرارات الكبرى[1].

ساهم هذا الوضع في ظهور نوع من التوازن الهشّ بين هذه القوى، سرعان ما تحوّل في بعض الفترات إلى صراع مفتوح على النّفوذ، ممّا أدّى إلى اضطراب الإدارة، وتراجع فعالية السّلطة المركزيّة، كما أنّ التّعدد العرقي داخل الجيش، والتنوّع المذهبي داخل المجتمع زاد من تعقيد المشهد السّياسي، حيث انعكست هذه الاختلافات على مراكز القوة داخل الدولة من جهة[2].

ومن جهة أخرى فإنّ التركّيبة الاجتماعية المتنوعة في مصر، والتي ضمّت عناصر مختلفة من حيث الانتماء العرقي والمذهبي، أسهمت في تشكيل بيئة سياسية معقّدة، حيث تداخلت العوامل الاجتماعية مع السياسية، وأثّرت في استقرار الدولة، خاصّة في الفترات التي ضعفت فيها السلطة المركزية[3].

بدأت هذه العوامل تؤدّي إلى تراجع تماسك النّظام السياسي، وظهور بوادر الأزمات، التي لم تكن في بدايتها واضحة، لكنّها تطوّرت لاحقًا لتؤثر بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة في مصر الفاطمية.

وعليه، فإنّ دراسة انتقال الفاطميين من المغرب إلى مصر، وكيفية دخولهم إليها، وطبيعة النّظام السياسي، والإداري الذي أقاموه، تمثّل مدخلًا أساسيًا لفهم التطوّرات التي شهدتها مصر في العصر الفاطمي، خاصّة ما يتعلّق بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنّ هذه الأزمات لم تكن منفصلة عن الإطار السياسي الذي نشأت فيه، بل كانت نتيجة تفاعلات معقدّة داخل بنية الدولة، والمجتمع.

---

[1]- محمد حمدي المناوي، **الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي**، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1970م، ص ص 40 -41.

[2]- عطية مصطفى مشرفة، **نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1948م، ص 171

[3]- إبراهيم أيوب، **التاريخ الفاطمي الاجتماعي**، الشركة العالمية للكتاب، ط1، بيروت، 1997م، ص31.

الفصل الأول:

الحياة الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي

المبحث الأول: المقومات الطبيعية

المطلب الأول: دور نهر النيل في الاقتصاد الزراعي

المطلب الثاني: نظام الري

المطلب الثالث: الثروة الزراعية

المطلب الرابع: الثروة الحيوانية والسمكية

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في مصر الفاطمية

المطلب الأول: الموارد العامة

المطلب الثاني: دور الخلفاء في الإشراف المالي

المطلب الثالث: تنظيم بيت المال

المبحث الثالث: نشاط حركة التجارة ونظم المعاملات التجارية

المطلب الأول: التجارة الداخلية (الأسواق، تنظيم الحسبة)

المطلب الثاني: التجارة الخارجية

المطلب الثالث: مظاهر تقدم الصناعة (النشاط الصناعي والحرفي)

تمهيد:

شكّلت الحياة الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي أحد أهم الركائز التي قامت عليها الدّولة الفاطمية، حيث ارتبط استقرار الحكم، وتماسك البنية السياسية بمدى قوة النّشاط الاقتصادي، وتوازن موارده، فقد تمتّعت مصر في هذه الفترة بمقومات اقتصادية متميزة، جعلتها من أغنى أقاليم العالم الإسلامي، بفضل موقعها الجغرافي الحيوي، ومواردها الطّبيعية، وعلى رأسها نهر النيل، الذي شكّل أساس النّشاط الزراعي، ومصدرًا رئيسيًا للثروة[1].

وقد قامت الحياة الاقتصادية في مصر الفاطمية على مجموعة من الأنشطة المتكاملة، في مقدّمتها الزّراعة التي اعتمدت على "نظام ريّ متطوّر نسبيًا"، وأسهمت في إنتاج محاصيل متنوّعة، خاصّة الحبوب التي شكّلت الغذاء الأساسي للسّكان، كما ازدهرت التجارة الداخلية، والخارجية، مستفيدة من موقع مصر كحلقة وصل بين الشّرق والغرب، فكانت الأسواق المصرية تستقبل السّلع القادمة من مختلف الأقاليم، وتعيد تصديرها نحو مناطق أخرى[2]، إلى جانب ذلك، عرفت الصناعة، والحرف نشاطًا ملحوظًا، خاصّة في مجالات النسيج، والصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية.

وقد انعكست هذه الحيوية الاقتصادية على قوّة الدّولة، حيث وفّرت الموارد المالية اللازمة، لتسيير شؤون الحكم، وتمويل الجيش، والإنفاق على المؤسسات الإدارية، والدينية، كما أسهمت في تعزيز مكانة مصر داخل العالم الإسلامي، وجعلتها مركزًا اقتصاديًّا بارزًا، الأمر الذي مكّن الدّولة الفاطمية في مراحلها الأولى من تحقيق قدر من الاستقرار السياسي والإداري[3].

---

[1] – أيمن فؤاد سيد، **تاريخ مصر في العصر الفاطمي**، المرجع السابق، ص291.

[2] – تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج1، مصدر سابق، ص 120.

[3] – محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص 180.

المبحث الأول: المقومات الطبيعية:

المطلب الأول: دور نهر النيل في الاقتصاد الزراعي:

يُعدّ نهر النيل العنصر الأساسي الذي قامت عليه الحياة الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي، إذ ارتبط به النّشاط الزراعي بشكل مباشر، وأصبح المحدّد الرئيسي لمستوى الإنتاج الاقتصادي، واستقراره، فقد وفّر النيل المياه اللاّزمة لريّ الأراضي الزراعية، كما ساهم في تشكيل طبيعة النظام الزراعي الذي اعتمد على فيضانه السنوي، وهو ما جعل الزّراعة المصرية؛ زراعة نهرية منتظمة.

كان الفيضان يحدث نتيجة الأمطار الغزيرة في الهضبة الإثيوبية، ما أدّى إلى ارتفاع منسوب المياه في النهر، ثم انتشارها عبر الأراضي الزراعية، لتغمرها بطبقة من الطّمي[1] الغني بالمواد العضوية، والمعادن، وهو ما ساهم في تجديد خصوبة التربة بشكل طبيعي ومستمر.

وقد أتاح هذا النّظام الطبيعي للفلاّح المصري إنتاج محاصيل متنوعة، بكفاءة عالية، دون الحاجة إلى وسائل تسميد صناعية، وهو ما جعل الزراعة المصرية من أكثر الأنظمة الزراعية استقرارًا، وإنتاجًا في العالم الإسلامي، كما أنّ الطّمي الذي يحمله النيل كان يساهم في تحسين جودة التّربة، وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالمياه، ممّا يعزز من مردوديتها الزراعية[2].

غير أنّ هذا الاعتماد الكبير على فيضان النّيل جعل الاقتصاد الزّراعي عرضة للتقلّبات الطّبيعية، حيث إنّ أيّ اختلال في مستوى الفيضان كان يؤدّي إلى نتائج مباشرة، وخطيرة، ففي حال ارتفاع منسوب المياه بشكل مفرط، كانت الأراضي تتعرض للغرق، ممّا يؤدّي إلى تلف المحاصيل، في حين أنّ انخفاضه كان يؤدّي إلى نقص المياه، وبالتّالي تراجع الإنتاج الزراعي، وقد سجّلت المصادر التاريخية عدّة سنوات، كانت قد شهدت فيها انخفاضًا حادًّا في الفيضان، ممّا أدّى إلى حدوث أزمات غذائية، ومجاعات، خاصّة في أواخر العصر الفاطمي[3].

إنّ التّقلّبات لم تؤثّر فقط على الإنتاج الزراعي، بل امتدت إلى مختلف جوانب الاقتصاد، حيث أدّى نقص المحاصيل إلى ارتفاع الأسعار، وتراجع القدرة الشرائية، وانتشار الفقر، وهو ما يبرز العلاقة الوثيقة بين فيضان النيل، والاستقرار الاقتصادي، كما ساهم نهر النيل في تنظيم الدورة الزراعية في مصر الفاطمية، فقد اعتمد الفلاّحون على نظام زراعي دقيق؛ مرتبط بمستوى المياه، إذ كانت السنة الزراعية تُقسّم إلى مراحل متتابعة، تبدأ **بموسم الفيضان،**

---

[1] – هو طين يحمله السّيل، ويستقرّ على الأرض رطبا أو يابسا، ويكثر الطّمي على جانب الأنهار. ينظر: أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ج2، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2008م، ص1416.

[2] – تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج1، المصدر السابق، ص 120.

[3] – أحمد السيد الصاوي، **مجاعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج**، دار التضامن، لبنان، 1988م، ص ص 50 – 51.

الذي يمثل المرحلة الأولى، التي تغمر فيها الأراضي بالمياه، ثمّ تليها المرحلة الثانية **بانحسار المياه**، التي يتمّ خلالها بذر المحاصيل، ثمّ المرحلة الثالثة وهي مرحلة النمو، وأخيرًا المرحلة الرابعة وهي **مرحلة الحصاد**.

وقد أتاح هذا النّظام للفلاحين تنظيم أعمالهم الزّراعية بشكل دقيق، حيث كانوا على دراية بمواعيد الزّراعة، والحصاد، وهو ما ساهم في تحسين استغلال الأراضي الزراعية، وزيادة الإنتاج، كما أنّ هذا الّتنظيم ساعد في تحقيق نوع من الاستقرار في الإنتاج الزراعي، لأنّ الزراعة لم تكن تخضع للعشوائية، بل كانت مرتبطة بنظام طبيعي منتظم[1].

كما مكّن هذا النّظام الدّولة من ضبط الموارد الزّراعية، باعتمادها على مستوى الفيضان في تقدير حجم الإنتاج، ومن ثمّ تحديد قيمة الضرائب المفروضة على الأراضي، وهو ما ساعد في تنظيم عملية **الجباية**[2]، وضمان استمرارية الموارد المالية للدولة، خاصة في الفترات التي كان فيها الفيضان منتظمًا[3]، وسيلة رئيسية لنقل المحاصيل الزّراعية بين الأقاليم، وهو ما ساهم في تسهيل عملية التّبادل التّجاري، وربط المناطق الريفية بالمراكز الحضرية.

كانت الحبوب والمنتجات الزراعية تُنقل عبر النيل إلى المدن الكبرى مثل **القاهرة، والفسطاط**، ما ساعد على توفير الموادّ الغذائية، غير أنّ هذا التّنظيم ظلّ مرتبطًا بالعوامل الطبيعية، ما جعله عرضة للاضطراب في حال اختلال مستوى المياه، وهو ما أدّى إلى تراجع الإنتاج، وبالتالي اختلال التوازن الاقتصادي.

لم يقتصر دور نهر النّيل على ريّ الأراضي القريبة من مجراه، بل امتدّ إلى توسيع الرقعة الزراعية من خلال شبكة واسعة من الترع، والقنوات، التي تمّ إنشاؤها لنقل المياه إلى المناطق البعيدة، فاهتمت الدولة الفاطمية بصيانة هذه الشبكات، نظرًا لأهميتها في دعم النشاط الزراعي، وزيادة الإنتاج[4].

---

[1]- محمد حسن دخيل، **الدولة الفاطمية دور السياسي والحضاري للأسرة الجمالية**، دار الانتشار العربي، القاهرة، 2009م، ص ص 71 – 77.

[2] – أي الجمع، يُقال "جبا المال والخراج" أي جمعه، وفي الاصطلاح: جمع الخراج والمال. ينظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة القهية الكويتية**، ج38، دار السلاسل، الكويت، 2006م، ص378.

[3] – تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **إتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، المصدر السابق، ص258.

[4] – صبحي عبد المنعم ، **تاريخ مصر السياسي والحضاري من الفتح الإسلامي في عهد الأيوبين (21هـ–681هـ)**، دار العربي، القاهرة، (د.ت)، ص180.

لقد ساهمت هذه الجهود في استصلاح مساحات واسعة من الأراضي، خاصّة في منطقة **الدلتا**[1]، حيث توفّرت المياه، والتّربة الخصبة، ممّا أدّى إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتنّوع المحاصيل، فهذا التّوسّع ساعد في استيعاب عدد أكبر من السّكان في النّشاط الزراعي، ما انعكس إيجابًا على الاقتصاد العام للدولة[2].

ساهم التوسع الزراعي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، حيث أدّى إلى زيادة الفائض الزراعي، الذي كان يُستخدم في التجارة، سواء داخل البلاد أو خارجها، وهو ما يعكس أهمية النيل في دعم الاقتصاد الفاطمي، ولم يقتصر تأثير نهر النيل على النّشاط الزّراعي فحسب، بل امتدّ ليشمل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به[3].

ساهم نهر النيل في دعم الصّناعات المرتبطة بالزراعة، مثل طحن الحبوب، واستخراج الزيوت، ونقل المنتجات، فكانت هذه الصناعات تعتمد على توفر الموادّ الأوليّة، وسهولة نقلها، ممّا أدّى إلى تنوع النّشاط الاقتصادي، وعدم اقتصاره في الزراعة فقط، هذا من ناحية، أمّا من ناحية أخرى فقد ساهم النيل في تنشيط الأسواق، بربط الريف بالمدن، ما أدّى إلى تدفّق المنتجات الزراعية إلى الأسواق الحضرية، وهو ما ساعد على استقرار الأسعار، وتوفير السلع للسّكان، هذا الترابط عزّز التبادل التجاري، وزيادة حركة الأسواق[4].

الجدول رقم 01: يوضح دور نهر النيل في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالزراعة[5]

المجال	دور نهر النيل	الأثر الاقتصادي
الزراعة	توفير المياه والطمي	زيادة الإنتاج الزراعي

[1] – تبدأ منطقة الدالتا من القاهرة وصولا إلى مصبّ نهر النيل عند البحر الأبيض المتوسط. ينظر: أمين وحيد السامرائي **جيومورفولوجية ومورفومترية دلتا نهر النيل**، مجلة المستنصرية ، ع 17، جامعة بغداد، ص 116.

[2] – ياقوت الحموي (ت 626هـ): **معجم البلدان**، ج5، دار صادر، ط2، بيروت، 1995م، ص334 .

[3] – أبو القاسم عبد الرحمن ابن عبد الحكم (ت 257هـ)، **فتوح مصر وأخبارها** ، تح، تشارلز توراي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1984م، ص204

[4] – ناصر خسرو(481 هـ)، **سفر نامه** ، تر، يحي الخشاب ، دار الكتاب الجديد،ط3، بيروت، 1983م، ص98.

[5] – من إعداد الطالبة.

النقل	نقل المحاصيل بين الأقاليم	تنشيط التجارة الداخلية
الصناعة	دعم الصناعات الزراعية	تنوع النشاط الاقتصادي
الأسواق	ربط الريف بالمدن	استقرار الأسعار

يتضح ممّا سبق أنّ نهر النيل شكّل العنصر الأساسي في بناء الاقتصاد الزراعي في مصر الفاطمية، حيث ساهم في توفير المياه، وتنظيم الإنتاج، وتوسيع الرقعة الزراعية، ودعم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها، غير أنّ هذا الاعتماد الكبير عليه جعل الاقتصاد عرضة للتقلّبات الطبيعية، وهو ما ساهم لاحقًا في ظهور الأزمات الاقتصادية.

المطلب الثاني: نظام الريّ:

يُعدّ نظام الريّ من الرّكائز الأساسيّة التي قامت عليها الحياة الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي، إذ لم يكن الاعتماد على نهر النيل وحده كافيًا لضمان استمرارية النّشاط الزّراعي، بل تطلّب الأمر تطوير نظام متكامل لتنظيم توزيع المياه، واستغلالها بكفاءة، وقد أدرك الفاطميون أهمية هذا الجانب، فعملوا على الحفاظ على المنشآت المائية، وتطويرها، لما لها من دور حاسم في استقرار الإنتاج الزراعي، الذي كان يمثّل المصدر الرئيسي لثروة الدولة.

اتّسم نظام الري في مصر الفاطمية بالاعتماد على "**الريّ الفيضي**"، وهو نظام قديم قائم على استغلال "**مياه الفيضان السنوي**" لنهر النيل، فقد كانت الأراضي الزراعية تُغمر بالمياه خلال فترة الفيضان، ثم تُترك لتجف تدريجيًا، لتبدأ بعدها عملية الزراعة، وقد سمح هذا النظام بتجديد خصوبة التربة بشكل طبيعي، ممّا ساهم في تحقيق إنتاج زراعي مستقر نسبيًا[1]، لكنّ هذا النظام لم يكن كافيًا بمفرده، خاصّة في المناطق البعيدة عن مجرى النّهر، ما دفع إلى تطوير وسائل إضافية للريّ، مثل نقل المياه عبر القنوات، واستخدام أدوات رفع المياه، أدى هذا التّنوع في أساليب الريّ إلى تحسين استغلال الموارد المائية، وزيادة الإنتاج الزراعي[2]، فكان هذا النّظام يتطلّب دقّة في التوقيت، فكان

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج1، المصدر السابق، ص 140.

[2] – أبو القاسم عبد الرحمن ابن عبد الحكم (ت 257هـ)، المصدر السابق، **ص** 253

الفلاحون يعتمدون على معرفة دقيقة بمستوى الفيضان، لتحديد مواعيد الزراعة والحصاد، وهو ما يعكس تطور الخبرة الزراعية في مصر.

اعتمدت الدّولة الفاطمية على شبكة متطورة من المنشآت المائية، التي شملت الترع والقنوات والجسور، والتي كانت تهدف إلى تنظيم توزيع المياه، وضمان وصولها إلى الأراضي الزراعية، فكانت الترع تُحفر لربط النيل بالمناطق البعيدة، ممّا يسمح بتوسيع الرقعة الزراعية، في حين كانت القنوات تُستخدم لتوزيع المياه داخل الأراضي، أمّا الجسور، فقد كانت تُستخدم لحماية الأراضي من الفيضانات المرتفعة، وتنظيم تدفق المياه[1].

لقد أولت الدّولة اهتمامًا كبيرًا بصيانة هذه المنشآت، حيث كانت تقوم بتنظيف الترع، وإصلاح الجسور، لضمان استمرار عملها، وفي هذا الصدد أشار المؤرخ تقي الدين المقريزي إلى أهمية هذه الأعمال، ودورها في الحفاظ على الإنتاج الزراعي[2].

كما أن هذه المنشآت ساهمت في:

- زيادة المساحات المزروعة.
- تقليل مخاطر الفيضانات.
- تحسين توزيع المياه.

إلى جانب الري الفيضي، استخدم الفلاح المصري وسائل مختلفة لرفع المياه إلى الأراضي المرتفعة، ومن أبرزها "الشادوف"[3] و"الساقية"، وهما من الوسائل التقليدية التي لعبت دورًا مهمًا في استمرارية الريّ.

لم يكن نظام الريّ في مصر الفاطمية قائمًا على الجهود الفردية فقط، بل كان للدّولة دور أساسي في تنظيمه، والإشراف عليه، وكانت مسؤولة أيضا عن صيانة المنشآت المائية، وتنظيم توزيع المياه، وضمان وصولها إلى جميع الأراضي الزراعية.

---

[1] – راشد البراوي، **حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1948م، ص65.

[2] – تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار** ، ج1، المصدر السابق، ص 150.

[3] – هو فكرة توصل إليها المصري القديم في عهد الدولة الحديثة، كوسيلة لرفع مياه النيل في المناطق المرتفعة البعيدة عن نطاق الفيضان، ومن خلاله تمكن من زراعة أكثر من محصول في العام الواحد، وهي تعبر عن التقدم العلمي عند المصري القديم، يتكون من عمود طوبل معلق موزون بثقل عند أحد طرفيه، ومثبت به دلو عند الطرف الآخر، ويمكن له رفع مائة متر مكعب من المياه في اثنتي عشرة ساعة. ينظر: تأليف مجموعة من الباحثين، **مصر الحضارة جولة في حضارة مصر والعالم القديم**، مراجعة، علي أحمد الجمل، قطاع الكتب، جمهورية مصر العربية، 2013م، ص 28.

بالإضافة إلى وجود أجهزة إدارية متخصّصة تُشرف على شؤون الريّ، وتعمل على مراقبة مستوى المياه، وتحديد كيفية توزيعها، خاصّة في فترات انخفاض الفيضان، كما كانت الدولة تتدخل في حلّ النزاعات التي تحدث بين الفلاحين حول استخدام المياه[1].

كانت الدّولة تعتمد على قياس مستوى الفيضان لتحديد حجم الإنتاج المتوقع، ومن ثمّ تقدير الضرائب، وهو ما يبرز العلاقة بين نظام الري، والنظام المالي، بيد أنّ ضعف الدّولة في بعض الفترات أدّى إلى تدهور هذا النّظام، فأُهملت صيانة الترع والجسور، ما أدّى إلى انخفاض كفاءة الريّ، وتراجع الإنتاج الزراعي.

كان لنظام الريّ أثر مباشر على الإنتاج الزراعي، حيث ساهم في زيادة المساحات المزروعة، وتحسين جودة المحاصيل، وضمان استمرارية الإنتاج، كما أنّ كفاءة هذا النّظام كانت تحدّد بشكل كبير مستوى الاستقرار الاقتصادي، ففي الفترات التي كان فيها نظام

الري فعّالًا، شهدت مصر ازدهارًا اقتصاديًا، نتيجة وفرة الإنتاج الزراعي، الذي كان يمثّل أساس الاقتصاد، أمّا في الفترات التي تدهور فيها هذا النّظام تراجع الإنتاج، وظهرت الأزمات الاقتصادية، خاصّة في حالات انخفاض فيضان النيل[2].

أظهرت الدّراسات الحديثة أنّ نظام الريّ كان عاملًا حاسمًا في استقرار الاقتصاد الفاطمي، حيث إنّ أيّ خلل فيه كان يؤدّي إلى سلسلة من الأزمات، تبدأ من الزراعة، وتمتدّ إلى باقي القطاعات الاقتصادية، ويتّضح أنّ نظام الريّ في مصر الفاطمية لم يكن مجرّد وسيلة تقنيّة، بل كان نظامًا اقتصاديًا متكاملًا، ساهم في دعم الزّراعة، وتنظيم الإنتاج، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، غير أنّ هذا النّظام ظلّ مرتبطًا بمدى كفاءة الدولة في إدارته، ما جعله عرضة للتّدهور في فترات الضعف، وهو ما انعكس سلبًا على الاقتصاد.

المطلب الثالث: الثروة الزراعية:

شكّلت الثروة الزراعية الرّكيزة الأساسية للاقتصاد في مصر خلال العصر الفاطمي، حيث اعتمدت الدّولة بشكل كبير على الإنتاج الزراعي في تأمين مواردها المالية، خاصّة من خلال الضّرائب والخراج، وقد ساعدت مجموعة من العوامل في مقدمتها وفرة المياه؛ بفضل نهر النيل، وخصوبة التربة، وتطور وسائل الريّ، على تحقيق إنتاج زراعي متنوع وغزير، الأمر الذي انعكس إيجابًا على الحياة الاقتصادية[3].

1. طبيعة الإنتاج الزّراعي:

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص ص 11 – 12.

[2]- راشد البراوي، المرجع السابق، ص 37.

[3]- جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص136.

تميّز الإنتاج الزّراعي في مصر الفاطمية بالتّنوع، حيث لم يقتصر على نوع واحد من المحاصيل، بل شمل مجموعة واسعة من المنتجات الزّراعية التي لبّت حاجات السّكان، وساهمت في دعم النّشاط التّجاري فاحتلت الحبوب، خاصة القمح والشعير، مكانة مركزية، نظرًا لكونها الغذاء الأساسي للسّكان، كما زُرعت محاصيل أخرى مثل الأرز في المناطق التي تتوفر فيها المياه بكثرة، خاصّة في دلتا النيل[1].

كما عرفت مصر زراعة المحاصيل الصّناعية، مثل "الكتّان"، الذي كان يُستخدم في صناعة الأقمشة، و"قصب السكر"، الذي مثّل أحد أهم الموارد الاقتصادية، حيث استُخدم في إنتاج السّكر، الذي كان يُعدّ من السّلع التّجارية المهمّة، هذا التنوع ساهم في تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي، حيث لم يكن الاقتصاد الزراعي يعتمد على محصول واحد، مما قلّل من تأثير الأزمات الطبيعية[2].

وإلى جانب ذلك، انتشرت زراعة "الفواكه" و"الخضروات"، مثل العنب، والرمّان، والتّين، والتي ساهمت في تحسين المستوى الغذائي للسّكان، كما وفّرت منتجات قابلة للتبادل التجاري، سواء داخل البلاد أو خارجها، واتّسم الإنتاج الزراعي في مصر الفاطمية بكونه إنتاجًا موسميًا مرتبطًا بدورة النيل، فان الفلاّحون يعتمدون على نظام زراعي منظّم، يقوم على استغلال مياه الفيضان، ثمّ زراعة المحاصيل بعد انحسار المياه، هذا النظام ساهم في تحقيق استمرارية الإنتاج، وتحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي[3].

وقد اعتمد الفلاحون على خبراتهم المتوارثة في تحديد مواعيد الزراعة، والحصاد، واختيار المحاصيل المناسبة لكلّ نوع من التّربة، وهو ما ساعد في تحسين الإنتاجية.

أشار المؤرخون إلى أنّ الزراعة في مصر كانت من أكثر الأنشطة تنظيمًا، نتيجة ارتباطها بعوامل طبيعية ثابتة نسبيًا[4]، غير أّن هذا النّظام ظلّ عرضة للتّقلّبات الطّبيعية، حيث كان أيّ خلل في مستوى الفيضان يؤدّي إلى اضطراب الإنتاج، وهو ما كان ينعكس على الاقتصاد بشكل عام.

2. نظام ملكية الأراضي:

تميّزت مصر الفاطمية بتعدد أنماط ملكيّة الأراضي، حيث لم يكن هناك نظام موحّد، بل تعدّدت أشكال الملكية وفقًا للظروف السياسية، والاقتصادية، فقد كانت هناك **"أراضي خراجيّة"**، وهي التي كانت تُفرض عليها

---

[1]- الأسعد بن مهذب بن المماتي (ت 606هـ)، **قوانين الدواوين**، تح، عزيز سوريال عطية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1991م، ص 80.

[2]- شهاب الدين أحمد النويري (ت 733هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ج 8، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص 200.

[3]- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت 182هـ)، **كتاب الخراج**، تحقيق، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الأزهر، القاهرة، 1979م، ص 150.

[4]- أحمد بن يحي البلاذري (ت 279هـ) ، **فتوح البلدان**، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1988م، ص 300.

ضرائب، وتُعدّ من أهمّ مصادر دخل الدولة، حيث كانت الدّولة تحتفظ بالسّيطرة عليها، وتعمل على تنظيم استغلالها[1].

كما وُجدت أراضي خاصّة، يمتلكها الأفراد، سواء من كبار المسؤولين أو من عامّة النّاس، وكان لهم الحقّ في استغلالها مقابل دفع الضّرائب، وساهم هذا النّوع من الملكيّة في تشجيع النّشاط الزّراعي، حيث كان المالك يسعى إلى تحسين إنتاج أرضه، إلى جانب ذلك، ظهرت "**أراضي الوقف**"، التي كانت تُخصّص للأغراض الدينية ،والخيرية، مثل تمويل المساجد، والمدارس، وقد لعبت دورًا مهمًّا في الحياة الاقتصادية، فكانت تُستغلّ في الزراعة، وتُستخدم عائداتها في دعم المؤسسات الدينية[2].

لقد شهدت مصر الفاطمية خاصّة في مراحلها المتأخرة ظهور نظام الإقطاع، حيث تمّ منح بعض الأراضي لكبار القادة العسكريين أو الموظفين، مقابل خدماتهم للدولة، وقد أدّى هذا النّظام إلى تركيز ملكية الأراضي في يد فئة محدودة، وهو ما انعكس على بنية المجتمع الزراعي[3]، وكان لهذا النّظام أثر مزدوج، حيث ساهم من جهة في استغلال الأراضي بشكل منظّم، لكنّه من جهة أخرى أدّى إلى زيادة الفوارق الاجتماعية، فأصبح الفلاحون يعملون في أراضٍ لا يملكونها، وهو ما أثّر على مستوى معيشتهم.

ساهمت الثروة الزّراعية في دعم الاقتصاد الفاطمي بشكل كبير، حيث وفّرت المواد الغذائية للسّكان، وساهمت في تحقيق فائض زراعي استُخدم في التجارة، كما أنّ الضّرائب المفروضة على الأراضي الزّراعية كانت تمثّل مصدرًا رئيسيًا لإيرادات الدولة[4]، غير أنّ هذا الاعتماد الكبير على الزراعة جعل الاقتصاد عرضة للتّقلّبات الطبيعية، فكان أيّ خلل في الإنتاج يؤدّي إلى أزمات اقتصادية، خاصة في فترات انخفاض فيضان النيل.

الجدول رقم 02 : يوضّح تأثير الثروة الزراعية على الاقتصاد في مصر الفاطمية[5]:

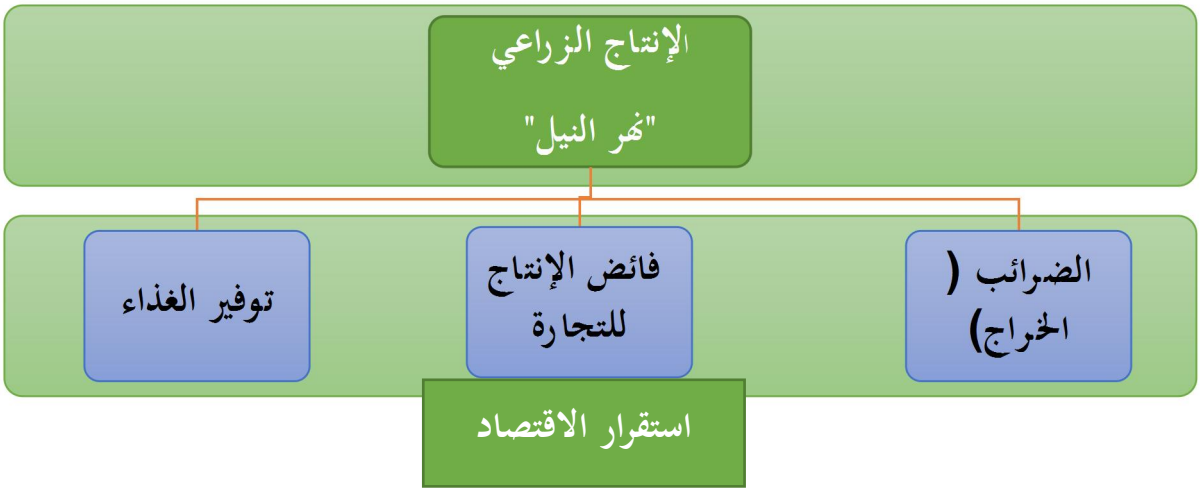
[1]- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الحكم (ت 257هـ)، المصدر السابق، ص 210.

[2] - جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، المصدر السابق، ج1، ص 420.

[3]- أبو المحاسن جمال الدين يوسف تغري بردي (ت 874هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج5، دار الكتب، القاهرة، ص 120.

[4]- عبد الرحمن الرافعي، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم في مصر**، دار المعارف، القاهرة، 1987م، ص 70.

[5]- من إعداد الباحثة.



يتّضح ممّا سبق أنّ الثّروة الزّراعية في مصر الفاطمية كانت متنوّعة، ومتطوّرة، حيث اعتمدت على نظام إنتاج منظّم، وتعدّدت فيها أنماط الملكية، ممّا ساهم في دعم الاقتصاد، لكنّ هذا النّظام لم يكن خاليًا من الاختلالات؛ خاصّة في ظلّ التّفاوت في توزيع الأراضي، وتأثّر الإنتاج بالعوامل الطبيعية.

المطلب الرابع: الثروة الحيوانية والسمكية:

لم تقتصر المقوّمات الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي على النّشاط الزراعي فقط، بل شملت كذلك الثّروة الحيوانية والسمكية، التي شكّلت عنصرًا مكمّلًا للاقتصاد، وأسهمت في تحقيق نوع من التوازن الغذائي، والاجتماعي، فقد ارتبطت هذه الثروة بالبيئة الطّبيعية التي تميّزت بها مصر، خاصّة وفرة المياه بفضل نهر النيل، وتنوّع الأقاليم بين الريف والدلتا والصحراء، وهو ما أتاح تنوّعًا في أنماط تربية الحيوانات، وممارسة الصيد[1].

وقد اتسمت الثروة الحيوانية في مصر الفاطمية بالتنوع، حيث شملت أنواعًا متعدّدة من الحيوانات التي أدّت وظائف اقتصادية مختلفة، ممّا يعكس تكاملها مع النّشاط الزراعي، فقد كانت الأبقار والجواميس تُستخدم أساسًا في الأعمال الزّراعية، مثل الحرث، وجرّ أدوات الريّ، خاصّة السّواقي، وهو ما جعلها عنصرًا حيويًّا في العملية الإنتاجية الزراعية، واعتبرت مصدرًا مهمًا للألبان ومشتقاتها، والتي شكّلت جزءًا أساسيًا من الغذاء اليومي للسكان[2].

أمّا الأغنام والماعز، فقد لعبت دورًا مزدوجًا، إذ وفّرت اللحوم والصوف الذي استُخدم في صناعة الملابس، وهذا ما يعكس ارتباط الثروة الحيوانية بالصناعات الحرفية، وكانت الإبل تُستخدم في النّقل، خاصّة في المناطق

---

[1]- جمال الدين محمد سرور ، المرجع السابق، ص 228.

[2]- شهاب الدين أحمد النويري (ت 733هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ج8، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2004م، ص 210.

الصحراوية، حيث كانت الوسيلة التي ساهمت في ربط الأقاليم، ونقل السّلع التّجارية، وهي عملية مهمّة في دعم التجارة[1].

ساهم هذا التّنوع في تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، فلم يكن الاقتصاد يعتمد فقط على الزراعة، بل كان مدعومًا بإنتاج حيواني متنوع، يلبّي حاجات المجتمع المختلفة، واعتمدت تربية الحيوانات في مصر الفاطمية على أساليب تقليدية، لكنّها كانت فعّالة، حيث ارتبطت بالمناطق الريفية التي توفّرت فيها المراعي والمياه، وكان الفلاحون يربّون الحيوانات إلى جانب نشاطهم الزّراعي، ممّا عكس نمطًا اقتصاديًا قائمًا على التّكامل بين الزّراعة، وتربية الماشية.

كما كانت هناك مراعي طبيعية، خاصّة في المناطق القريبة من النيل، التي تتوفر على المياه والنباتات، ما ساعد على تربية أعداد كبيرة من الحيوانات، وهو ما أشار إليه بعض المؤرخين إلى أنّ الدّولة كانت تهتمّ بالحفاظ على هذه الموارد، نظرًا لأهميتها في دعم الاقتصاد[2].

غير أنّ تربية الحيوانات كانت تتأثّر بالعوامل الطبيعية، مثل "الجفاف" أو "انخفاض مستوى المياه"، ما أدّى إلى نقص المراعي، وبالتالي تراجع أعداد في الحيوانات، وهو ما أثّر على الإنتاج الحيواني، وقد لعبت الثّروة الحيوانية دورًا مهمًّا في دعم الاقتصاد الفاطمي، حيث لم تقتصر على توفير الغذاء فحسب، بل ساهمت في تنشيط عدد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فكانت المنتجات الحيوانات مثل الصوف والجلود تُستخدم في الصّناعات الحرفية، مثل "صناعة الملابس" و"الأحذية"، وهو ما عزّز من تنوع النشاط الاقتصادي[3].

كما أنّ استخدام الحيوانات في النقل ساعد على تسهيل حركة التّجارة، حيث كانت تُستخدم لنقل السلع بين المدن والقرى، فوجود هذه الثروة ساهم في توفير فرص العمل، خاصّة في المناطق الريفية، حيث كان السّكان يعتمدون على تربية الحيوانات كمصدر دخل إضافي.

وتُعدّ الثروة السمكيّة من الموارد الطبيعية المهمّة التي تميّزت بها مصر الفاطمية، فقد وفّر نهر النيل إلى جانب البحيرات، بيئة غنية بالأسماك، وشكّلت هذه الثروة مصدرًا غذائيًا مهمًّا، خاصّة للفئات الفقيرة، وذلك نظرًا لانخفاض تكلفتها مقارنة باللحوم، فتنوعت الأسماك في النيل، وهو ما وفّر غذاء متنوعا، كما أنّ توفّرها بشكل مستمرّ جعلها عنصرًا أساسيًا في النظام الغذائي للسّكان.

أشار المؤرخون إلى انتشار مهنة الصّيد، خاصّة في المناطق القريبة من النّهر، حيث اعتمد الصّيادون على وسائل بسيطة، مثل الشباك والقوارب[4]، ولم تقتصر أهمية الثروة السّمكية على الجانب الغذائي فقط، بل امتدّت إلى

---

[1]- محمد بن عبد الله ابن بطوطة (ت 779هـ)، **رحلة ابن بطوطة**، دار صادر، بيروت، 1997م، ص 45.

[2]- زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت 682هـ)، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، 1960م، ص 150.

[3]- عبد الرحمن ابن خلدون (ت 808هـ)، المصدر السابق، ج6، ص 220.

[4]- جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، **حسن المحاضرة**، ج1، المصدر السابق، ص 430.

الجانب الاقتصادي، من خلال المساهمة في تنشيط الأسواق، خاصّة المدن الكبرى، فكانت الأسماك تُباع طازجة، أو تُملّح، وتُحفظ، ممّا يسمح بنقلها إلى مناطق بعيدة، وهو ما يعكس دورها في التّجارة، ومهنة الصيد وفّرت فرص عمل للسكان ممّا ساهم في دعم الاقتصاد المحلي، وتوفر الأسماك ساعد في تقليل الضغط على الموارد الزراعية، خاصة في فترات نقص المحاصيل[1].

إنّ الثّروة الحيوانية والسمكية ساهمت في تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي، فقد ساعدت في تنويع مصادر الغذاء، وتقليل الاعتماد الكلّي على الزراعة، وكان لهذا التّنوع دور مهمّ في مواجهة الأزمات، خاصّة في فترات انخفاض الإنتاج الزراعي، ولم تكن هذه الثروة بمنأى عن التأثّر بالعوامل الطبيعية، فانخفاض مستوى المياه أو انتشار الجفاف كان يؤدّي إلى تراجعها، وهو ما ينعكس بدوره على الاقتصاد، إضافة أنّ الأزمات العامّة، مثل "المجاعات"، أثّرت أيضا على هذه الثروة، وهو ما يبرز الترابط بين مختلف عناصر الاقتصاد[2].

يتّضح ممّا سبق أنّ الثروة الحيوانية والسمكية كانت عنصرًا أساسيًا في دعم الاقتصاد الفاطمي، حيث ساهمت في توفير الغذاء، وتنشيط الصناعات، ودعم التّجارة، لكنّ دورها ظل مرتبطًا بالظروف الطبيعية، ممّا جعلها عرضة للتّقلبات، وهو ما يؤكّد تكاملها مع باقي عناصر الاقتصاد.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في مصر الفاطمية:

المطلب الأول: الموارد العامة:

شكّلت الموارد العامّة الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها الدّولة الفاطمية في تسيير شؤونها المالية، إذ كان النظام الاقتصادي قائمًا على جملة من الموارد المتنوعة التي وفّرت للدولة القدرة على تمويل الجهاز الإداري، والعسكري، وضمان استمرارية الحكم، وقد تميّز هذا النظام بتعدّد مصادره، فشمل الضّرائب الزراعية، والتجارية، إلى جانب الموارد ذات الطابع الديني، وهو ما يعكس درجة من التّنظيم المالي الذي تطوّر مع استقرار الدّولة في مصر.

1. الضرائب والخراج:

يُعدّ الخراج من أهم الموارد المالية التي اعتمدت عليها الدّولة الفاطمية، حيث كان يُفرض على الأراضي الزراعية، باعتبارها المصدر الرئيسي للإنتاج الاقتصادي، وقد ارتبط هذا النوع من الضرائب بطبيعة الأرض وخصوبتها، إضافة إلى مستوى الإنتاج الزراعي، ممّا يدلّ على وجود نظام دقيق نسبيًا في تقدير الضرائب، قائم على أسس اقتصادية واضحة[3].

---

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ) ، المصدر السابق، ج1، ص 150.

[2]- عبد العزيز الدوري، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد العربي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1969م، ص 230.

[3]- الأسعد بن مماتي (ت 606هـ)، **قوانين الدواوين**، المصدر السابق، ص100.

حرصت الدّولة على تنظيم عمليّة جباية الخراج من خلال جهاز إداري متكامل، حيث تمّ تسجيل الأراضي الزراعية، وتحديد مساحاتها، ثمّ تقدير إنتاجها السنوي، وهو ما ساعد على تحديد قيمة الضرائب المفروضة عليها، كما كان مستوى فيضان النّهر يُعدّ عاملًا مهمًّا في تقدير حجم الإنتاج، وهو ما يعكس ارتباط النظام المالي بالعوامل الطبيعية[1].

غير أنّ هذا النظام رغم تنظيمه، لم يكن خاليًا من الاختلالات، إذ شهدت بعض الفترات تجاوزات واضحة، خاصّة في ظلّ ضعف السلطة المركزية، فقد فرضت ضرائب إضافية على الفلاحين، أو المبالغة في تقدير قيمة الخراج، ما أدّى إلى إثقال كاهل الفلاحين، ودفع بعضهم إلى ترك أراضيهم، فتراجع الإنتاج الزراعي، وانخفضت الموارد المالية للدولة[2].

إنّ ارتباط الخراج بالإنتاج الزراعي جعل إيرادات الدّولة مقرونا بالتّقلّبات الطّبيعية، فانخفاض الإنتاج نتيجة ضعف الفيضان أو الجفاف كان يؤدي إلى تراجع الموارد المالية، وهو ما يبرز ضعف هذا النظام أمام الأزمات[3].

2. الجزية والعشور والمكوس:

إلى جانب الخراج اعتمدت الدولة الفاطمية على موارد مالية أخرى، تمثلت في "الجزية"[4] و"العشور"، و"المكوس"[5]، التي ارتبطت بالنشاط السّكاني والتجاري، وشكّلت مصدرًا مهمًا من مصادر الإيرادات، فكانت الجزية تُفرض على غير المسلمين مقابل تمتّعهم بالحماية، وإعفائهم من بعض الالتزامات، فشكّلت موردًا ماليًا مستقرًّا نسبيًّا، خاصّة في ظلّ وجود فئات سكّانية نشطة اقتصاديًّا ساهمت في دعم خزينة الدّولة من خلال هذه الضريبة [6].

أمّا العشور فقد ارتبطت بالنّشاط التجاري، حيث كانت تُفرض على السّلع المتداولة، سواء داخل البلاد أو عبر الحدود، وقد مثّلت مصدرًا مهمًّا للإيرادات، خاصّة في ظلّ ازدهار التجارة، واحتلال مصر موقعًا استراتيجيًا مهمًا

---

[1]- أحمد بن علي القلقشدي (ت 821هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، ص230.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص 90.

[3]- شهاب الدين النويري (ت 733هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ج8، ص 220.

[4]- ما يؤخذ من أهل الذمة، والجمع: الجزي (بالكسرة)، وهي عبارة عن المال الذي يعقد الكتابي عليه الذمة، وهي فعلة الجزاء كأنها جزت عن قتله. ينظر: ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، **أحكام أهل الذمة**، ج1، تح، يوسف أحمد البكري، رمادي للنشر، 1997م، ص453.

[5]- تعني ضريبة الأسواق، و"مكس" كلمة قديمة مشتقّة من اللفظ السرياني "ماكسو"، كانت تعرف عند أصحاب العرب قديما، تطلق على الضرائب التي تأتي من التجارة، والصناعة. ينظر: أبو العباس القلقشندي (ت 821هـ)، مصدر سابق، ج3، ص147.

[6]- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، المصدر السابق، ج1، ص 420.

في طرق التجارة بين الشرق والغرب، فساهمت هذه الضريبة في تعزيز موارد الدّولة، وربط الاقتصاد المحلّي بالحركة التجارية العالمية [1].

وفي المقابل ظهرت المكوس كنوع من الضّرائب التي تُفرض على الأسواق، وبعض الأنشطة التّجارية، وقد كانت تُعدّ من الموارد المالية المهمّة، لكّنها أثارت جدلًا واسعًا، خاصّة عندما تمّ التّوسع في فرضها دون ضوابط واضحة، وقد أدّى ذلك إلى زيادة الأعباء على التّجار، ممّا انعكس سلبًا على النّشاط التّجاري، وأدّى إلى تراجع حركة الأسواق في بعض الفترات[2].

كما أنّ تعدّد هذه الضرائب خاصّة في ظلّ ضعف الرقابة أدّى إلى تضخّم العبء الضريبي، وهو ما انعكس على مختلف فئات المجتمع، سواء الفلاحين أو التّجار، وساهم في إضعاف النّشاط الاقتصادي، وزيادة التوترات الاجتماعية[3] .

يتضح ممّا سبق أنّ الموارد العامّة في الدّولة الفاطمية كانت متعدّدة ومتنوعة، فقد اعتمدت على نظام جبائي شامل، شمل الضرائب الزراعية والتّجارية، إضافة إلى موارد أخرى ذات طابع ديني مثل الجزية، فساهم هذا التّنوع في دعم خزينة الدّولة، غير أنّ سوء إدارة هذه الموارد، أو المبالغة في فرضها، أدّى في بعض الفترات إلى نتائج عكسية، تمثلت في تراجع الإنتاج الزراعي، وضعف النشاط التجاري.

المطلب الثاني: دور الخلفاء في الإشراف المالي:

شكّل الخلفاء الفاطميون محورًا أساسيًّا في تنظيم الحياة المالية للدّولة، حيث لم يقتصر دورهم على الإشراف السّياسي والديني، بل امتدّ ليشمل إدارة الموارد المالية، وضبط النفقات، ومراقبة الجهاز الإداري، وقد كان هذا الدور في بدايات الدّولة قويًّا ومباشرًا، حيث حرص الخلفاء على متابعة شؤون المال، باعتباره أساس استقرار الحكم واستمراريته.

اهتمّ الخلفاء الفاطميون بتنظيم الموارد المالية خاصّة تلك المرتبطة بالزراعة، والتجارة، فعملوا على ضمان حسن جباية الضرائب، ومنع التجاوزات التي قد تقع من قبل الموظفين، وكانت السّلطة الماليّة في يد الخليفة، الذي يُعدّ المرجع الأعلى في شؤون الدّولة، ممّا أتاح له القدرة على التّدخّل المباشر في ضبط النظام المالي[4].

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون (ت 808هـ)، ج6، المصدر السابق، ص 350.

[2]- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت 182هـ)، **كتاب الخراج**، تح، إحسان عباس، منشورات بنك الكويت الصناعي، 1985م، ص 150.

[3]- عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص 230.

[4]- أبو المرتضى ابن الطوير (ت 617 هـ)، **نزهة المقلتين في أخبار الدولتين**، تحقيق، أيمن فؤاد سيد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992م، ص 120.

كما حرص الخلفاء على متابعة إيرادات الدّولة، خاصّة الخراج والعشور، فكانت هذه الموارد تمثّل المصدر الأساسي لتمويل الدّولة، وقد ساعد هذا الإشراف في تحقيق نوع من التّوازن المالي، خاصّة في الفترات التي اتّسمت بالاستقرار السياسي[1]، غير أنّ هذا الدّور لم يكن ثابتًا، إذ شهد تراجعًا في بعض الفترات، خاصّة مع ضعف الخلفاء، فانتقلت السّلطة الفعلية إلى الوزراء، وهو ما أثّر على كفاءة الإشراف المالي.

لم يقتصر دور الخلفاء على الإشراف على الموارد، بل شمل أيضًا مراقبة النّفقات، حيث كانوا يسعون إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات، وقد تمّ توجيه الإنفاق نحو مجالات متعدّدة، مثل تمويل الجيش، والإنفاق على الجهاز الإداري، وبناء المنشآت، إضافة إلى الاحتفالات والمراسيم الرسمية[2]، وقد حرص بعض الخلفاء على ضبط النّفقات خاصّة في الفترات التي شهدت استقرارًا اقتصاديًا باجتناب الإسراف، والعمل على الحفاظ على موارد الدّولة، غير أنّ هذا الوضع تغيّر في فترات لاحقة، بانتشار مظاهر الترف والبذخ، خاصة في القصور، ما أدّى إلى استنزاف الموارد المالية[3]، كما أنّ الإنفاق الكبير على الجيش خاصّة في ظلّ الصّراعات الدّاخلية ساهم في زيادة الأعباء المالية، وهو ما انعكس على الوضع الاقتصادي العام.

لقد اعتمد الخلفاء الفاطميون على جهاز إداري متكامل لإدارة الشؤون المالية، حيث تمّ إنشاء دواوين مختصّة مثل "**ديوان الخراج**"، الذي تولّى تنظيم الإيرادات، و"**ديوان الإنشاء**" الذي أشرف على المراسلات المالية، وقد كان الخليفة يشرف على هذه الدّواوين، ويتابع أعمالها، لضمان حسن سير الإدارة [4].

كما أنّ الخلفاء كانوا يعتمدون على الكتّاب، والموظّفين من ذوي الخبرة، الذين تولّوا تسجيل الموارد والنّفقات، وهو ما ساهم في تنظيم العمل المالي، غير أنّ هذا الجهاز لم يكن خاليًا من الفساد، خاصّة في فترات ضعف الرّقابة، فاستغلّ بعض الموظفين مناصبهم لتحقيق مصالح شخصية[5].

لقد شهدت الدّولة الفاطمية خاصة في مراحلها المتأخرة تراجعًا واضحًا في دور الخلفاء على الإشراف المالي، فأصبحت السّلطة الفعليّة في يد الوزراء الذين تولّوا إدارة الشّؤون الماليّة بشكل مباشر، وقد أدّى هذا التّحول إلى

---

[1]- الحسن بن إبراهيم ابن زولاق (ت 387هـ)، **فضائل مصر وأخبارها**، تحقيق، علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000م، ص 210.

[2]- عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة المقدسي (ت 665هـ)، **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ص 80.

[3]- بهاء الدين ابن شداد (ت 632هـ)، **النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، ص 45.

[4]- شهاب الدين أحمد العمري (ت 749هـ)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ص 200.

[5]- عز الدين ابن الأثير (ت 630هـ)، **الكامل في التاريخ**، ج8، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997م، ص 35.

ضعف الرّقابة على الموارد والنّفقات، وانتشار الفساد الإداري، كما أنّ تعدّد مراكز القوى داخل الدّولة خاصة بين الوزراء، وقادة الجيش، أدّى إلى اضطراب النّظام المالي، حيث لم تعد هناك جهة واحدة تتحّكم في إدارة الموارد، وهو ما ساهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية [1].

من خلال ما سبق يتبين لنا أنّ الخلفاء الفاطميين لعبوا دورًا مهمًّا في الإشراف المالي خاصّة في بدايات الدّولة، حيث ساهموا في تنظيم الموارد، وضبط النّفقات، غير أنّ هذا الدّور شهد تراجعًا في الفترات المتأخرة، نتيجة ضعف السّلطة المركزيّة، وتزايد نفوذ الوزراء، وهو ما انعكس سلبًا على كفاءة النّظام المالي، وساهم في ظهور الأزمات الاقتصادية.

المطلب الثالث: تنظيم بيت المال:

يُعدّ **"بيت المال"** من أبرز المؤسّسات المالية التي قامت عليها الدّولة الفاطمية، إذ مثّل الجهاز المركزي الذي تُجمع فيه الموارد المالية، وتُدار من خلاله مختلف أوجه الإنفاق، وقد ارتبط تنظيم **"بيت المال"** بدرجة تطوّر الإدارة المالية، حيث سعت الدّولة إلى إحكام الرقابة على مواردها، وضمان توجيهها نحو خدمة أهدافها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، وقد تميّز هذا التّنظيم في بدايات الدّولة بدرجة من الانضباط، غير أنّه شهد تراجعًا في الفترات المتأخّرة نتيجة ضعف الرقابة، وتعدّد مراكز النفوذ، حيث مثّل بيت المال الخزانة العامّة للدّولة، فتُجمع فيه مختلف الإيرادات، سواء النّاتجة عن الضرائب الزّراعية أو التّجارية أو غيرها من الموارد، وقد كانت وظيفته الأساسية تتمثّل في تنظيم حركة الأموال داخل الدّولة، من خلال ضبط عمليّة التّحصيل، وتسجيل الموارد، وتحديد أوجه صرفها بما يتناسب مع احتياجات الدولة[2].

وقد اتّسم هذا النّظام بدرجة من المركزية، حيث كانت جميع الموارد تُحوّل إلى بيت المال، قبل إعادة توزيعها، وهو ما ساعد على تحقيق نوع من الرّقابة على المال العام، كما أنّ هذا التّنظيم مكّن الدّولة من متابعة وضعها المالي بشكل مستمرّ، وتقدير قدرتها على مواجهة النّفقات المختلفة، غير أنّ هذه المركزيّة كانت تتطلّب جهازًا إداريًا قويًّا، قادرًا على إدارة الموارد بكفاءة، وهو ما لم يكن متوّفرًا دائمًا، خاصة في فترات الضعف السّياسي.

تميّز بيت المال بتعدّد مصادره، حيث شملت موارده الخراج، والعشور، والجزية، والمكوس، إضافة إلى إيرادات أخرى، مثل الغنائم والهبات، وقد كانت هذه الموارد تُجمع من مختلف الأقاليم، ثمّ تُرسل إلى بيت المال المركزي، فيتمّ تسجيلها وتوزيعها [3]، وقد اعتمدت الدّولة على جهاز إداري لتنظيم عملية الجباية، فيتمّ تحديد مسؤولين في الأقاليم يتولّون جمع الضّرائب، ثمّ ترسل إلى المركز، كما كانت هناك سجلاّت تُستخدم لتوثيق الموارد، وهو ما يعكس درجة

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون (ت 808هـ)، ج6، المصدر السابق، ص 360.

[2]- أبو الحسن علي بن محمد البصري الماوردي (ت 450هـ)، **الأحكام السلطانية**، المصدر السابق، ص 150.

[3]- أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفرّاء (ت 458هـ)، **الأحكام السلطانية**، المصدر السابق، ص 180.

من التنظيم المالي، غير أنّ هذه العملية لم تكن دائمًا منتظمة، إذ شهدت بعض الفترات اضطرابات في عملية الجباية، نتيجة الفساد الإداري أو ضعف السّلطة المركزيّة، ممّا أدّى إلى تسرّب جزء من الموارد، وعدم وصولها إلى بيت المال[1].

كما أنّ اختلاف طبيعة الموارد، بين ثابتة مثل الخراج، ومتغيرة مثل العشور جعل من الصّعب تحقيق استقرار مالي دائم حيث كانت إيرادات الدّولة تتأثر بالظروف الاقتصادية، والسياسية، كما تعدّدت مجالات الإنفاق في الدّولة الفاطميّة، فشملت تمويل الجيش الذي كان يُعدّ من أهمّ أولويات الدّولة، نظرًا لدوره في حماية الحكم، إضافة إلى الإنفاق على الجهاز الإداري، الذي كان يتطلّب موارد مالية لتسيير أعماله [2].

لقد شمل الإنفاق أيضا بناء المنشآت، مثل "المساجد" و"القصور"، إضافة إلى الإنفاق على الاحتفالات والمراسيم الرّسمية، التي كانت تُستخدم لتعزيز هيبة الدّولة، فشكّل هذا النّوع من الإنفاق عبئًا كبيرًا على بيت المال، خاصّة في الفترات التي اتّسمت بالبذخ،

إلى جانب ذلك، كانت الدّولة تقدّم "عطايا" و"هبات" لكبار المسؤولين، وقادة الجيش، بهدف ضمان ولائهم، وهو ما ساهم في استنزاف الموارد المالية، كما أنّ هذا النّوع من الإنفاق لم يكن دائمًا مرتبطًا بالحاجة الاقتصادية، بل كان في كثير من الأحيان ذا طابع سياسي، وقد أدّى غياب التوازن بين الإيرادات والنفقات إلى ظهور عجز مالي في بعض الفترات، وهو ما انعكس سلبًا على استقرار الدولة.

اعتمد تنظيم بيت المال على جهاز إداري متكامل يضمّ عددًا من الموظّفين المختصّين الذين تولّوا تسجيل الموارد، ومراقبة النّفقات، وإعداد الحسابات، وكان هؤلاء الموظفون يتمتّعون بخبرة في الشؤون المالية، وهو ما ساعد على تنظيم العمل داخل بيت المال[3]، كما كانت هناك آليّات للرقابة، تهدف إلى منع التلاعب بالمال العام، وضمان حسن استخدام الموارد، وتمثّلت هذه الرقابة في متابعة الحسابات، ومراجعة السّجلات، والتّأكّد من مطابقة الإيرادات للنفقات، غير أنّ هذه الرقابة لم تكن فعّالة دائمًا، خاصّة في فترات ضعف الدّولة، حيث استغلّ بعض الموظّفين مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، ممّا أدّى إلى انتشار الفساد المالي، كما أنّ تدخّل بعض المسؤولين في إدارة الموارد أدّى إلى إضعاف استقلالية الجهاز المالي[4].

---

[1]- نفسه، ص 181.

[2]– أبو عبد الله محمد ان إبراهيم بن جماعة (ت 733هـ)، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، تح، فوائد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة الدوحة، ط3، قطر، 1988م، ص 95.

[3]- أبو العباس القلقشندي (ت 821هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، ص 240.

[4]– جمال الدين محمد سرور، مرجع السابق، ص 40

شهد نظام بيت المال في بعض الفترات اختلالات واضحة، نتيجة مجموعة من العوامل من أبرزها سوء الإدارة، وضعف الرّقابة، والمبالغة في الإنفاق، خاصّة على القصور، والجيش، وقد أدّى ذلك إلى استنزاف الموارد المالية، وعدم قدرة الدّولة على تغطية نفقاتها [1]،

كما أنّ الفساد الإداري ساهم في تفاقم هذه الأزمة، حيث لم تعد الموارد تُستخدم بشكل فعّال، بل تمّ توجيه جزء منها لتحقيق مصالح شخصيّة، وهو ما أدّى إلى تراجع كفاءة النظام المالي، وقد انعكست هذه الاختلالات على الاقتصاد بشكل عام، حيث اضطرّت الدّولة لفرض ضرائب إضافية لتعويض النّقص في الموارد، ممّا أدّى إلى زيادة الأعباء على السّكان، وتراجع النّشاط الاقتصادي، كما أن هذا الوضع ساهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية، خاصة في الفترات التي تزامن فيها مع عوامل أخرى، مثل انخفاض الإنتاج الزراعي، أو الاضطرابات السياسية[2].

المبحث الثالث: نشاط حركة التجارة ونظم المعاملات التّجارية:

المطلب الأول: التّجارة الداخلية (الأسواق، تنظيم الحسبة):

شكّلت التّجارة الدّاخلية أحد أهمّ دعائم الاقتصاد في مصر الفاطمية، حيث ساهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية، وضمان توزيع السّلع بين مختلف الأقاليم، وربط الريف بالمراكز الحضرية، وقد استفادت هذه التّجارة من الموقع الجغرافي المتميّز، إضافة إلى وفرة الإنتاج الزّراعي وتنوّعه، وهو ما أتاح وجود فائض قابل للتّبادل داخل البلاد، كما ساهم الاستقرار السّياسي النّسبي في بدايات الدّولة بازدهار الأسواق، وتحقيق حركة تجارية نشطة، كما اتّسمت التّجارة الدّاخلية في مصر بالحيوية والتّنوع، حيث شملت تبادل السّلع الزراعية، والصّناعية بين مختلف المناطق، فقد كانت المناطق الرّيفية تمدّ المدن بالحبوب، والخضروات، والفواكه، في حين كانت المدن توفّر المنتجات الحرفيّة، والصّناعية، مثل المنسوجات، والأدوات المعدنية، وقد ساهم هذا التكامل في تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي، فلم تكن أيّ منطقة تعتمد بشكل كامل على نفسها[3].

كما أدّت الأنهار وعلى رأسها نهر النيل دورًا مهمًا في تسهيل حركة التّجارة، فقد استُخدمت مياهه لنقل السّلع بين الأقاليم، ممّا ساهم في تقليل تكاليف النقل، وزيادة حجم المبادلات التّجارية، وقد أدّى ذلك إلى ازدهار الأسواق، خاصّة في المدن الكبرى التي أصبحت مراكز رئيسية للتبادل التجاري[4]، كما ساهمت هذه التّجارة في دعم

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون (ت 808هـ)، ج6، مصدر سابق، ص 370.

[2]- إبراهيم رزق الله أيوب، **التاريخ الفاطمي**، الشركة العالمية للكتاب، ط1، بيروت، 1997م، ص112.

[3]- محيي الدين ابن عبد الظاهر (ت 652 هـ)، **تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور**، دار الكتب، القاهرة، 1961، ص 90.

[4]- ياقوت الحموي (ت 626 هـ)، **معجم البلدان**، ج 4، دار صادر، بيروت، 1995م، ص 230.

الاقتصاد، فوفّرت فرص عمل لعدد كبير من السّكان، سواء في مجال النّقل أو البيع أو الإنتاج، وساعدت في استقرار الأسعار، من خلال توفير السّلع بشكل مستمرّ في الأسواق.

تميّزت الأسواق في مصر الفاطمية بدرجة من التّنظيم والتخصص، حيث كانت تُقسّم حسب نوع السّلع، فهناك أسواق للحبوب، وأخرى للمنسوجات، وأخرى للذّهب والفضة، وهو ما يعكس تطوّر النشاط التجاري، وكانت هذه الأسواق تُقام في مواقع استراتيجية داخل المدن، خاصّة في القاهرة والفسطاط، التي تتوفر فيها الكثافة السكانية، والحركة التجارية[1].

وقد ساهم هذا التّنظيم في تسهيل عملية البيع والشراء، حيث كان المستهلك يعرف مكان كلّ نوع من السّلع، كما ساعد في ضبط الأسعار، نتيجة المنافسة بين التّجار داخل السّوق الواحد، كما أنّ الأسواق لم تكن مجرد أماكن للتّبادل التّجاري، بل كانت تمثّل مراكز للحياة الاجتماعية، فكان الناس يلتقون، ويتبادلون الأخبار، وفي هذا الصدد أشار المؤرخون إلى أنّ الأسواق كانت تخضع لإشراف الدولة التي كانت تسعى إلى ضمان استقرارها، ومنع الفوضى فيها[2].

يُعدّ نظام الحسبة من أهم الآليات التي اعتمدت عليها الدولة الفاطمية في تنظيم الأسواق، حيث كان المحتسب مسؤولًا عن مراقبة النّشاط التّجاري، وضمان التزام التّجار بالقوانين، وقد شمل دوره مراقبة الأسعار، ومنع الغش، وضبط الموازين والمكاييل، وهو ما ساهم في تحقيق نوع من العدالة في المعاملات التجارية[3].

كما كان المحتسب يتدخّل في حالات الاحتكار، حيث يمنع التّجار من تخزين السّلع بهدف رفع أسعارها، وهو ما ساهم في حماية المستهلكين، وضمان توفّر السلع في الأسواق، كما أشرف على جودة المنتجات، خاصة المواد الغذائية، لضمان سلامتها، ساهم هذا النظام في تحقيق نوع من الاستقرار في الأسواق، حيث أدى إلى زيادة الثقة بين التجار والمستهلكين، وهو ما انعكس إيجابًا على النشاط التجاري، ووجود رقابة مستمرّة ساهم في الحدّ من التجاوزات، والحفاظ على النّظام داخل الأسواق، بالإضافة إلى ذلك فإنّ

[1]- ناصر خسرو (481 هـ)، **سفر نامه**، تر، يحي الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983م، ص 120.

[2]- أبو الحسين محمد بن أحمد **بن جبير (ت 614هـ)**، **رحلة ابن جبير**، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ص 60.

[3]- عبد الرحمن بن نصر الشيزري (ت 590هـ)، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، تح، الباز العريني، دار الثقافة، القاهرة، 1946م، ص 40.

دور الدّولة لم يقتصر على الرّقابة، بل امتدّ إلى دعم التّجارة الدّاخلية، من خلال توفير الأمن، وصيانة الطّرق، وتنظيم الأسواق، فساهم ذلك في تسهيل حركة التّجارة، وزيادة حجم المبادلات الاقتصادية[1].

سعت الدّولة إلى تشجيع التّجار من خلال توفير بيئة مستقرّة، تضمن لهم ممارسة نشاطهم دون عوائق، وهو ما ساهم في ازدهار التّجارة، غير أنّ هذا الدّور لم يكن دائمًا فعّالًا، إذ شهدت بعض الفترات اضطرابات أثّرت على الأسواق، خاصّة في ظلّ الصّراعات السياسية، رغم ازدهار التّجارة الدّاخلية، إلاّ أنّها واجهت عددًا من المشكلات أبرزها ما يلي:

- انتشار الغش في بعض المعاملات.
- احتكار بعض السّلع.
- ارتفاع الأسعار في فترات الأزمات.

أدّت هذه المشكلات إلى اضطراب الأسواق، وتراجع الثّقة في المعاملات التّجارية، كما أنّ ضعف الرّقابة في بعض الفترات ساهم في تفاقم هذه الظّواهر، ممّا انعكس سلبًا على النشاط الاقتصادي.

كما أنّ الأزمات الاقتصاديّة خاصّة المرتبطة بانخفاض الإنتاج الزراعي أدّت إلى نقص السّلع، وارتفاع الأسعار، وهو ما أثّر على قدرة السّكان على الشرّاء، وأدّى إلى ركود الأسواق في بعض الأحيان[2].

المطلب الثاني: التجارة الخارجية:

شكّلت التّجارة الخارجيّة أحد الرّكائز الأساسيّة التي اعتمد عليها الاقتصاد في مصر خلال العصر الفاطمي، حيث لعبت دورًا مهمًّا في دعم الموارد المالية للدّولة، وتنشيط الحركة الاقتصادية، وربط البلاد بشبكة واسعة من العلاقات التّجاريّة الدّولية، وقد ساعد الموقع الجغرافي المتميّز لمصر الذي يتوسّط طرق التّجارة بين الشّرق والغرب على جعلها مركزًا رئيسيًّا لتبادل السّلع، ممّا أتاح لها الاستفادة من تدفّق البضائع عبر أراضيها وموانئها.

وقد استفادت التّجارة الخارجية في مصر الفاطمية من مجموعة من المقوّمات التي أسهمت في ازدهارها، وفي مقدمتها الموقع الجغرافي الاستراتيجي، حيث شكّلت مصر حلقة وصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر،

[1]- شهاب الدين العمري (ت 1349هـ)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج1، المصدر السابق، ص 210.

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون (ت 808 هـ)، ج6، المصدر السابق، ص 380.

وهو ما مكّنها من التّحكم في طرق التّجارة بين آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، وقد ساهم هذا الموقع في جعلها مركزًا لتجميع السّلع القادمة من الشرق، خاصّة من الهند، واليمن، وشرق إفريقيا، قبل إعادة تصديرها إلى بلاد الشام وأوروبا[1].

كما لعب نهر النيل دورًا مهمًا في دعم هذه التجارة، حيث ساهم في نقل السّلع من داخل البلاد إلى الموانئ، ممّا أتاح تكاملًا بين النّشاطين الزّراعي، والتّجاري، وقد ساعد هذا التّكامل على توفير فائض من المنتجات الزّراعية، مثل الحبوب والكتان، التي كانت تُعدّ من أهمّ الصّادرات المصرية[2].

اعتمدت التّجارة الخارجية على شبكة من الموانئ المهمّة، حيث كانت الإسكندريّة تمثّل المنفذ الرّئيسي للتّجارة مع البحر المتوسّط، في حين شكّلت موانئ البحر الأحمر مثل "عيذاب"[3] مراكزا للتبادل مع الشرق، وقد ساهمت هذه الموانئ في تسهيل حركة السّفن، واستقبال البضائع، ممّا أدّى إلى ازدهار النّشاط التّجاري[4].

كما تميّزت التّجارة الخارجية بتنوّع السّلع المتبادلة، حيث صدّرت مصر منتجات زراعية، وصناعية، مثل "الحبوب" و"السكر" و"المنسوجات"، في حين استوردت سلعًا "كالتوابل" و"العطور" و"الأحجار الكريمة"، حيث ساهم هذا التنوّع في تنشيط الأسواق، وتعزيز مكانة مصر في التّجارة الدّولية[5].

لقد عملت الدّولة الفاطمية على تنظيم التّجارة الخارجية، حيث فرضت الضّرائب على السّلع المستوردة، والمصدّرة، ونظّمت حركة السّفن في الموانئ، وسعت إلى تأمين الطّرق التّجارية، ممّا ساهم في تحقيق موارد مالية مهمّة،

---

[1]- أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي (ت 380هـ)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دار صادر، ط2، بيروت، 1906م، ص 180.

[2]- أبو القاسم إبراهيم محمد الإصطخري (ت 957 هـ)، **المسالك والممالك**، تح، محمد جابر عبد العال الحيني، دار القلم، القاهرة، 1961م، ص 120.

[3]- يقصد بها ميناء عيذاب التاريخي على البحر الأحمر، والمناطق التي تحيط به، ومرسى عيذاب جزيرة ليست كبيرة، محطّ السفن من جدّة لسفن التجار وغيرها، وقد اختلفت المصادر في تحديد البلد الذي تنتمي إليه فقيل: "قد اختلف الناس في عيذاب، فبعضهم يحددها بديار مصر على وجه تدخل فيه على السودان .... وبعضهم يجعلها في بلاد البجة، وبعضهم يجعلها في بلاد الحبشة...."، لمزيد من التفاصيل ينظر: علي باشا مبارك، الخطط الجديدة لمصر، ج13، مطبعة بولاق، القاهرة، 1305هـ، ص 20. وأبو الفداء عماد الدين بن شاهنشاه (ت 732هـ)، **المختصر في أخبار البشر**، ج1، المطبعة الحسينية المصرية، ط1، القاهرة، ص ص 346 – 347.

[4]- أبو القاسم محمد ابن حوقل (ت 978هـ)، **صورة الأرض**، دار صادر، بيروت، 1938م، ص 200.

[5]- أبو عبيد البكري (ت 487 هـ)، **المسالك والممالك**، تح، أدريان فان ليوفن، الدار العربية للكتاب ، تونس، 1992م، ص 250.

كما حرصت على توفير بيئة آمنة للتّجار، وهو ما شجّع على ازدهار النّشاط التّجاري، وجذب التّجار من مختلف المناطق [1].

لم يكن هذا التنظيم دائمًا فعالًا إذ واجهت التّجارة الخارجية عددًا من المشكلات، من أبرزها الاضطرابات السّياسية التي أثّرت على استقرار الطّرق التّجارية، إضافة إلى القرصنة البحرية، التي شكّلت خطرًا على حركة السّفن، كما أنّ فرض الضّرائب المرتفعة في بعض الفترات أدّى إلى إضعاف النّشاط التّجاري حيث فضّل بعض التّجار التّوجه إلى مراكز تجارية أخرى[2].

وتأثرت التّجارة الخارجية بالأوضاع الاقتصادية الدّاخلية فأدّى تراجع الإنتاج الزراعي نتيجة انخفاض فيضان النيل أو حدوث المجاعات إلى انخفاض حجم الصادرات، وهو ما انعكس على الموارد المالية للدّولة، كما أنّ اضطراب النّظام النّقدي في بعض الفترات

ساهم في إضعاف الثّقة في المعاملات التّجارية ما أدّى إلى تراجع النّشاط التّجاري، وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى تقلّبات في حركة التّجارة الخارجية، حيث شهدت فترات ازدهار في ظلّ الاستقرار السّياسي، وفترات تراجع في ظلّ الأزمات، وهو ما يبرز ارتباط هذا القطاع بمختلف العوامل الاقتصادية، والسّياسية[3].

يتّضح لنا أنّ التّجارة الخارجية في مصر الفاطمية كانت متطوّرة، وأسهمت في دعم الاقتصاد، غير أنّها ظلّت مرتبطة بمجموعة من العوامل، في مقدمتها الاستقرار السّياسي، وتوفّر الإنتاج الزّراعي، وتنظيم الدّولة للنّشاط التّجاري. وقد أدّى اختلال هذه العوامل إلى تراجع التّجارة في بعض الفترات، ممّا انعكس على الوضع الاقتصادي العام.

المطلب الثالث: مظاهر تقدم الصناعة: (النشاط الصناعي والحرفي):

إنّ التّطور الكبير الذي شهدته الصّناعة في الدّولة الفاطمية، وافتتاحها لأسواق جديدة، واستخدامها لأساليب جديدة، وتحسينها للطّرق القديمة قد ساهم في تطوّر الحياة الاجتماعية، وجعلها مترفة، بالإضافة إلى الرفاهية العالية للبلاط الفاطمي قد أدّيا إلى ازدهار النّشاط الصّناعي والحرفي في مصر الفاطمية[4].

---

[1]- أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن خرداذبه (ت 912 هـ)، **المسالك والممالك**، مطبعة بريل ، ليدن ، 1889م، ص 90.

[2]- ناصر خسرو (ت 481 هـ)، المرجع السابق، ص 130.

[3]- عبد الرحمن ابن خلدون (ت 808 هـ)، المصدر السابق، ص 390.

[4]- راشد البراوي، المرجع السابق ، ص 122

شهدت مصر في العصر الفاطمي نشاطا كبيرا في مجال "الصّناعات" و"الحرف"، وارتبطت الصّناعة بالحرف التي تنوعّت واختلفت في العصر الفاطمي، فالصّناعة هي التي حوّلت الموادّ البسيطة إلى موادّ مصنّعة أكثر ذات فائدة من خلال استغلال الآلات، والأدوات، وجعلها صناعات تحويلية [1].

تعدّدت الصّناعات، والحرف في العصر الفاطمي منها : الصّناعات "النسيجية" و"الجلدية" و"صناعة الخشب" و"الأسلحة"، حيث بلغت صناعة "النسيج" درجة كبيرة من الدّقّة، والإتقان، والاهتمام، وزاد إنتاج البلاد من هذه المنتوجات، وهذا ما دفعهم إلى إنشاء مراكز، ومصانع حكومية في شتّى أقاليم مصر نذكر منها:

- **القاهرة** : أنشأ الخليفة "المعز لدين الله" "دار الكسوة" التي تُصنع فيها ثياب موظّفي الدّولة، وتصنع بها كسوة الكعبة ، وبها دار الديباج [2].
- **الفسطاط** : تُصنع فيها الثّياب الحريرية التي تأتي من الشّام، والسودان [3].
- **تنس** : تُنسج بها العمائم، والألبسة الشتوية، ولباس القلمون [4].

ازدهرت في مصر صناعة الأخشاب، واهتمت الدّولة الفاطمية بالموادّ الأوليّة ، فحافظت على الغابات، ومنع قطع الأشجار، واتّبعت سياسة التّشجير، ممّا ساهم في نموّ الأشجار، ووفّرت الأخشاب بشتّى أنواعها منها ألواح الصنوبر، التي تلبي الحاجة لهذه الصّناعة[5]، كم اشتهرت العديد من المدن على حدائق النخيل [6]، فقد اهتمّ الخلفاء الفاطميون بالصّناعة الخشبية، حيث أنشأ "المعز لدين الله" "دار الصناعة" لصناعة السّفن في "المقس"، [7]، وكان فيها ستمائة مركب، وهذه المراكب كثيرة الأصناف والأشكال، اشتهرت كلّ من "الفسطاط" و"جزيرة مصر"، و"الإسكندرية"، و"دمياط" بالأعمال الخشبية، وخاصّة المراكب الحربية [8].

---

[1]- تقي الدّين أحمد المقريزي (ت 845 ه)، **المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والأثار**، ج1، المصدر السابق، ص 226.

[2]- أنشأها الوزير يعقوب بن كلس في عهد الخليفة العزيز بالله الفاطمي، سميّت بذلك لأنّها كانت متخصصة في صناعة نسيج الحرير الفاخر المعروف "بالديباج" الذي تصنع منه كسوة السلطان، والكعبة. ينظر: جمال الدين محمد سرور، المرجع السابق، ص139.

[3]- راشد البراوي، المرجع السابق، ص 380.

[4]- محمد بن أحمد بن إياس (ت 930 ه)، **بدائع الزهور في وقائع الزهور**،ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م، ص 26 .

[5]- الأسعد ابن مماتي (ت 606 ه)، المصدر السابق، ص 365

[6]- ناصر خسرو (481 ه)، المرجع السابق ، ص 71.

[7]- أحمد مختار العبادي، **في التاريخ العباسي والفاطمي**، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت)، ص210.

[8]- نفسه، ص .678

أمّا صناعة الأسلحة فقد ازدهرت كثيرا، حيث خُصِّص لها خزانة بالقصر تعرف "بخزانة السّلاح"، كما عملت الدّولة الفاطمية على توفير ما يلزم من الحديد، والآلات اللّازمة لصناعة أنواع السّلاح[1]، وكان سوق السّلاح بالقاهرة ممتلئا بمختلف الأسلحة، والدروع، والخوذات [2]

[1]- تقي الدّين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **إتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء**، ج2، المصدر السابق، ص225 .

[2]- عبد السلام بن الحسن ابن طوير (ت 617 هـ) ، **نزهة المقلتين في أخبار الدولتيين** ، المصدر السابق، ص147.

يتضح لنا من خلال دراسة الحياة الاقتصادية في مصر في العصر الفاطمي، أن الاقتصاد في تلك الفترة كان مبنياً على أسس متكاملة وقوية تخدم استقرار الدولة.

فقد شكلت الزراعة والموارد الطبيعية الركيزة الأساسية لدعم خزينة الدولة الفاطمية، وتميزت البلاد بتنوع إنتاجي كبير لم يقتصر على المحاصيل الزراعية وتوفير الحبوب فحسب، بل امتد ليشمل الاهتمام بالإنتاج الحيواني وتطوير الثروة السمكية لتلبية احتياجات السكان. وكان نهر النيل هو المحرك الرئيسي والقلب النابض لهذه المنظومة برمتها؛ حيث ارتبطت مواسم حرث الأرض، وحصاد المحاصيل، وحتى مواعيد جمع الضرائب بفيضان هذا النهر وجفافه ارتباطاً مباشراً، مما جعل الدولة تتابع أحوال النيل بدقة وتنظم الري بناءً عليه.

ومن جانب آخر، ساهمت السياسة الاقتصادية للدولة الفاطمية في تنظيم الجوانب المالية والإدارية بشكل محكم؛ وظهر ذلك بوضوح من خلال الدور الفعال الذي لعبه 'بيت المال' كوزارة مالية تشرف على تنظيم الإيرادات والمصروفات. وقد نجحت الدولة في إدارة الضرائب المتنوعة مثل 'الخراج' المفروض على الأراضي الزراعية، و'المكوس' وهي الرسوم والجمارك التي تؤخذ على البضائع. هذا الاستقرار المالي والإداري ساعد بشكل كبير على تنشيط حركة التجارة الداخلية بين المدن المصرية، والتجارة الخارجية مع الدول المجاورة.

وفي الختام، يمكننا أن نستنتج أن قوة مصر الاقتصادية في العهد الفاطمي لم تكن ناتجة فقط عن وفرة الخيرات الطبيعية أو موقعها الجغرافي المميز، بل كانت نتيجة مباشرة للتنسيق بين النظام الإداري والنظام السياسية فالإدارة المالية الصارمة لبيت المال، مع الرقابة اليومية لجهاز الحسبة، وتنظيم مواسم الزراعة وفقاً لدورة نهر النيل، كلها عوامل تظافرت لتصنع استقراراً اقتصادياً كبيراً، وتحولت إلى واحدة من أبرز وأقوى المراكز الاقتصادية والتجارية في العالم الإسلامي في تلك الحقبة التاريخية.

الفصل الثاني:

الحياة الاجتماعية في مصر خلال العهد الفاطمي

المبحث الأول: عناصر سكان مصر الفاطمية وأثرهم في الحياة الاجتماعية

المطلب الأول: المغاربة والأتراك

المطلب الثاني: السودان والأرمن

المطلب الثالث: عناصر أخرى

المبحث الثاني: طبقات المجتمع المصري الفاطمي

المطلب الأول: الطبقة الخاصّة

المطلب الثاني: الطبقة العامة وعلاقتهم بالدولة

المطلب الثالث: أهل الذمّة

المبحث الثالث: مظاهر الحياة الاجتماعية في مصر خلال العصر الفاطمي

المطلب الأول: أحوال المعيشة (المأكل، الملبس، المسكن)

المطلب الثاني: الاحتفال بالأعياد الدينية والمراسيم الوطنية

المطلب الثالث: العادات والتقاليد (الغناء والموسيقى والمجالس الاجتماعية)

المطلب الرابع: المرأة ودورها في المجتمع المصري الفاطمي

تمهيد:

شهدت مصر خلال العصر الفاطمي تحوّلات عميقة على المستوى الاجتماعي، نتيجة التّغيرات السياسية والاقتصادية التي رافقت قيام الدولة الفاطمية، وانتقالها من المغرب إلى المشرق، فقد أصبحت مصر مركزًا للخلافة، ممّا أدّى إلى توافد عناصر بشرية متعدّدة، وانفتاحها على ثقافات متنوعة، وهو ما انعكس بشكل واضح على بنية المجتمع وتركيبته.

وقد تميّز المجتمع المصري في هذه الفترة بالتّنوع، حيث ضمّ فئات مختلفة من السّكان، من "عرب" و"مغاربة" و"أتراك" و"سودانيون" و"أرمن"، إلى جانب أهل الذمّة من النصارى واليهود، الذين كان لهم حضور مهمّ في الحياة الاقتصادية والإدارية، وقد أدّى هذا التّنوع إلى ظهور مجتمع متعدّد الأعراق والثقافات، تداخلت فيه العادات والتقاليد، وأسهم في تشكيل حياة اجتماعية غنية ومركّبة.

كما شهدت مصر الفاطمية تباينًا واضحًا في البنية الطّبقية، حيث انقسم المجتمع إلى طبقات متفاوتة، شملت طبقة النّخبة الحاكمة، التي ضمّت "الخلفاء"، و"الوزراء"، و"كبار رجال الدولة"، و"طبقة عامّة الناس"، التي شملت "الفلاحين"، و"الحرفيين" و"التجار"، إضافة إلى فئات أخرى مثل "الجند"، و"أهل الذمة". وقد كان لهذا التفاوت أثر واضح في طبيعة العلاقات الاجتماعية، وفي توزيع الثروة والامتيازات داخل المجتمع.

ومن جهة أخرى، تأثّرت الحياة الاجتماعية بالنّظام السياسي القائم على الفكر الإسماعيلي، حيث سعت الدولة إلى ترسيخ مظاهرها الدّينية من خلال الاحتفالات، التي كانت تُقام بشكل رسمي، وتعكس قوة الدولة وهيبتها، كما لعبت هذه المناسبات دورًا مهمًّا في تعزيز التّماسك الاجتماعي، رغم ما كانت تحمله أحيانًا من أبعاد سياسية.

وقد انعكست الأوضاع الاقتصادية على الحياة الاجتماعية بشكل مباشر، حيث ساهمت فترات الازدهار في تحسين مستوى المعيشة، وانتشار مظاهر التّرف، خاصّة بين الطبقات العليا، في حين أدّت الأزمات الاقتصادية، مثل "المجاعات" و"الأوبئة"، إلى تدهور الأوضاع المعيشية، وزيادة معاناة الطبقات الفقيرة.

كما برزت مظاهر الحياة اليومية، من مأكل وملبس ومسكن، كعناصر تعكس طبيعة المجتمع الفاطمي، إلى جانب العادات والتقاليد، التي تنوعت تبعًا لاختلاف الفئات الاجتماعية، وقد كان للمرأة دور مهم في هذا المجتمع، سواء داخل الأسرة أو في بعض مجالات الحياة العامة، ممّا يدلّ على تعدد الأدوار الاجتماعية في تلك الفترة.

المبحث الأول: عناصر سكّان مصر الفاطمية وأثرهم في الحياة الاجتماعية:

تميّز المجتمع في مصر خلال العصر الفاطمي بتعدّد عناصره السّكّانية، حيث لم يكن مجتمعًا متجانسًا، بل ضمّ مجموعات بشرية مختلفة من حيث الأصل العرقي والانتماء الثقافي والديني، وقد نتج هذا التّنوع عن التّحولات السّياسية التي رافقت قيام الدّولة الفاطمية، وانتقالها من المغرب إلى مصر، إضافة إلى موقع مصر الجغرافي الذي جعلها مركز جذب لمختلف الشعوب، وقد كان لهذا التّنوعّ أثر واضح في تشكيل الحياة الاجتماعية، حيث ساهم في إثرائها من جهة، وفي خلق صراعات وتوترات من جهة أخرى[1] .

المطلب الأول: المغاربة والأتراك:

شكّل المغاربة العنصر الأساسي الذي قامت عليه الدولة الفاطمية في بداياتها، حيث ارتبط وجودهم بمرحلة نشأة الدّولة في بلاد المغرب، ثم انتقالها إلى مصر، فقد رافقوا الفاطميين منذ تأسيس دولتهم، وكانوا يشكّلون الدّعامة العسكرية، والسياسية الأساسية، إذ اعتمد عليهم الخلفاء في تثبيت أركان الحكم بعد فتح مصر سنة (358هـ/969م)، وقد منحهم الفاطميون مكانة متميّزة داخل الدّولة، حيث تقلّدوا مناصب مهمّة في الجيش والإدارة، وهو ما جعلهم يتمتعون بنفوذ واسع داخل المجتمع المصري[2].

وقد أشار المؤرخون إلى أنّ المغاربة كانوا يمثّلون النّخبة العسكرية الأولى في الدّولة الفاطمية، وأنّهم حافظوا في البداية على ولائهم للخلافة، ممّا ساهم في استقرار الحكم في مصر خلال السّنوات الأولى من الفتح، كما أنّ اعتماد الدّولة عليهم كان نابعًا من الثّقة في ولائهم، نظرًا لارتباطهم العقائدي، والسياسي بالدعوة الفاطمية[3].

غير أنّ هذا النّفوذ لم يستمرّ على نفس الوتيرة، إذ بدأ يتراجع تدريجيًّا مع دخول عناصر جديدة إلى بنية الدّولة، وعلى رأسها الأتراك، الذين استُقدموا في البداية كجنود ضمن الجيش، ثمّ ما لبثوا أن أصبحوا قوّة مؤثّرة داخل المؤسّسة العسكرية، وقد تزايد عددهم تدريجيًا، خاصّة في فترات لاحقة، ممّا أدى إلى تغيّر في موازين القوى داخل الدولة [4].

وقد تميّز الأتراك بخبرتهم العسكرية، ممّا مكّنهم من التّقدم في المناصب، والسّيطرة على مواقع مهمّة داخل الجيش، وهو ما جعلهم ينافسون المغاربة على النّفوذ، وقد أدّى هذا الوضع إلى بروز صراع واضح بين هذين العنصرين، خاصّة داخل المؤسسة العسكرية، فسعت كلّ فئة إلى فرض سيطرتها، والحصول على الامتيازات التي تمنحها الدولة[5].

---

[1]- رمضان محمد رمضان اللهو عمر،**الحياة الإجتماعية في مصر في عهد الدولة الفاطمية**، دار القدس،القاهرة،2012، ص35

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج1، المصدر السابق، ص 140.

[3]- عز الدين علي ابن الأثير (ت 630 هـ)، **الكامل في التاريخ**، ج 8، تحقيق، عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997م، ص 25.

[4]- حسن إبراهيم حسن، ج4، المرجع سابق، ص 120.

[5]- عبد العزيز سالم، **العصر الفاطمي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981م، ص 110.

ولم يكن هذا الصّراع مجرّد تنافس عسكري محدود، بل امتدّ ليشمل الجوانب السّياسية والاجتماعية، حيث انعكس على استقرار الحكم، وأدّى إلى اضطرابات داخليّة في بعض الفترات، وتحوّلت هذه المنافسة أحيانًا إلى صدامات مباشرة، أثّرت على الأمن الدّاخلي، وأضعفت سلطة الدّولة، خاصّة في الفترات التي شهدت ضعفًا في القيادة السياسية [1].

كما أنّ هذا التّنافس ساهم في تعميق الانقسامات داخل المجتمع، فارتبط كلّ عنصر بمصالحه الخاصّة، ما أدّى إلى ظهور نوع من التّكتّلات داخل الدّولة، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية، وأضعف روح الانسجام بين مكوّنات المجتمع، هذا من جهة، أمّا جهة أخرى، فإنّ اعتماد الخلفاء الفاطميين على هذه العناصر الأجنبية، خاصّة "المغاربة" و"الأتراك"، في إدارة شؤون الدّولة، أدّى إلى إضعاف ارتباط السّلطة بالمجتمع المحلي، حيث تمّ تهميش بعض الفئات المصرية، وعدم إشراكها بشكل فعّال في الحكم، وقد ساهم ذلك في خلق نوع من الفجوة بين السّلطة والمجتمع، وهو ما كان له أثر واضح على الاستقرار الاجتماعي[2].

وعليه، يمكن القول أنّ وجود المغاربة والأتراك في مصر الفاطمية كان له أثر مزدوج، حيث ساهم في تثبيت أركان الدّولة في بداياتها، لكنّه في الوقت نفسه أدّى إلى ظهور صراعات داخلية، انعكست سلبًا على الاستقرار السياسي، والاجتماعي في مراحل لاحقة.

المطلب الثاني: السودان والأرمن:

إلى جانب المغاربة والأتراك، مثّل عنصر السودان (الزنوج) أحد أبرز المكوّنات البشريّة التي اعتمدت عليها الدّولة الفاطمية، خاصّة في المجال العسكري، حيث لجأ الخلفاء إلى استقدامهم بأعداد كبيرة بهدف تحقيق نوع من التوازن داخل الجيش، ومنع احتكار السّلطة العسكريّة من قبل فئة واحدة، وقد كان هذا التّوجّه جزءًا من سياسة الدّولة في توزيع القوّة بين عناصر متعدّدة، بما يضمن استقرار الحكم، ويحدّ من التّمردات [3].

وقد شغل السودان مكانة مهمّة داخل الجيش الفاطمي، حيث أسندت إليهم مهام عسكريّة مختلفة، شملت الحراسة، وحفظ الأمن، والمشاركة في الحملات العسكريّة، وقد تميّزوا بالانضباط، والطّاعة، ممّا جعلهم عنصرًا موثوقًا به في نظر السّلطة، خاصّة في مواجهة التّحديات الدّاخلية[4].

---

[1]- محمد جمال الدين سرور، **الدّولة الفاطمية في مصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969م، ص 200.

[2]- محمد جمال الدين سرور، **تاريخ الدولة الفاطمية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995م، ص93.

[3]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **اتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج1، المصدر السابق، ص 300.

[4]- جمال الدين يوسف ابن تغري بردي (ت 874هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ج5، دار الكتب، القاهرة، ص 150.

غير أنّ هذا الدّور لم يخلُ من إشكالات، إذ أن تزايد عددهم، وتعاظم نفوذهم داخل المؤسسة العسكرية أدّى إلى احتكاك مباشر مع العناصر الأخرى، خاصّة الأتراك والمغاربة، الذين كانوا ينافسونهم على النّفوذ والمناصب، وقد تحوّل هذا التّنافس إلى صراعات فعلية، اتخذت طابعًا عسكريًّا وسياسيًّا، حيث شهدت الدّولة مواجهات بين هذه الفئات، انعكست بشكل مباشر على استقرارها[1].

وقد أشارت المصادر التاريخية إلى أنّ هذه الصّراعات لم تكن معزولة عن الحياة السّياسية، بل أثّرت بشكل مباشر على نظام الحكم، حيث تدخّلت هذه الفئات في شؤون الدّولة، وسعت إلى فرض نفوذها على القرارات السياسية، وفي بعض الحالات أدّى هذا التّدخّل إلى إضعاف سلطة الخلفاء، خاصّة في الفترات التي شهدت ضعفًا في القيادة، ممّا ساهم في تفكّك البنية السّياسية للدّولة[2].

كما أنّ وجود هذه الفئة داخل المدن، خاصّة في العاصمة أدّى إلى تأثيرات اجتماعية واضحة، حيث أصبحت جزءًا من النّسيج الاجتماعي، فارتباطها بالمؤسّسة العسكريّة جعلها تميل إلى التّكتل، وهو ما ساهم في تعميق الانقسامات داخل المجتمع.

لقد برز الأرمن كعنصر مميّز داخل الدّولة الفاطمية؛ خاصّة في المراحل المتأخّرة، حيث تزايد دورهم في الإدارة والجيش، وتمكّنوا من الوصول إلى مناصب عليا، نتيجة كفاءتهم، وخبرتهم في تسيير شؤون الدّولة، وقد مثّل الأرمن نموذجًا مختلفًا عن بقية العناصر، حيث لم يقتصر دورهم على الجانب العسكري، بل امتدّ إلى المجال الإداري، والسياسي[3].

وقد كان من أبرز الشّخصيات الأرمنيّة "بدر الجمالي"، الذي تولّى منصب الوزارة في فترة حرجة من تاريخ الدّولة، وتمكّن من إعادة الاستقرار بعد فترة من الفوضى، فعمل على إعادة تنظيم الجيش، وضبط الإدارة، والقضاء على مظاهر التّمرد، وقد ساهمت إصلاحاته في تقوية الدّولة، واستعادة هيبتها، وهو ما يعكس الدّور الإيجابي الذي لعبه "الأرمن" في بعض المراحل[4].

كما ساهم "الأرمن" في إدخال أساليب تنظيمية جديدة في الإدارة، فاعتمدوا على الكفاءة والانضباط، ممّا ساعد على تحسين أداء الجهاز الإداري، وتقليل الفوضى التي كانت سائدة في بعض الفترات، وأدّى ذلك إلى تعزيز دورهم داخل الدّولة، وزيادة اعتماد الخلفاء عليهم.

---

[1]- عز الدين علي ابن الأثير (ت 630 هـ)، **الكامل في التاريخ**، ج8، تحقيق، عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997م، ص 45.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي المقريزي (ت 845 هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج1، المصدر السابق، ص 200.

[3]- حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964م، ص 140.

[4]- أحمد بن محمد ابن خلكان (ت 681 هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ج1، دار صادر، بيروت، 1994م، ص 460.

غير أنّ هذا الصّعود لم يكن خاليًا من التّوتر، إذ أثار وجود الأرمن في مواقع السّلطة حساسية لدى بقيّة العناصر، خاصّة العسكرية منها، ممّا أدّى إلى نوع من التّنافس بينهم وبين "الأتراك" و"السودان"، وهو ما ساهم في استمرار حالة الانقسام داخل الدّولة.

ومن خلال هذا، يتّضح أنّ التّنوع في عناصر المجتمع الفاطمي، خاصّة السّودان والأرمن، كان له أثر مزدوج، حيث ساهم في دعم الدّولة من خلال توفير عناصر بشريّة متعدّدة، لكنّه في الوقت نفسه أدّى إلى ظهور صراعات داخليّة، نتيجة التّنافس على النّفوذ، فانعكست هذه الصّراعات على الحياة الاجتماعيّة، أدّت إلى اضطرابات أمنيّة، وتوترات بين الفئات المختلفة، ما أثّر على استقرار المجتمع، كما أنّ اعتماد الدّولة على عناصر غير محليّة في إدارة شؤونها، دون تحقيق توازن حقيقي بينها، ساهم في إضعاف الرّوابط الاجتماعية، وزيادة الفجوة بين السّلطة والمجتمع، وهو ما كان له دور في تفاقم الأزمات التي شهدتها الدّولة في مراحل لاحقة[1].

المطلب الثالث: عناصر أخرى:

إلى جانب "المغاربة"، و"الأتراك"، و"السودان"، و"الأرمن"؛ ضمّ المجتمع المصري في العصر الفاطمي عناصر سكّانية أخرى كان لها حضور بارز في الحياة الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، ومن أهمّها": "العرب"، و"الأقباط"، و"اليهود"، الذين شكّلوا مكوّنات أساسيّة في بنية المجتمع، وأسهموا في تشكيل ملامحه الحضارية.

فقد مثّل العرب عنصرًا مهمًّا في المجتمع المصري، حيث كانوا من السّكان الأصليّين الذين استقرّوا في مصر منذ الفتح الإسلامي، واستمرّ وجودهم خلال العصر الفاطمي. وقد تركّز وجودهم في المناطق الرّيفية، والقبليّة، فاشتغلوا "بالزّراعة" و"الرّعي"، كما شارك بعضهم في الحياة العسكرية، والإدارية، وإن كان دورهم أقلّ مقارنة بالعناصر الوافدة التي اعتمدت عليها الدّولة[2].

حافظ العرب على مكانتهم الاجتماعية، خاصّة في "الصّعيد"، والمناطق البعيدة عن مركز السّلطة، حيث ظلّوا يحتفظون ببعض مظاهر الاستقلال، غير أنّ دورهم السّياسي ظلّ محدودًا، نتيجة اعتماد الدّولة الفاطميّة على عناصر أجنبيّة في إدارة الحكم، وهو ما أدّى إلى تراجع تأثيرهم داخل السلطة [3].

أمّا الأقباط (النصارى)، فقد شكّلوا عنصرًا مهمًّا في المجتمع المصري، حيث كان لهم حضور قويّ في الحياة الاقتصاديّة والإداريّة، خاصّة في مجال "الكتابة" و"الحساب"، إذ اعتمدت عليهم الدّولة في إدارة "الدّواوين"، نظرًا لما

---

[1]- حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 210.

[2]- عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الحكم (ت 275 هـ)، **فتوح مصر وأخبارها**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1996م، ص 250.

[3]- عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (ت 808 هـ)، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيا العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ج6، دار الفكر، بيروت، 2001م، ص 230.

كانوا يتمتّعون به من خبرة في الشّؤون الماليّة والإدارية، وقد ساهم ذلك في منحهم مكانة متميّزة داخل الجهاز الإداري للدّولة [1].

كما لعب الأقباط دورًا مهمًّا في النّشاط الاقتصادي، حيث شاركوا في "الزّراعة" و"التجارة"، وساهموا في تنشيط الحياة الاقتصاديّة، وقد أتاح لهم النّظام الفاطمي قدرًا من الحريّة الدّينية، ما ساعد على اندماجهم في المجتمع، رغم اختلافهم الدّيني[2].

أمّا اليهود، فقد كانوا بدورهم جزءًا من النّسيج الاجتماعي، حيث تركّز نشاطهم في المجالات التّجاريّة، والماليّة، وبرزوا خاصّة في التّجارة "الداخلية" و"الخارجية"، فساهموا في تنشيط حركة الأسواق، وربط مصر بشبكات التّجارة الإقليمية، كما عمل بعضهم في الأعمال الماليّة، وهو ما دلّ على دورهم الاقتصادي المهمّ[3].

ساهم وجود هذه الفئات المتنوّعة في خلق مجتمع متعدّد الثّقافات، فتعايشت عناصر مختلفة دينيًّا، وعرقيًّا داخل إطار واحد، فأتاح هذا التّعايش نوعًا من التّفاعل الثّقافي، تجلّى في العادات والتّقاليد، وأنماط الحياة اليومية، حيث تأثرت كلّ فئة بالأخرى، ما أدّى إلى ظهور ملامح حضارية مشتركة [4].

لكنّ هذا التّعدّد لم يكن دائمًا مصدر استقرار، إذ ظهرت في بعض الفترات توتّرات بين هذه الفئات، خاصّة في ظلّ الأزمات الاقتصاديّة أو الصراعات السّياسية، فكانت هذه الأزمات تؤدّي إلى تأجيج الخلافات، وظهور نزاعات بين مختلف المكوّنات الاجتماعية، كما أنّ التفاوت في الامتيازات بين هذه الفئات، خاصّة في الوظائف والمناصب، ساهم في تعميق هذه التّوترات[5]، وارتباط بعض هذه الفئات بالدّولة، خاصّة في المجال الإداري، جعلها عرضة للانتقاد في فترة الأزمات، فكان يُنظر إليها أحيانًا جزءًا من السلطة، وهو ما أدّى إلى زيادة الاحتكاك بينها وبين عامّة السّكان.

يتّضح ممّا سبق أنّ هذه العناصر السّكانية الأخرى، رغم اختلافها، شكّلت جزءًا مهمًّا في المجتمع الفاطمي، وأسهمت في تنوّعه وثرائه، غير أنّ هذا التّنوع كان يحمل في طياته عوامل توتّر، خاصّة في ظلّ الظروف السّياسية، والاقتصادية غير المستقرة، ويتّضح أنّ المجتمع المصري في العصر الفاطمي كان مجتمعًا متعدّد العناصر، فضمّ فئات مختلفة من حيث الأصل والانتماء، فساهم هذا التّنوّع في إثراء الحياة الاجتماعية، لكنّه في الوقت نفسه أدّى إلى ظهور صراعات، وتوتّرات أثّرت على استقرار المجتمع.

---

[1]- أحمد بن علي القلقشندي (ت 821 هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ج3، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص 300.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، ج1، المصدر السابق، ص 180.

[3]- شهاب الدين النويري (ت 733 هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ج8، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1923م، ص 250.

[4]- جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص95.

[5]- عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 130.

المبحث الثاني: طبقات المجتمع المصري الفاطمي:

اتّسم المجتمع المصري في العصر الفاطمي ببنية طبقيّة واضحة، حيث انقسم إلى طبقات متباينة من حيث المكانة الاجتماعيّة والاقتصادية، والسياسيّة، وقد تأثّر هذا التّقسيم بطبيعة النّظام السّياسي القائم، الذي منح امتيازات واسعة لفئة محدودة، في مقابل فئات أخرى عاشت في ظروف أقلّ استقرارًا، وقد انعكس هذا التّفاوت على طبيعة العلاقات الاجتماعية، وأسهم في ظهور مظاهر التّمايز داخل المجتمع.

المطلب الأول: الطبقة الخاصّة:

شكّلت الطّبقة الخاصّة قمّة الهرم الاجتماعي في مصر خلال العصر الفاطمي، حيث ضمّت الخلفاء، وأفراد البيت الفاطمي، والوزراء، وكبار رجال الدّولة، وقادة الجيش، إلى جانب كبار الموظّفين في الجهاز الإداري، وقد ارتبطت هذه الطّبقة بشكل مباشر بمركز السّلطة، ممّا منحها مكانة متميّزة داخل المجتمع، فاحتكرت القرار السّياسي، واستأثرت بالنّفوذ الاقتصادي، وهو ما جعلها الفئة الأكثر تأثيرًا في توجيه شؤون الدّولة[1].

تميّزت هذه الطّبقة بارتباطها الوثيق بمؤسّسة الخلافة، إذ كان الخليفة يُعدّ محور السّلطة، ومصدر الشّرعية، في حين كان الوزراء، وقادة الجيش يشكّلون الأداة التّنفيذية التي تُدار من خلالها شؤون الدّولة، فأدّى هذا التّرابط إلى تكوين نخبة حاكمة ذات طابع مغلق نسبيًّا، واقتصر النّفوذ على فئة محدودة تتحكّم في أركان الدولة [2].

ومن النّاحية المعيشية، عاشت هذه الطّبقة في مستوى مرتفع من الرفاهية، حيث تميّزت حياتها "بالبذخ" و"الترف"، خاصّة داخل القصور الفاطمية، التي كانت تُعدّ رمزًا للسّلطة، والهيبة، وقد أشار المؤرّخون إلى أنّ هذه القصور كانت مزوّدة بمختلف مظاهر الرّفاهية، من أثاث فاخر، وحدائق، وخدم، ما يعكس طبيعة الحياة التي عاشها أفراد هذه الطّبقة[3].

وقد تجلّت مظاهر التّرف في الاحتفالات الرّسمية والمواكب، التي كانت تُقام في المناسبات الدّينيّة، والسّياسية، حيث كان الخلفاء يحرصون على إظهار قوّتهم من خلال هذه المراسيم، التي كانت تُنفق عليها أموال طائلة، فساهمت هذه المظاهر في تعزيز مكانة الدّولة، لكنّها في الوقت نفسه كانت تمثّل عبئًا ماليًا على "بيت المال"[4].

---

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **اتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج1، جمال الدين الشيال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1967م، ص 220.

[2]- أحمد بن علي القلقشندي (ت 821 هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ج3، المصدر السابق، ص 300.

[3]- جمال الدين محمد سرور، المرجع السابق، ص143.

[4]- جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، ج1، المصدر السابق، ص 450.

أمّا من النّاحية الاقتصادية، فقد تمتّعت هذه الطّبقة بامتيازات واسعة، حيث حصلت على رواتب مرتفعة، وهبات، وإقطاعات، ما مكّنها من السّيطرة على جزء كبير من الثّروة، وقد أدّى هذا التركز في الثروة إلى تعميق الفوارق الاجتماعية، فظهرت فجوة واضحة بين هذه الطّبقة؛ وباقي طبقات المجتمع، خاصّة الطّبقة العامّة[1].

كما أنّ بعض أفراد هذه الطّبقة استغلّوا مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصيّة، سواء من خلال التّحكّم في الموارد، أو فرض النّفوذ، وهو ما ساهم في ظهور مظاهر الفساد الإداري، خاصّة في الفترات التي ضعفت فيها الرّقابة على الجهاز الإداري[2].

ورغم ما تمتّعت به هذه الطّبقة من قوّة ونفوذ، فإنّها لم تكن متجانسة تمامًا، إذ شهدت داخلها صراعات مستمرّة بين مراكز القوى، خاصّة بين الوزراء، وقادة الجيش، فسعى كلّ طرف إلى تعزيز نفوذه داخل الدّولة، وتصاعدت هذه الصّراعات في فترات ضعف الخلفاء، حيث أصبح الوزير أو القائد العسكري هو صاحب السّلطة الفعليّة[3].

انعكست هذه الصّراعات على استقرار الدّولة، حيث أدّت إلى اضطرابات سياسيّة، وتغييرات متكرّرة في المناصب، وهو ما أثّر بدوره على الإدارة العامّة، وعلى الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، كما أنّ هذه التّنافسات ساهمت في إضعاف هيبة السّلطة، وفتح المجال أمام تدخّل قوى أخرى[4].

يمكن القول أنّ الطّبقة الخاصّة في مصر الفاطمية مثّلت النّخبة الحاكمة التي جمعت بين السّلطة والثّروة، وأسهمت في إدارة شؤون الدّولة، غير أنّ طبيعة امتيازاتها، والصّراعات الدّاخلية التي شهدتها، كان لها أثر واضح في تعميق الفوارق الاجتماعية، وفي التّأثير على استقرار الدّولة في بعض المراحل.

المطلب الثاني: الطّبقة العامّة وعلاقتها بالدّولة:

مثّلت الطّبقة العامّة القاعدة العريضة للمجتمع المصري في العصر الفاطمي، حيث ضمّت "الفلاحين"، و"الحرفيين"، و"التجار"، و"العمّال"، وهم الذين شكّلوا العمود الفقري للنّشاط الاقتصادي، وقد ارتبطت حياتهم بشكل مباشر بالإنتاج، خاصّة في المجال الزّراعي، الذي كان يمثّل المصدر الرّئيسي للعيش، حيث اعتمد الفّلاحون على الأرض في توفير قوتهم اليومي، في حين نشط الحرفيّون، والتّجار في تلبيّة حاجات المجتمع من السّلع، والخدمات[5].

---

[1]- محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص 220.

[2]- عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 150.

[3]- عز الدين علي ابن الأثير (ت 630 هـ)، **الكامل في التاريخ**، ج8، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997م، ص 60.

[4]- عبد الرحمن ابن خلدون، ج6، المصدر السابق، ص 250.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون (ت 808 هـ)، ج6، المصدر السابق، ص 240.

وقد تميّزت هذه الطّبقة بتنوّع أنشطتها، فشكّل الفّلاحون النّسبة الأكبر منها، وكانوا يعملون في الأراضي الزّراعية المنتشرة على ضفاف النّيل، في حين كان الحرفيّون يمارسون صناعات متعدّدة، مثل "النسيج" و"صناعة الأدوات"، أما التّجار فقد ساهموا في تنشيط الأسواق، وربط مختلف مناطق البلاد اقتصاديًا، فأدّى هذا التّنوع إلى جعل الطّبقة العامّة عنصرًا حيويًّا في استمراريّة الاقتصاد الفاطمي[1].

غير أنّ هذه الطّبقة عانت من أعباء اقتصاديّة كبيرة، خاصّة نتيجة الضّرائب المفروضة عليها، مثل "الخراج" و"المكوس"، التي كانت تُعدّ من أهمّ موارد الدّولة، وقد أثقلت هذه الضرائب كاهل الفلاّحين والتّجار، خاصّة في الفترات التي شهدت فيها الدّولة ضعفًا في الرقابة، فكان يتمّ أحيانًا فرض ضرائب إضافيّة أو المبالغة في تقديرها، ما أدّى إلى تدهور مستوى المعيشة[2].

وقد تأثّرت الطّبقة العامّة بشكل مباشر بالأزمات الاقتصاديّة، مثل "المجاعات"، و"ارتفاع الأسعار"، و"انخفاض الإنتاج الزّراعي"، خاصّة في حالات ضعف فيضان النيل، فأدّت هذه الأوضاع إلى انتشار الفقر، وتراجع القدرة الشرائيّة، وهو ما انعكس على مختلف جوانب الحياة اليومية[3].

أمّا من حيث علاقتها بالدّولة، فقد اتّسمت في الغالب بطابع التّبعية، حيث خضعت هذه الطّبقة لسلطة الدّولة، والتزمت بدفع الضّرائب، وتنفيذ الأوامر، دون أن يكون لها دور فعّال في اتّخاذ القرار السّياسي، وكانت الدّولة تنظر إلى هذه الطّبقة باعتبارها مصدرًا رئيسيًّا للإيرادات، وهو ما جعل العلاقة بين الطّرفين قائمة على الجباية أكثر من المشاركة [4].

غير أنّ هذه العلاقة لم تكن دائمًا مستقرّة، إذ شهدت بعض الفترات توتّرات واضحة، خاصّة عندما كانت الأعباء الاقتصادية تزداد، أو عندما تضعف سلطة الدّولة، ففي مثل هذه الحالات، كانت تظهر ردود فعل من قبل العامّة، تمثّلت في أشكال مختلفة من الاحتجاج، سواء من خلال التّذمّر، أو الامتناع عن دفع الضرائب، أو حتى الاضطرابات الاجتماعية في بعض الأحيان[5].

كما أنّ سوء معاملة بعض المسؤولين، واستغلالهم للسّلطة، ساهم في زيادة حدّة التّوتر بين الدّولة، والطّبقة العامّة، فقد شعر النّاس بالظلم، ما أدّى إلى تراجع الثّقة في السّلطة، وزيادة الفجوة بين الحاكم والمحكوم هذا من جهة، أمّا من جهة أخرى، فإن هذه الطّبقة رغم ضعفها السياسي، كانت تمتلك تأثيرًا غير مباشر، حيث أنّ استقرارها كان شرطًا أساسيًّا لاستقرار الدّولة، نظرًا لدورها في الإنتاج الاقتصادي، وقد أدركت السّلطة في بعض الفترات أهميّة تحسين

---

[1]- شهاب الدين أحمد النويري (ت 733 هـ)، ج8، المصدر السابق، ص 260.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص 100.

[3]- حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 220.

[4]- أحمد بن علي القلقشندي (ت 821 هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ج3، المصدر السابق، ص 320.

[5]- عز الدين علي ابن الأثير (ت 630 هـ) **الكامل في التاريخ**، ج8، المصدر السابق، ص 70.

أوضاعها، فحاولت اتّخاذ إجراءات للتّخفيف من الأعباء، خاصّة في أوقات الأزمات، غير أنّ هذه المحاولات لم تكن دائمًا كافية[1].

يمكن القول أنّ الطّبقة العامّة في مصر الفاطمية كانت تمثّل القوّة الاقتصاديّة الأساسيّة، لكنّها عانت من التّهميش السّياسي، ومن أعباء اقتصاديّة كبيرة، ممّا جعل علاقتها بالدّولة تتّسم بالتوتر في كثير من الأحيان، خاصة في فترات الأزمات.

المطلب الثالث: أهل الذمّة:

شكّل أهل الذمّة من "نصارى" و"يهود" أحد المكوّنات الأساسيّة في المجتمع المصري خلال العصر الفاطمي، حيث تمتّعوا بوضع قانوني خاصّ ضمن نظام الدّولة الإسلامية، يقوم على مبدأ "الحماية" مقابل دفع "الجزية"، وقد أتاح لهم هذا النّظام الحفاظ على عقائدهم، وممارسة شعائرهم الدّينية بحرية نسبيّة، كما مكّنهم من المشاركة في مختلف مجالات الحياة الاقتصاديّة والاجتماعية[2].

وقد تميّزت أوضاع أهل الذمّة في بدايات العصر الفاطمي بدرجة من الاستقرار والتّسامح، حيث سعت الدّولة إلى الاستفادة من خبراتهم، خاصّة في المجالات الإدارية، والماليّة، فبرز النّصارى؛ ولا سيّما "الأقباط"، في "الدواوين"، فتولّوا أعمال الكتابة، والحساب، نتيجة خبرتهم الطّويلة في هذا المجال منذ العصور السابقة، وهو ما جعلهم عنصرًا لا غنى عنه في إدارة شؤون الدّولة[3].

كما شارك اليهود في النّشاط الاقتصادي، خاصّة في مجالات التّجارة، حيث كان لهم دور بارز في تنشيط الحركة التّجارية، وربط مصر بشبكات اقتصاديّة واسعة، فساعدهم ذلك على تحقيق مكانة اقتصاديّة معتبرة داخل المجتمع، رغم وضعهم القانوني الخاصّ[4].

---

[1]- عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 160.

[2]- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـ)، **كتاب الأموال**، تحقيق، محمد خليل هراس، دار الفكر، بيروت، 1988م، ص 280.

[3]- محمد بن يوسف الكندي (ت 350 هـ)، **ولاة مصر وقضاتها**، تحقيق، حسين نصار، دار الثقافة، القاهرة، 1980م، ص 350.

[4]- شلومو دوف جويتين، **مجتمع البحر المتوسط**، ج1، تر، أحمد الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، ص 120.

وقد وصل بعض أهل الذمّة إلى مناصب مهمّة داخل الدّولة، خاصّة في الجهاز الإداري، وهو ما يعكس درجة من المرونة التي اتّسم بها النّظام الفاطمي في التّعامل مع هذه الفئة، حيث كان معيار الكفاءة في بعض الأحيان يتقدّم على الانتماء الدّيني، وقد ساهم ذلك في تعزيز دورهم داخل المجتمع، وزيادة تأثيرهم في الحياة العامّة[1].

غير أنّ هذا الوضع لم يكن ثابتًا، إذ شهدت بعض الفترات تغيّرات في سياسة الدّولة تجاه أهل الذمّة، خاصّة في ظلّ التّوتّرات السّياسيّة أو الدّينية، فقد تم فرض قيود عليهم، سواء في الملبس أو في ممارسة بعض الأنشطة، وهو ما يعكس تأثر وضعهم بالظروف العامّة للدّولة[2]، كما أنّ ازدياد نفوذ بعض أهل الذمّة في الجهاز الإداري والاقتصادي أثار حساسيّة لدى بعض فئات المجتمع، خاصّة في أوقات الأزمات، حيث كان يُنظر إليهم باعتبارهم مرتبطين بالسّلطة أو مستفيدين من امتيازاتها، وهو ما أدّى إلى توتّرات اجتماعية بين مختلف الفئات[3].

ورغم ذلك، فإنّ وجود أهل الذمّة ساهم في إثراء المجتمع الفاطمي، حيث أدّى إلى تنوّع ثقافي، وديني، انعكس في الحياة اليوميّة، وفي الأنشطة الاقتصاديّة، كما أنّ مشاركتهم في مختلف المجالات ساهمت في دعم الاقتصاد، وتعزيز الاستقرار في الفترات التي سادت فيها سياسة التّسامح[4].

يمكن القول أنّ أهل الذمّة كانوا عنصرًا فاعلًا في المجتمع الفاطمي، حيث أسهموا في الحياة الاقتصاديّة، والإداريّة، غير أنّ وضعهم ظلّ مرتبطًا بطبيعة الظّروف السّياسية والدّينيّة، ممّا جعلهم عرضة للتّقلّبات بين التّسامح والتضييق.

يتّضح أنّ المجتمع المصري في العصر الفاطمي كان مجتمعًا طبقيًّا، تميّز بوجود تفاوت واضح بين طبقاته، حيث احتكرت الطّبقة الخاصّة السّلطة، والثّروة، في حين شكّلت الطّبقة العامّة القاعدة الاقتصادية، وعاشت في ظروف أكثر صعوبة، كما لعب أهل الذمّة دورًا مهمًّا في الحياة الاقتصاديّة والإداريّة، رغم وضعهم الخاص، وقد أسهم هذا التفاوت في تشكيل طبيعة العلاقات الاجتماعية.

المبحث الثالث: مظاهر الحياة الاجتماعية في مصر خلال العصر الفاطمي:

تميّزت الحياة الاجتماعية في مصر خلال العصر الفاطمي بتنوّعها وثرائها، نتيجة تعدّد العناصر السّكانية، وازدهار الحياة الاقتصاديّة، واستقرار الدّولة في فترات طويلة، وقد انعكس هذا الوضع على مختلف مظاهر الحياة

---

[1]- آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ج2، تر، محمد عبد الهادي أبو ريدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003م، ص 200.

[2]- أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت 597 هـ)، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 15، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، ص 250.

[3]- برنارد لويس، **اليهود في الإسلام**، تر، عبد الرحمن الشيخ، دار الشروق، القاهرة، 1998م، ص 90.

[4]- حسن حنفي، **التراث والتجديد**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م، ص 150.

اليوميّة، من معيشة واحتفالات وعادات وتقاليد، إضافة إلى دور المرأة في المجتمع، حيث شكّلت هذه الجوانب مجتمعة صورة واضحة عن طبيعة المجتمع الفاطمي.

المطلب الأول: أحوال المعيشة (المأكل، الملبس، المسكن):

اتسمت أحوال المعيشة في مصر خلال العصر الفاطمي بتباين واضح بين مختلف طبقات المجتمع، حيث انعكس التفاوت الاقتصادي والاجتماعي على أنماط الحياة اليوميّة للسّكّان، فقد تمتّع أفراد الطّبقة الخاصّة بمستوى معيشي مرتفع، في حين عاشت الطّبقة العامّة في ظروف أكثر بساطة، مرتبطة بإمكاناتها المحدودة، وهو ما يعكس طبيعة البناء الطّبقي للمجتمع الفاطمي[1].

1. المأكل:

تميّز النّظام الغذائي في مصر الفاطمية بالتّنوّع، نتيجة خصوبة الأراضي الزّراعية، وتوفّر المنتجات الزّراعية، والحيوانيّة، فقد اعتمد عامّة النّاس بشكل أساسيّ على "الحبوب"، مثل: "القمح" و"الشعير"، التي كانت تُستخدم في صناعة الخبز، وهو الغذاء الرئيسيّ، إضافة إلى "البقول"، و"الخضروات" التي كانت تُزرع بكثرة في الرّيف المصري[2].

أمّا "اللحوم"، فقد كانت أقلّ انتشارًا بين الطّبقات الفقيرة، نظرًا لارتفاع أسعارها، في حين كانت متوفّرة لدى الطّبقات الميسورة، التي كانت تعتمد أيضًا على "الدّواجن" و"الأسماك"، خاصّة في المناطق القريبة من "النيل"، كما استُهلكت منتجات "الألبان"، مثل: "اللبن" و"الجبن"، بشكل واسع، خاصّة في الأوساط الريفية[3].

وقد أشار المؤرّخون إلى أنّ مصر كانت تتمتّع بوفرة غذائية في فترات الاستقرار، غير أنّ هذه الوفرة كانت تتأثّر بشكل مباشر بمستوى فيضان النيل، حيث كان انخفاضه يؤدّي إلى تراجع الإنتاج الزّراعي، وبالتّالي نقص المواد الغذائيّة، وارتفاع أسعارها، وهو ما تسبّب في حدوث "مجاعات" في بعض الفترات، خاصة خلال "الشدّة المستنصريّة"[4]، كما عرفت المدن الكبرى، مثل "القاهرة" و"الفسطاط"، تنوّعًا أكبر في الأطعمة، فتوفّرت فيها أنواع مختلفة من "الأطعمة المطبوخة" و"الحلويات"، ممّا يعكس مستوى الرّفاه الذي عرفته بعض الفئات[5].

---

[1]- آدم متز، المرجع السابق، ج2، ص 250.

[2]- عبد العزيز الدوري، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص 230.

[3]- شهاب الدين أحمد النويري (733 هـ)، ، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ج8، المصدر السابق، ص 280.

[4]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص 120.

[5]- أبو محمد عبد السلام بن الحسن بن الطوير (ت 617 هـ)، **نزهة المقلتين في أخبار الدولتين**، المصدر السابق، ص 150.

2. الملبس:

اختلفت أنماط اللّباس في المجتمع الفاطمي باختلاف الطّبقات الاجتماعية، حيث كان الملبس يعكس المكانة الاجتماعيّة للفرد، فقد ارتدى عامّة النّاس ملابس بسيطة، غالبًا ما كانت تُصنع من "الكتّان" أو "الصّوف"، وهي مواد متوفّرة، ورخيصة، وتناسب طبيعة المناخ في مصر[1].

أمّا الطّبقة الخاصّة، فقد تميّزت بارتداء الملابس الفاخرة، المصنوعة من الحرير، والمزينة "بالتّطريز" و"الزخارف"، حيث كانت هذه الملابس تعكس الثّراء، والنفوذ، كما كان للألوان دِلالات اجتماعية، إذ ارتبطت بعض الألوان بمناصب معيّنة، أو بفئات محدّدة داخل المجتمع[2].

وقد ازدهرت صناعة "النّسيج" في العصر الفاطمي، خاصّة في مصر، حيث كانت تُنتج أنواعًا فاخرة من الأقمشة، مثل "الديباج"، وكانت تُصدّر إلى خارج البلاد، ممّا يدلّ على تطوّر هذه الصّناعة، وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أنّ اللّباس لم يكن مجرّد وسيلة للسّتر، بل كان يحمل دلالات ثقافيّة واجتماعيّة، فقد عبّر عن الهوية والانتماء، سواء الدّيني أو الاجتماعي[3].

3. المسكن:

تنوّعت أنماط السّكن في مصر الفاطمية بشكل كبير، حيث ارتبطت بطبيعة الوضع الاقتصادي، والاجتماعي للسّكان، فقد عاش عامّة النّاس في بيوت بسيطة، غالبًا ما كانت تُبنى من الطّين أو المواد المحليّة، وتفتقر إلى الكثير من وسائل الرّاحة، خاصّة في المناطق الرّيفية[4].

أمّا في المدن، فقد كانت المساكن أكثر تنظيمًا، خاصّة في "الفسطاط" و"القاهرة"، حيث تميّزت بعض الأحياء بكثافة سكّانيّة عالية، ووجود أسواق، ومرافق عامّة، ما عكس تطوّر الحياة الحضريّة [5]، وفي المقابل، عاشت الطّبقة

---

[1]- جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، ج1، المصدر السابق، ص 470.

[2]- أحمد بن علي القلقشندي (ت 821 هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ج3، المصدر السابق، ص 360.

[3]- أيمن فوائد سيد، **الدولة الفاطمية في مصر**، المرجع السابق، ص139.

[4]- ياقوت الحموي (ت 626 هـ)، **معجم البلدان**، ج4، دار صادر، بيروت، ص 250.

[5]- شمس الدين المقدسي (ت 380 هـ)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، المصدر السابق، ص 200.

الخاصّة في قصور فخمة، خصوصا في القاهرة، التي كانت تُعدّ مركز الحُكم، فقد احتوت هذه القصور على "حدائق"، و"قاعات واسعة"، و"مرافق متعددة"، مثل "الحمّامات"، ما عكس مستوى التّرف الذي عاشته هذه الفئة[1].

كما اهتمّ الفاطميّون بالتّخطيط العمراني، خاصّة في مدينة "القاهرة"، التي أُنشئت لتكون عاصمة للدّولة، حيث رُوعي فيها التّنظيم، وتوزيع الأحياء، وبناء القصور، والمساجد، وهو ما يدلّ على مستوى متقدّم من التّطوّر العمراني[2].

المطلب الثاني: الاحتفال بالأعياد الدينية والمراسيم الوطنية:

احتلّت الاحتفالات الدّينيّة، والمراسيم الرّسميّة مكانة مركزيّة في الحياة الاجتماعيّة، والسّياسيّة في مصر خلال العصر الفاطمي، حيث لم تكن هذه المناسبات مجرّد مظاهر احتفاليّة عابرة، بل شكّلت جزءًا أساسيًّا من بنية النّظام السّياسي، والاجتماعي للدّولة، فقد أدرك الفاطميون أهميّة توظيف الاحتفالات في ترسيخ شرعيّتهم، خاصّة وأنّهم قدموا إلى مصر باعتبارهم دولة ذات مذهب مختلف عن الغالبيّة السنيّة، الأمر الذي دفعهم إلى استخدام الوسائل الرّمزية، وعلى رأسها الاحتفالات، لكسب تأييد السّكان وتعزيز حضورهم السّياسي والدّيني، وقد تميّزت هذه الاحتفالات بالتّنظيم الدّقيق، والإنفاق الكبير، والمشاركة الواسعة من مختلف فئات المجتمع، حيث كانت الدّولة تشرف عليها بشكل مباشر، وتحدّد طقوسها، وتحرص على إظهارها في صورة مهيبة تعكس قوة السّلطة وهيبتها[3]

1. تنوع الأعياد والمواسم في الدولة الفاطمية:

تميّز العصر الفاطمي بتعدد الأعياد والمواسم التي كانت تُقام على مدار السنة، وهو ما جعل الحياة الاجتماعية غنيّة بالحركة والاحتفالات المستمرّة، فقد لم تقتصر هذه المناسبات على الأعياد الإسلاميّة العامّة، بل شملت أيضًا مناسبات ذات طابع مذهبي خاصّ، وهو ما يعكس الطّبيعة العقائديّة للدّولة الفاطمية.

احتفل الفاطميون بالأعياد الإسلامية الكبرى، مثل "عيد الفطر" و"عيد الأضحى"، إلى جانب "شهر رمضان" الذي كان يُعدّ موسمًا دينيًّا، واجتماعيًّا مهمًّا، كما احتفلوا بمناسبات أخرى، مثل "رأس السّنة الهجرية"، و"يوم عاشوراء"، إضافة إلى "مولد آل البيت"، كمولد الإمام "علي" و"فاطمة الزهراء" و"الحسن" و"الحسين"رضي الله عنهم [4]وقد أشار المقريزي إلى أنّ هذه المواسم كانت تُنّظم بدقّة، وتُحدّد لها طقوس خاصّة، حيث كانت الدّولة تتدخّل في تفاصيلها، من حيث الزّينة، وتنظيم المواكب، وتوزيع الصّدقات، وهو ما يدلّ على أن هذه الاحتفالات كانت جزءًا

[1]- سعيد عبد الفتاح عاشور، **تاريخ مدينة القاهرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987م، ص 100.

[2]- حسن عبد الوهاب، **تاريخ المساجد الأثرية في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993م، ص 80.

[3]- المقريزي تقي الدين أحمد (ت 845 هـ)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج1، المصدر السابق، ص 250.

[4]- جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، ج1، المصدر السابق، ص 480.

من سياسة الدّولة، وليست مجرّد ممارسات اجتماعية عفوية [1]، كما أن هذا التنوع في الأعياد ساهم في خلق نوع من الاستمرارية الاحتفالية داخل المجتمع، حيث كانت المناسبات تتوالى، مما جعلها عنصرًا ثابتًا في الحياة اليومية للسّكان.

2. مظاهر الاحتفالات الدّينية الكبرى:

تميّزت الاحتفالات الدّينية في العصر الفاطمي بطابعها المهيب، حيث كانت تجمع بين الطّقوس الدّينية، والمظاهر الاحتفالية، ما منحها بعدًا اجتماعيًّا وسياسيًّا في آن واحد، ففي "عيد الفطر" و"عيد الأضحى"، كان الخليفة يخرج في موكب رسميّ لأداء الصّلاة، تحيط به الحاشيّة والجنود، في مشهد يعكس قوة الدّولة وتنظيمها، وقد كانت هذه المواكب تُنظّم بدقّة، حيث يُحدّد ترتيب المشاركين، وتُستخدم فيها الرّايات، والملابس الفاخرة، ممّا يجعلها أشبه بعرض رسمي للسّلطة [2].

كما كانت تُقام موائد ضخمة تُعرف بـ"السماط"، تُعرض عليها أنواع متعددة من الطّعام، ويُسمح لعامّة النّاس بالحضور، وهو ما يعكس سياسة الدّولة في إظهار الكرم، واستمالة قلوب الرعيّة، وقد وصف المؤرخون هذه الموائد بأنّها كانت من مظاهر التّرف التي ميّزت العصر الفاطمي [3].

أمّا في شهر رمضان، فقد كانت الدّولة تهتمّ بإضاءة "المساجد"، و"تنظيم الشّعائر الدّينية"، و"توزيع الطعام" على الفقراء، ممّا جعل الشّهر مناسبة تجمع بين العبادة، والتّكافل الاجتماعي، كما كانت تُقام الاحتفالات "بليلة القدر"، ويُظهر فيها الخلفاء اهتمامًا خاصًّا بالشعائر الدّينية[4].

أمّا الاحتفال "بالمولد النبوي"، فقد كان من أبرز مظاهر الابتكار الفاطمي، حيث يُعدّ الفاطميون أول من نظّم هذا الاحتفال بشكل رسميّ، وقد كان يهدف إلى تعزيز العلاقة بين الدّولة والشّعب، من خلال ربط الحكم بمحبة النبي صلى الله عليه وسلم وآل بيته[5].

3. المواكب الرسمية ودلالاتها السياسية:

---

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج1، المصدر السابق، ص 490.

[2]- أبو محمد عبد السلام بن الحسن بن الطوير (ت 617 هـ)، المصدر السابق، ص 160.

[3]- شهاب الدين النويري (ت 733 هـ)، المصدر السابق، ص 310.

[4]- آدم متز، المرجع السابق، ص 270.

[5]- حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 200.

شكّلت المواكب الرّسمية أحد أهمّ مظاهر الاحتفالات الفاطمية، حيث كانت تُنظّم في مختلف المناسبات، وتُعدّ وسيلة لإظهار قوّة الدّولة وهيبتها، وقد كانت هذه المواكب تتميّز بالتّنظيم الدّقيق، حيث يُشارك فيها الخليفة، وكبار رجال الدّولة، والجنود، إضافة إلى استخدام الحيوانات المزينة، مثل "الخيول"، و"الرايات" التي تحمل شعارات الدّولة[1]

وقد كانت هذه المواكب تُستخدم كوسيلة دعائيّة، تهدف إلى ترسيخ صورة الخليفة كقائد قويّ، يجمع بين السّلطة الدّينية والسياسيّة، كما أنّها كانت تُظهر وحدة الدّولة، وتنظيم مؤسّساتها، وهو ما يعزّز ثقة السّكّان في النّظام الحاكم، كما أنّ هذه المواكب لم تكن مجرّد استعراض، بل كانت تحمل دلالات رمزيّة، تعكس النّظام الاجتماعي من خلال ترتيب المشاركين، ومكانة كلّ فئة داخل الموكب، وهو ما يعكس البنية الطبقية للمجتمع[2].

المطلب الثالث: العادات والتقاليد (الغناء والموسيقى والمجالس الاجتماعية):

تميّزت الحياة الاجتماعية في مصر خلال العصر الفاطمي بتنوّع عاداتها وتقاليدها، والتي عكست طبيعة المجتمع الحضري المزدهر، حيث تداخلت فيه عناصر ثقافيّة متعدّدة، شكّلت المجالس الاجتماعية، إلى جانب "الغناء" و"الموسيقى"، كانت من أبرز مظاهر هذا التّفاعل الاجتماعي، حيث ساهمت في تشكيل الحياة اليومية، وأظهرت مستوى التّطور الحضاري الذي بلغته مصر في تلك الفترة[3]

1. **المجالس الاجتماعية ووظائفها في المجتمع الفاطمي:**

شكّلت المجالس الاجتماعية أحد أهمّ مظاهر الحياة اليوميّة في المجتمع الفاطمي، حيث كانت تُعقد في القصور، وبيوت الأعيان، بل وحتّى في الأسواق، وكانت تمثّل فضاءً للتواصل الاجتماعي، وتبادل الآراء، ومناقشة مختلف القضايا، وقد تنوعّت هذه المجالس من حيث طبيعتها، فكان منها مجالس أدبية، وأخرى سياسية، وأخرى ترفيهية، ما يعكس تعدّد وظائفها داخل المجتمع[4].

ففي القصور الفاطمية، كانت المجالس تُنظّم بشكل رسميّ، حيث يحضرها الخلفاء، والوزراء، وكبار رجال الدّولة، ويتمّ فيها مناقشة شؤون الحكم، أو الاستماع إلى "الشّعراء" و"العلماء"، أو إقامة الأنشطة الترفيهية. وقد كانت هذه المجالس تعكس مستوى الرقيّ الثّقافيّ الذي وصلت إليه الطّبقة الحاكمة، كما كانت وسيلة لإظهار الهيبة والثراء[5].

---

[1]- أبو العباس القلقشندي (ت 821 هـ)، المصدر السابق، ص 370.

[2]- جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص145.

[3]- آدم متز، ج2، المرجع السابق، ص 300.

[4]- محيي الدين بن عبد الظاهر (ت 692 هـ)، **تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور**، دار الكتب، القاهرة، (د.ت)، ص 120.

[5]- شهاب الدين أحمد العمري (ت 749 هـ)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج1، المصدر السابق، ص 250.

أمّا في بيوت العامّة، فقد كانت المجالس تأخذ طابعًا أبسط، حيث يجتمع النّاس لتبادل الأخبار، أو مناقشة شؤونهم اليوميّة، أو الاحتفال بالمناسبات الاجتماعية، مثل "الزواج" و"الولادة"، وقد ساهمت هذه المجالس في تعزيز الرّوابط الاجتماعية، وتقويّة العلاقات بين أفراد المجتمع[1].

كما لعبت هذه المجالس دورًا مهمًّا في نقل الثّقافة، حيث كانت وسيلة لنشر الأخبار، وتبادل المعرفة، خاصّة في مجتمع لم تكن وسائل الاتّصال فيه متاحة، فقد أشار الرّحّالة، والمؤرّخون إلى أنّ هذه المجالس كانت تعكس طبيعة المجتمع المصري، الذي يميل إلى الاجتماع والتّواصل، و لم تكن هذه المجالس خالية دائما من البعد السّياسيّ، فقد كانت في بعض الأحيان مكانًا لتبادل الآراء حول الأوضاع العامّة، وهو ما جعلها وسيلة غير مباشرة للتّعبير عن الرّأي العام، خاصّة في الفترات التي كانت تشهد توترات سياسية أو اقتصادية[2].

2. الغناء والموسيقى ودورهما في الحياة الاجتماعية:

شكّل "الغناء" و"الموسيقى" أحد أبرز مظاهر الحياة الثقافيّة والاجتماعية في العصر الفاطمي، حيث ازدهرت الفنون، وظهر عدد كبير من المغنّين، والموسيقيّين، الذين كانوا يحيون المناسبات المختلفة، سواء في القصور أو في أوساط العامّة، وقد ارتبطت هذه الفنون بشكل خاصّ بالطّبقة الخاصّة، التي كانت تمتلك القدرة المالية على رعاية الفنانين، لكنّها لم تقتصر عليها، بل امتدّت إلى مختلف فئات المجتمع [3].

وقد أشار المؤرخون إلى أنّ القصور الفاطمية كانت تعجّ بالمغنّين والموسيقيين، حيث كانت تُقام حفلات الغناء، ويُستدعى الفنانون لإحياء المناسبات الرّسمية، أو لإضفاء طابع من التّرفيه على المجالس، فقد ساهم ذلك في تطوّر الموسيقى، وظهور أنماط فنية جديدة، تعكس التّفاعل بين الثّقافات المختلفة [4] .

كما أنّ الغناء لم يكن مجرّد وسيلة للترفيه، بل كان يحمل أبعادًا ثقافية، حيث ارتبط بالشّعر، والأدب، والمناسبات الاجتماعية، مما جعله جزءًا من الحياة اليومية. وقد انتشرت الأغاني في المناسبات، مثل الأعراس، والاحتفالات، وهو ما يدل على مدى انتشار هذه الظاهرة داخل المجتمع[5]، ولم تخلُ هذه الفنون من الجدل، حيث نظر إليها بعض الفقهاء نظرة نقدية، خاصّة عندما ارتبطت بالبذخ أو اللّهو، وهو ما يعكس التّباين في المواقف الاجتماعية تجاهها، غير أنّ هذا لم يمنع من استمرار انتشارها، نظرًا لدورها في التّرفيه، وتخفيف ضغوط الحياة[6].

---

[1]- شمس الدين المقدسي (ت 380 هـ)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، المصدر السابق، ص 210.

[2]- ناصر خسرو (481 هـ)، سفرنامه، المرجع السابق، ص 130.

[3]- محمد بن أحمد ابن جبير (ت 614 هـ)، المصدر السابق، ص 70.

[4]- أبو الفرج الأصفهاني (ت 356 هـ)، **كتاب الأغاني**، ج1، دار صادر، ط1، بيروت، 2002م، ص 50.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون (ت 808 هـ)، ج6، المصدر السابق، ص 270.

[6]- أبو حامد الغزالي أبو حامد (ت 505 هـ)، **إحياء علوم الدين**، ج2، دار المعرفة، بيروت، 1982م، ص 270.

كما ساهم الغناء والموسيقى في تعزيز التّفاعل الاجتماعي، فكانت تجمع النّاس في المناسبات، وتخلق أجواء من الفرح، وهو ما عكس طبيعة المجتمع الفاطمي الذي كان يميل إلى الاحتفال، والتعّبير عن مشاعره بشكل جماعي.

المطلب الرابع: المرأة ودورها في المجتمع المصري الفاطمي:

حظيت المرأة في العصر الفاطمي بمكانة ملحوظة داخل المجتمع، حيث لم تكن مجرّد عنصر هامشي، بل شاركت في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بل والسّياسية في بعض الأحيان، وإن كان هذا الدّور يختلف باختلاف الطّبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها، فقد عكست مكانة المرأة طبيعة المجتمع الفاطمي، الذي تميّز بدرجة من الانفتاح النّسبي مقارنة ببعض العصور الأخرى، خاصّة في المراحل التي شهدت استقرارًا سياسيًّا، وازدهارًا اقتصاديًا[1].

في الطبقة الخاصّة؛ برز دور المرأة بشكل واضح داخل القصور الفاطمية، حيث تمتّعت بعض النّساء بنفوذ كبير، خاصّة أولئك المرتبطات بالبيت الحاكم، فقد كانت المرأة تشارك أحيانًا في توجيه القرارات السّياسية بشكل غير مباشر، من خلال تأثيرها على الخليفة أو كبار رجال الدّولة، كما لعبت دورًا في إدارة شؤون القصر، والإشراف على التّنظيم الدّاخلي، وهو ما يعكس مكانتها داخل النّخبة الحاكمة[2]، كما عُرفت بعض النّساء في هذه الطّبقة برعايتهن للعلم والثّقافة، فساهمن في دعم العلماء، وتشجيع النّشاط الفكري، كما شاركن في الأعمال الخيرية، مثل إنشاء "الأوقاف"، وتقديم المساعدات للفقراء، وهو ما يدلّ على حضورهنّ في المجالين الثّقافي والاجتماعي[3]، وقد أشار المؤرخون إلى أن هذا الدّور لم يكن استثنائيًّا، بل كان جزءًا من الحياة العامّة داخل القصور الفاطمية، التي شهدت مشاركة نسوية في مختلف الأنشطة.

أمّا في الطّبقة العامّة، فقد كان دور المرأة أكثر ارتباطًا بالحياة اليومية، حيث شاركت في الأعمال المنزلية، مثل إعداد الطّعام، وتربية الأبناء، وتنظيم شؤون الأسرة، كما ساهمت في بعض الأنشطة الاقتصادية، خاصّة في مجالات "الغزل" و"النسيج"، التي كانت من أبرز الصّناعات المنزليّة في ذلك العصر[4]، وقد شكّل هذا الدّور الاقتصادي مساهمة مهمّة في دعم الأسرة، خاصّة في ظلّ الظّروف الاقتصادية التي كانت تمرّ بها بعض الفئات.

كما شاركت المرأة في الأسواق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث كانت تساهم في بيع بعض المنتجات، أو في إدارة الأنشطة المنزلية المرتبطة بالإنتاج، وهو ما يدلّ على حضورها في المجال الاقتصادي، وإن كان ذلك ضمن حدود معيّنة تفرضها الأعراف الاجتماعية[5]، كما أدّت المرأة دورًا مهمًّا في الحفاظ على القيم الاجتماعية،

---

[1]- آدم متز، ج2، المصدر السابق، ص 310.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج1، المصدر السابق، ص 270.

[3]- جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، ج1، المصدر السابق، ص 500.

[4]- عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 190.

[5]- ناصر خسرو (481 هـ)، المرجع السابق، ص 140.

حيث كانت مسؤولة عن نقل "العادات" و"التقاليد" من جيل إلى آخر، من خلال دورها في تربية الأبناء، وتنشئتهم على القيم الدّينية، والاجتماعية السائدة، وقد جعلها ذلك عنصرًا أساسيًّا في استقرار المجتمع، فساهمت في الحفاظ على تماسك الأسرة، التي تُعدّ الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي[1].

تأثرت مكانة المرأة بالظّروف العامّة للدّولة، حيث كانت تتحسّن في فترات الاستقرار، وتضعف في فترات الأزمات، وهو ما يعكس ارتباط وضعها بالوضع السّياسي والاقتصادي العام، كما أنّ اختلاف الطّبقات الاجتماعية كان له أثر واضح في تحديد طبيعة دورها، حيث تمتّعت نساء الطّبقة الخاصّة بفرص أكبر للمشاركة مقارنة بنساء الطّبقات العامّة.

يمكن القول أنّ المرأة في المجتمع الفاطمي كانت عنصرًا فعّالًا في مختلف مجالات الحياة، حيث ساهمت في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية في بعض الأحيان، ممّا يعكس أهمية دورها في بناء المجتمع واستقراره.

ويتضح أنّ الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية كانت غنيّة ومتنوّعة، حيث انعكست فيها مظاهر الازدهار الاقتصادي، والتّعدّد الثّقافي، من خلال أنماط المعيشة، والاحتفالات، والعادات، والدّور الفعّال للمرأة، غير أنّ هذا التّنوع كان مرتبطًا بالتّفاوت الطّبقي الذي أثّر على طبيعة هذه المظاهر.

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون (ت 808 هـ)، ج6، المصدر السابق، ص 280.

يتّضح لنا من خلال دراسة الحياة الاجتماعية في مصر خلال العصر الفاطمي أنّها كانت حياة غنيّة بالتّنوع والتّعدّد، حيث تشكّل المجتمع من عناصر بشرية مختلفة، شملت "المغاربة"، و"الأتراك"، و"السّودان"، و"الأرمن"، إضافة إلى "العرب"، و"أهل الذمّة"، وهو ما أضفى عليه طابعًا مركبًّا انعكس في مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية.

وقد أسهم هذا التّنوعّ في إثراء المجتمع ثقافيًا وحضاريًا، حيث تفاعلت هذه العناصر فيما بينها، ونتج عن ذلك مجتمع يتميّز بالحيوية والانفتاح، غير أنّ هذا التّعدد لم يكن خاليًّا من التّوتر، إذ ظهرت صراعات بين بعض الفئات، خاصّة في ظلّ ضعف السّلطة المركزية، وهو ما أثّر بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي في بعض الفترات.

كما أظهرت الدّراسة وجود بنية طبقيّة واضحة، حيث تميّزت الطّبقة الخاصّة بالثّراء والنّفوذ، في حين شكّلت الطّبقة العامة القاعدة الاقتصادية للمجتمع، وعاشت في ظروف متفاوتة تبعًا للأوضاع الاقتصادية والسياسية، أمّا أهل الذمّة، فقد لعبوا دورًا مهمًّا في الحياة الاقتصادية والإدارية، رغم وضعهم القانوني الخاصّ، ما عكس درجة من التّعايش داخل المجتمع الفاطمي هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، كشفت مظاهر الحياة الاجتماعية، من أحوال المعيشة، والاحتفالات، والعادات، والتقاليد، ودور المرأة، عن مجتمع متطوّر نسبيًّا، يتميّز بازدهار ثقافي واجتماعي، خاصّة في فترات الاستقرار، فقد ساهمت الاحتفالات في تعزيز التّماسك الاجتماعي، كما لعبت المجالس الاجتماعية، والفنون دورًا في تنشيط الحياة اليومية، في حين برزت المرأة كعنصر فاعل في الأسرة والمجتمع.

غير أنّ هذه المظاهر رغم إيجابياتها، كانت تعكس في بعض الأحيان التّفاوت الطّبقي، والبذخ الذي ميّز الطّبقة الحاكمة، وهو ما كان له أثر غير مباشر في تعميق الفوارق الاجتماعية، وتهيئة الظّروف لظهور الأزمات في مراحل لاحقة، وبالتالي فإنّ الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية تمثّل صورة متكاملة لمجتمع متنوع، لكنّه في الوقت نفسه يحمل في بنيته الدّاخلية عوامل توتّر واختلال، وهو ما يمهّد للانتقال إلى دراسة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدّولة، وأثرها على مختلف جوانب الحياة.

الفصل الثالث:

أسباب الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي

المبحث الأول: الأزمات الاقتصادية في مصر الفاطمية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية

المطلب الأول: أسباب الانهيار الاقتصادي

1. الأسباب السياسية والإدارية (الفساد الإداري، ضعف السلطة)
2. الأسباب الدينية (الصراعات المذهبية)

المبحث الثاني: مظاهر الانهيار الاقتصادي في مصر الفاطمية

المطلب الأول: الأزمات المالية والشدة المستنصرية

المطلب الثاني: المصادرات والفروض والاستدانة

المطلب الثالث: انخفاض مكانة العملة في التجارة واحتكار التجار

المبحث الثالث: الكوارث والأزمات الطبيعية

المطلب الأول: الكوارث الطبيعية

المطلب الثاني: قصور ماء النيل

تمهيد:

شهدت مصر خلال العصر الفاطمي ازدهارًا اقتصاديًا ملحوظًا في بدايات الحكم الفاطمي، حيث استفادت الدّولة من المقومات الطبيعية التي تميّزت بها البلاد، وعلى رأسها نهر النيل، إلى جانب موقعها التجاري الحيوي الذي جعلها مركزًا مهمًّا للتبادل التجاري بين المشرق والمغرب، كما ساهم التنظيم الإداري والمالي الذي اعتمده الفاطميون في دعم النّشاط الزّراعي والتجاري، ممّا وفّر للدّولة موارد مالية كبيرة ساعدتها على تثبيت أركان الحكم، وتحقيق قدر من الاستقرار السياسي والاجتماعي .

غير أنّ هذا الازدهار لم يستمرّ على وتيرة واحدة، إذ بدأت الدّولة الفاطمية مع مرور الزّمن تواجه مجموعة من الأزمات الاقتصادية المعقدة، التي نتجت عن تداخل عوامل سياسية وإدارية واجتماعية وطبيعية، فقد أدّى ضعف السّلطة المركزية في بعض الفترات، وازدياد نفوذ الوزراء وقادة الجند، وانتشار الفساد الإداري، إلى اضطراب النظام المالي وتراجع قدرة الدّولة على ضبط مواردها الاقتصادية، كما ساهمت الصراعات السياسية والمذهبية في إنهاك الدولة وإضعاف استقرارها الداخلي، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مختلف الأنشطة الاقتصادية .

إلى جانب ذلك، لعبت العوامل الطبيعية دورًا كبيرًا في تفاقم هذه الأزمات، خاصّة اعتماد الاقتصاد المصري اعتمادًا شبه كلي على نهر النيل، فقد كان أيّ اضطراب في مستوى الفيضان يؤدّي إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وحدوث المجاعات وارتفاع الأسعار، وهو ما عرفته مصر في عدد من الفترات، وعلى رأسها الشدّة المستنصرية التي تعدّ من أخطر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ الدّولة الفاطمية، وقد ترتّب عن ذلك انتشار الفقر، وتفكك الأوضاع الاجتماعية، وتراجع قيمة العملة، وظهور مظاهر الاحتكار والاستغلال الاقتصادي .

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى دراسة أهم الأسباب التي أدّت إلى حدوث الأزمات الاقتصادية في مصر الفاطمية، من خلال تحليل العوامل السياسية والإدارية والدينية التي ساهمت في الانهيار الاقتصادي، ثمّ إبراز مظاهر هذا التدهور، وما نتج عنه من أزمات مالية، إضافة إلى دراسة أثر الكوارث الطبيعية وقصور مياه النيل في تعميق الأزمة الاقتصادية، وانعكاس ذلك على الحياة العامة في المجتمع المصري خلال العصر الفاطمي.

المبحث الأول: الأزمات الاقتصادية في مصر الفاطمية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية:

المطلب الأول: أسباب الانهيار الاقتصادي:

إنّ دراسة الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي تكشف عن طبيعة التحولات العميقة التي عرفتها الدّولة الفاطمية في مختلف جوانبها السياسية والاجتماعية والإدارية، فرغم ما شهدته مصر من ازدهار اقتصادي كبير في بدايات الحكم الفاطمي، نتيجة الاستقرار السياسي، وقوة الجهاز الإداري وتطوّر النّشاط الزراعي والتجاري، إلاّ أنّ هذا الازدهار لم يستمر طويلاً، إذ بدأت عوامل الضعف تظهر تدريجيًا داخل بنية الدولة، لتتحول مع مرور الزمن إلى أزمات اقتصادية حادة أثرت بصورة مباشرة على المجتمع المصري[1].

وقد ارتبط الانهيار الاقتصادي في الدّولة الفاطمية بعدة عوامل متشابكة، كان في مقدمتها ضعف السلطة السياسية، وتفشي الفساد الإداري، واشتداد الصراعات بين الوزراء وقادة الجند، إلى جانب الانقسامات المذهبية التي ساهمت في زعزعة الاستقرار الداخلي، كما لعبت الظروف الطبيعية دورًا مهمًّا في تعميق هذه الأزمات، خاصّة اعتماد الاقتصاد المصري اعتمادًا شبه كامل على نهر النيل والزراعة، ممّا جعل أي اضطراب في مستوى الفيضان يؤدّي إلى أزمات اقتصادية خطيرة تنعكس آثارها على مختلف فئات المجتمع.

وقد ترتّب عن هذه الأوضاع تراجع النشاط الاقتصادي، وارتفاع الأسعار، وانتشار المجاعات، وتدهور قيمة العملة، إضافة إلى تزايد معاناة الطبقات الفقيرة، وهو ما أدّى في النهاية إلى اضطراب الحياة الاجتماعية، وظهور العديد من مظاهر الانحلال والفوضى داخل المجتمع المصري الفاطمي.

1. الأسباب السياسية والإدارية (الفساد الإداري، ضعف السلطة):

مثّلت العوامل السياسية والإدارية أحد أهمّ الأسباب التي أدّت إلى الانهيار الاقتصادي في مصر الفاطمية، حيث ارتبط استقرار الاقتصاد بدرجة قوة السلطة المركزية وقدرتها على ضبط الإدارة، وتنظيم موارد الدولة، وقد تميزت المرحلة الأولى من الحكم الفاطمي بالقوة والاستقرار، خاصة في عهد "المعز لدين الله" و"العزيز بالله" و"الحاكم بأمر الله"، فقد تمكّن الخلفاء من فرض هيبة الدولة، وتنظيم الإدارة، والسيطرة على الجيش، ممّا ساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وازدهار الزراعة والتجارة، غير أنّ هذا الوضع بدأ يتغيّر تدريجيًا مع ضعف الخلفاء في المراحل المتأخرة من الدولة، وازدياد نفوذ الوزراء وقادة الجند، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على مختلف مؤسسات الدولة[2].

وقد أدّى ضعف الخلفاء الفاطميين إلى فقدان السلطة المركزية هيبتها السياسية، فأصبح الخليفة مجرد رمز ديني وشكلي، في حين انتقلت السلطة الحقيقية إلى الوزراء الذين تحكموا في شؤون الدولة والإدارة، والمال والجيش، وقد ترتّب عن هذا الوضع كثرة المؤامرات والصراعات السياسية داخل القصر الفاطمي، حيث تنافس الوزراء على النفوذ

[1] – تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص21

[2] – حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، المرجع السابق، ص 312.

والسلطة، وأصبح كلّ وزير يسعى إلى تثبيت مركزه ولو على حساب استقرار الدولة، كما كثرت حوادث العزل والاغتيال بين الوزراء، وهو ما أدّى إلى اضطراب الإدارة وعدم استقرار الحكم[1].

وقد ساهم هذا الصراع السياسي في إنهاك خزينة الدولة، إذ كان الوزراء ينفقون أموالًا ضخمة من أجل شراء ولاء قادة الجيش وكبار الموظفين، كما كانوا يعتمدون على فرض الضرائب والمصادرات لتوفير الأموال اللازمة لدعم نفوذهم السياسي، وقد أدّى ذلك إلى زيادة الضغط على السّكان، خاصة الفلاحين والتجار، الذين أصبحوا يعانون من كثرة الضرائب والمكوس المفروضة عليهم[2].

ومن أخطر المشكلات التي واجهتها الدولة الفاطمية كذلك تضخم نفوذ الجند، وتعدد عناصر الجيش، فقد تكوّن الجيش الفاطمي من عناصر مختلفة شملت المغاربة، والأتراك، والسودان، والأرمن، وكان لكلّ فئة مصالحها الخاصة وطموحاتها السياسية، ومع ضعف السلطة المركزية تحولت هذه الفئات العسكرية إلى قوى متصارعة داخل الدولة، حيث اندلعت النزاعات بينها بصورة متكررة، خاصة بين الأتراك والسودان، الأمر الذي أدّى إلى اضطراب الأمن وانتشار الفوضى في البلاد[3].

وقد أثّرت هذه الصراعات العسكرية بشكل مباشر على الاقتصاد، حيث تعطّلت الزراعة نتيجة اضطراب الأمن في الريف، كما تراجعت التّجارة بسبب انتشار أعمال النهب وقطع الطرق، إضافة إلى ذلك، أصبحت خزينة الدّولة عاجزة عن دفع رواتب الجند بصورة منتظمة، ممّا دفع بعض الفرق العسكرية إلى مهاجمة السكان، ونهب الأسواق والاستيلاء على ممتلكات الناس بالقوة، ويذكر المقريزي أنّ بعض فترات العصر الفاطمي شهدت انهيارًا كاملًا للنظام الأمني، حتى أصبحت القاهرة والفسطاط عرضة للفوضى والسرقات بصورة متكررة[4].

كما لعب الفساد الإداري دورًا بالغ الخطورة في تعميق الأزمة الاقتصادية، إذ تفشّت الرشوة والمحسوبية داخل أجهزة الدولة، وأصبح تعيين الموظفين يتمّ في كثير من الأحيان على أساس الولاء والمصلحة الشخصية بدل الكفاءة والخبرة، وقد أدّى ذلك إلى تراجع كفاءة الإدارة وانتشار سوء التسيير المالي، خاصة في دواوين الخراج والضرائب[5].

وقد استغلّ كثير من الولاة والموظفين مناصبهم لتحقيق الثروة الشخصية، فقاموا بفرض ضرائب إضافية على السكان، واستغلوا حاجة الفلاحين والتجار لتحقيق أرباح غير مشروعة، كما انتشرت ظاهرة المصادرات، حيث كان

---

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 ه)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج2، المصدر السابق، ص 210.

[2]- محمد جمال الدين سرور، **الدولة الفاطمية في مصر**، المرجع السابق، ص 286.

[3]- أحمد السيد الصاوي، **مجاعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، ص99.

[4]- تقي الدين أحمد المقريزي، (ت 845ه)، **الخطط المقريزية**، ج2، المصدر السابق، ص 15.

[5]- أحمد بن علي القلقشندي (ت 821 ه)، ج3، المصدر السابق، ص 221.

الوزراء يلجؤون إلى مصادرة أموال الأغنياء والتجار لتغطية نفقات الدولة أو لزيادة ثرواتهم الخاصة، وهو ما أدّى إلى هروب رؤوس الأموال وتراجع النشاط التجاري[1].

ومن جهة أخرى، أدّى ضعف الرقابة الإدارية إلى انتشار الاحتكار والتلاعب بالأسعار، خاصة في فترات الأزمات والمجاعات، فقد استغلّ كبار التجار حاجة النّاس للمواد الغذائية فقاموا بتخزين السلع، ورفع أسعارها لتحقيق أرباح ضخمة، بينما عجزت الدّولة عن التدخّل لضبط الأسواق بسبب ضعف أجهزتها الإدارية، وقد تسبب ذلك في ارتفاع كبير في أسعار الحبوب والمواد الأساسية، الأمر الذي زاد من معاناة الطبقات الفقيرة[2].

كما انعكس ضعف الإدارة على نظام الري والزراعة، حيث أهملت الدولة صيانة الترع والجسور والقنوات المائية، ما أدّى إلى تراجع كفاءة الري وانخفاض الإنتاج الزراعي، ونظرًا لاعتماد الاقتصاد المصري بشكل أساسي على الزراعة، فقد كان أيّ اضطراب في هذا القطاع يؤدّي إلى نتائج كارثية على الاقتصاد كلّه، من ارتفاع الأسعار، ونقص الغذاء وتراجع موارد الدولة المالية[3].

وقد بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها خلال فترة الشدة المستنصرية في عهد الخليفة المستنصر بالله، والتي تعدّ من أخطر الأزمات التي عرفتها مصر في تاريخها الوسيط، فقد تزامنت الصراعات السياسية والعسكرية مع انخفاض مستوى فيضان النيل لعدة سنوات متتالية، ممّا أدّى إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وانتشار المجاعة، ويذكر المؤرخون أنّ أسعار المواد الغذائية ارتفعت بشكل جنوني، حتى أصبح عامة الناس عاجزين عن شراء الطعام، واضطر الكثير منهم إلى بيع ممتلكاتهم بأبخس الأثمان من أجل البقاء[4].

كما أدّت المجاعة إلى انتشار الأوبئة والأمراض، نتيجة سوء التغذية وتكدس الجثث في الطرقات، حيث عجزت الدولة عن مواجهة الأزمة بسبب ضعفها السياسي والإداري، وقد وصف المقريزي هذه الفترة وصفًا مأساويًا، مشيرًا إلى أنّ النّاس وصلوا إلى أكل الحيوانات الميتة من شدّة المجاعة[5].

وقد كان لهذه الأزمات الاقتصادية آثار اجتماعية خطيرة، فقد انتشر الفقر والتشرد، وازدادت معدلات السرقة والنهب، كما تفككت الروابط الاجتماعية نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية، وأصبح المجتمع المصري يعيش حالة من القلق والخوف وعدم الاستقرار، وهو ما ساهم في إضعاف الدولة الفاطمية، وتهيئة الظروف لسقوطها لاحقًا على يد صلاح الدين الأيوبي سنة 567هـ/1171م.

---

[1]- ابن تغري بردي (ت 874هـ)، **النجوم الزاهرة في أخبار في ملوك مصر والقاهرة**، ج5، المصدر السابق، ص 130.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص 52.

[3]- حسين مؤنس، **مصر ورسالتها**، مطبعة الإعتماد،القاهرة، 1947م، ص295.

[4]- محمد سهيل طقوش، **تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقية ومصر وبلاد الشام**، دار النفائس، بيروت، 2007 م، ص 341.

[5]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، المصدر السابق، ص 61.

2 . الأسباب الدينية (الصراعات المذهبية):

إلى جانب العوامل السياسية والإدارية، لعبت الصراعات المذهبية والدينية دورًا مهمًّا في تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في مصر الفاطمية، فقد قامت الدّولة الفاطمية على أساس عقائدي إسماعيلي شيعي، وسعت منذ تأسيسها إلى نشر المذهب الإسماعيلي، وترسيخ شرعية الخلافة الفاطمية في مواجهة الخلافة العباسية السنية، وقد أدّى هذا التوجه إلى ظهور انقسامات مذهبية داخل المجتمع المصري، الذي كان يغلب عليه المذهب السني، الأمر الذي خلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار داخل الدّولة[1].

وقد اعتمد الفاطميون على جهاز دعوي منظّم لنشر الفكر الإسماعيلي، حيث أنشؤوا مؤسسات دينية وتعليمية، تهدف إلى نشر العقيدة الفاطمية، مثل الجامع الأزهر الذي تحوّل إلى مركز رئيسي للدعوة الإسماعيلية، كما حرص الخلفاء الفاطميون على إظهار الطابع الشيعي للدولة من خلال الاحتفالات الرسمية، والمواكب الدينية، والخطب التي كانت تلقى باسم الخلفاء الفاطميين[2].

غير أنّ هذه السياسة أثارت معارضة قوية من قبل علماء أهل السنة، وكثير من فئات المجتمع المصري، الذين رفضوا الاعتراف بشرعية الدولة الفاطمية وعدّوها خارجة عن الخلافة العباسية، وقد أدّى هذا الرّفض إلى ظهور حالة من الانقسام المذهبي داخل المجتمع، حيث أصبحت مصر ساحة للصراع الفكري والسياسي بين السنة والشيعة[3].

كما ساهم الصراع بين الفاطميين والعباسيين في تعميق هذه الانقسامات، إذ لم يكن الصراع بين الطرفين سياسيًا فقط، بل كان صراعًا مذهبيًا وعقائديًا أيضًا، حيث حاول كلّ طرف إثبات أحقيته بالخلافة، وقيادة العالم الإسلامي، وقد استخدمت الدعاية الدينية والمذهبية كوسيلة لإضعاف الخصم، وكسب التأييد الشعبي، الأمر الذي زاد من حدة التوتر داخل المجتمع المصري[4].

وقد ترتب عن هذه الصراعات اضطرابات، وثورات متكررة داخل الدولة، حيث ظهرت حركات معارضة ذات طابع مذهبي وسياسي، ممّا أجبر الدولة على تخصيص جزء كبير من مواردها المالية لمواجهة هذه الاضطرابات، وتأمين السلطة، وقد أدّى ذلك إلى استنزاف خزينة الدولة، وتراجع الإنفاق على القطاعات الاقتصادية والخدمات العامة[5].

---

[1]- مصطفى غالب، الدعوة الإسماعيلية ، دار الأندلس، بيروت، 1965م، ص 154.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 854 هـ)، **المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج4، المصدر السابق، ص49.

[3]- حسن إبراهيم حسن، ج4، المرجع السابق، ص 355.

[4]- حسين مؤنس، **تاريخ المغرب وحضارته**، دار السعودية، جدة، 1990م ، ص 210.

[5]- محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص 301.

كما أثّرت الانقسامات المذهبية على الجهاز الإداري للدولة، حيث أصبح الانتماء المذهبي أحيانًا معيارًا في التعيين داخل بعض المناصب، ما أدّى إلى إقصاء بعض الكفاءات الإدارية والعلمية، وقد انعكس ذلك على كفاءة الإدارة وتسيير شؤون الدولة، خاصة في الفترات التي اشتدت فيها الصراعات السياسية والمذهبية[1].

وقد ساهم التعصب المذهبي في إضعاف الوحدة الاجتماعية داخل المجتمع المصري، حيث ظهرت حالة من التوتر بين مختلف فئات المجتمع، الأمر الذي أثّر على العلاقات الاجتماعية والاستقرار الداخلي، وقد انعكس هذا الوضع بصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي، حيث تراجعت الحركة التجارية في بعض الفترات نتيجة الاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني[2].

وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة الفاطمية، حيث أصبح المجتمع المصري يعيش حالة من الانقسام والتدهور الاقتصادي، وهو ما ساهم في إضعاف الدولة وفقدانها قدرتها على مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية.

المبحث الثاني: مظاهر الانهيار الاقتصادي في مصر الفاطمية:

شهدت مصر الفاطمية في المراحل المتأخرة من حكم الدولة سلسلة من الأزمات الاقتصادية الحادة التي عكست بوضوح حجم التدهور الذي أصاب مؤسسات الدولة السياسية والإدارية والمالية، وقد ظهرت مظاهر هذا الانهيار في عدّة صور، تمثّلت في الأزمات المالية الخانقة، وتراجع موارد الدولة، وارتفاع الضرائب، وانتشار المصادرات والاستدانة، إضافة إلى تدهور قيمة العملة، واحتكار التجار للسلع الأساسية، وقد انعكست هذه الأوضاع بصورة مباشرة على الحياة الاجتماعية، حيث انتشرت المجاعات والفقر والأوبئة، وتزايدت معاناة السكان بشكل غير مسبوق.

ولم تكن هذه الأزمات مجرد أحداث عابرة، بل كانت نتيجة تراكم طويل من الاضطرابات السياسية والصراعات العسكرية وسوء الإدارة، إلى جانب الكوارث الطبيعية التي عرفتها مصر خلال بعض فترات العصر الفاطمي، خاصة انخفاض مستوى فيضان النيل، وقد أدّى تداخل هذه العوامل إلى انهيار النظام الاقتصادي بصورة تدريجية، ممّا أضعف الدولة وهيأ الظروف لسقوطها في النهاية.

المطلب الأول: الأزمات المالية والشدة المستنصرية:

تُعدّ الشدة المستنصرية من أعظم الكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها مصر في العصر الإسلامي الوسيط، وقد أصبحت مثالًا واضحًا على خطورة التداخل بين الأزمات السياسية والاقتصادية والطبيعية في إضعاف الدولة وانهيار المجتمع، وقد وقعت هذه الأزمة خلال حكم الخليفة الفاطمي المستنصر بالله (427هـ-487هـ /

[1]- عبد المنعم ماجد، **نظم الدولة الفاطمية في مصر**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط3، 1985م، ص 172.

[2]- محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 352.

1036م- 1094م)، واستمرت قرابة سبع سنوات متتالية، حتى تحولت مصر خلالها إلى ساحة للفوضى، والمجاعة والانهيار الاجتماعي الشامل[1].

وقد جاءت هذه الأزمة نتيجة تراكمات طويلة من الضعف السياسي والإداري الذي أصاب الدولة الفاطمية في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، حيث بدأت سلطة الخلفاء تتراجع تدريجيًا لصالح الوزراء وقادة الجند، وأصبحت الدولة عاجزة عن التحكم في الجيش والإدارة والمالية العامة، ما أدّى إلى كثرة الفتن والصراعات بين الفرق العسكرية، خاصة بين الأتراك والسودان، حيث تنافست هذه الفئات على النفوذ والسيطرة على الحكم، الأمر الذي أدّى إلى اضطراب الأمن وانهيار سلطة الدولة المركزية.[2]

ويذكر المقريزي أنّ الجند أصبحوا يتدخّلون في شؤون الحكم بصورة مباشرة، بل وصل الأمر إلى نهب الأموال العامّة، والاستيلاء على ممتلكات الناس، كما تحولت القاهرة والفسطاط إلى ساحات للصراع المسلح بين الفرق العسكرية المختلفة. وقد أدّى ذلك إلى تعطيل النشاط الاقتصادي والزراعي والتجاري، لأنّ الناس فقدوا الأمن والاستقرار، وأصبحوا يعيشون في حالة خوف دائم من أعمال السلب والنهب[3].

ومن العوامل الأساسية التي فاقمت الأزمة أيضًا انخفاض مستوى فيضان نهر النيل لعدة سنوات متتالية، وهو ما أدى إلى كارثة زراعية حقيقية، نظرًا لاعتماد الاقتصاد المصري بصورة شبه كاملة على الزراعة، فقد كانت الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الفاطمي، وأي انخفاض في مياه النيل كان يؤدي مباشرة إلى تراجع الإنتاج الزراعي، خاصة إنتاج الحبوب التي تمثل الغذاء الرئيسي للسكان[4].

وقد أدّى انخفاض الفيضان إلى بوار مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، كما هلكت المحاصيل بسبب نقص المياه، الأمر الذي تسبب في حدوث مجاعة شملت مختلف أنحاء مصر، ويذكر ابن تغري بردي أنّ القرى المصرية تعرضت للخراب نتيجة عجز الفلاحين عن زراعة أراضيهم، كما هجر كثير من السكان مناطقهم بحثًا عن الطعام والأمن[5].

---

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق،ص 44.

[2]- حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 366.

[3]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ) **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج2، المصدر السابق، ص 255.

[4]- حسين مؤنس، **مصر ورسالتها**، المرجع السابق، ص 301.

[5]- ابن تغري بردي (ت 874هـ)، ج5، المصدر السابق، ص 148.

ومع تراجع الإنتاج الزراعي بدأت أسعار المواد الغذائية ترتفع بصورة كبيرة، حتى أصبحت الحبوب نادرة في الأسواق، وقد وصف المقريزي هذه المرحلة وصفًا دقيقًا، حيث أشار إلى أنّ سعر أردب القمح ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة، وعجز عامة الناس عن شراء الطعام، ما أدّى إلى انتشار الجوع بين مختلف طبقات المجتمع[1].

كما أدّت الأزمة إلى انهيار الحياة الاقتصادية داخل المدن، خاصة القاهرة والفسطاط، حيث تعطلت الأسواق وقلّت حركة البيع والشراء نتيجة ندرة السلع وارتفاع أسعارها، وقد تراجعت التجارة الداخلية والخارجية بسبب اضطراب الأمن وكثرة الفتن، كما فقد التجار الثقة في الأسواق المصرية نتيجة حالة الفوضى التي عمّت البلاد[2].

ومن النتائج الخطيرة للشدة المستنصرية انتشار المجاعة بصورة مرعبة داخل المجتمع المصري، حتى إنّ المؤرخين وصفوا هذه الفترة بأنها من أبشع المجاعات التي عرفتها مصر عبر تاريخها، ويذكر المقريزي أن الناس اضطروا إلى أكل الحيوانات الميتة والكلاب والقطط بسبب شدة الجوع[3].

كما انتشرت الأوبئة والأمراض بصورة واسعة نتيجة سوء التغذية، وتكدس الجثث في الطرقات، حيث عجزت الدولة عن دفن الموتى أو تقديم أي نوع من المساعدة للسكان، وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد السكان بشكل كبير، خاصة في المناطق الفقيرة والريفية التي كانت الأكثر تضررًا من المجاعة[4].

ويشير السيوطي إلى أنّ الشدة المستنصرية لم تكن مجرد أزمة غذائية، بل كانت انهيارًا شاملًا أصاب جميع مظاهر الحياة في مصر، حيث تعطلت مؤسسات الدولة، وتوقفت حركة الاقتصاد، وانتشرت الفوضى والجريمة، كما فقدت الدولة قدرتها على حماية السكان أو توفير الحد الأدنى من الاستقرار[5].

ومن مظاهر الانهيار المالي خلال هذه الفترة عجز خزينة الدولة عن دفع رواتب الجند والموظفين، مما دفع الفرق العسكرية إلى نهب الأسواق ومهاجمة السكان للحصول على الأموال والغذاء بالقوة، وقد أدى ذلك إلى زيادة معاناة الناس وانتشار أعمال العنف بصورة كبيرة[6].

---

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص 57.

[2]- محمد جمال الدين سرور، **الدولة الفاطمية في مصر**، المرجع السابق، ص 314.

[3]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، المصدر السابق، ص 61.

[4]- جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، ج2، المصدر السابق، ص 24.

[5] - نفسه، ص 26.

[6]- حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ج4، ص 370.

كما اضطرّ الخليفة المستنصر بالله إلى بيع كثير من ممتلكات القصر الفاطمي لتوفير الأموال اللازمة لتسيير شؤون الدولة، ويذكر المؤرخون أنّ القصر الفاطمي الذي كان يُعدّ من أغنى قصور العالم الإسلامي تعرّض للنهب والتفكيك، حيث بيعت الجواهر والحلي والأثاث الثمين وحتى بعض مقتنيات الخلفاء الشخصية[1].

ولم يقتصر الأمر على الأموال والمقتنيات، بل امتدّ إلى المكتبات الفاطمية التي كانت تضمّ آلاف الكتب والمخطوطات النادرة، فقد تعرضت هذه المكتبات للنهب والحرق والتخريب خلال سنوات الفوضى، ممّا أدّى إلى ضياع تراث علمي وثقافي ضخم كان يمثّل إحدى مظاهر الحضارة الفاطمية في مصر[2].

وقد انعكست هذه الأوضاع بصورة مباشرة على الحياة الاجتماعية، حيث ازداد الفقر بين السكان، وانتشرت ظاهرة التسول، كما تفككت الروابط الاجتماعية بسبب الجوع والخوف والفوضى، وأصبحت كثير من الأسر عاجزة عن توفير الطعام أو المأوى[3].

كما أدّت الأزمة إلى ارتفاع معدلات الجريمة بصورة كبيرة، حيث انتشرت السرقة وقطع الطرق والقتل، نتيجة انهيار النظام الأمني وعجز الدولة عن فرض سلطتها. وقد أصبحت بعض مناطق القاهرة والفسطاط خارجة عن سيطرة الدولة، وتحولت إلى بؤر للفوضى والعنف[4].

وقد استمرّت هذه الأوضاع المتدهورة حتى سنة 466هـ/1074م، عندما استدعى الخليفة "المستنصر بالله" الوزير "بدر الجمالي" من "عكا" لإنقاذ الدولة من الانهيار، وقد تمكّن "بدر الجمالي" من إعادة الأمن والاستقرار، حيث قضى على الفتن العسكرية، وأعاد تنظيم الجيش والإدارة، وعمل على إصلاح النظام المالي وإعادة هيبة الدولة[5].

كما قام بدر الجمالي بإصلاح الترع والجسور وتنظيم شؤون الري، ممّا ساعد على استعادة النّشاط الزراعي تدريجيًا، كما عمل على تأمين الطرق والأسواق، الأمر الذي ساهم في عودة الحركة التجارية واستقرار الأوضاع الاقتصادية نسبيًا[6].

---

[1]- عز الدين علي بن محمد ابن الأثير، (ت 630 هـ)، **الكامل في التاريخ، ج9**، تحقيق، عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي ،بيروت، 1997، ص 98.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **الخطط المقريزية**، ج2، المصدر السابق، ص 18.

[3]- ابن تغري بردي (ت874 هـ)، ج5، المصدر السابق، ص 151.

[4]- محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 344.

[5]- السيد عبد العزيز سالم، **تاريخ مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي**، المرجع السابق، ص 251.

[6]- عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ص 185.

وقد مثّلت الشدة المستنصرية نقطة تحول خطيرة في تاريخ الدولة الفاطمية، إذ كشفت حجم الضعف الذي أصاب مؤسسات الدولة، وأظهرت مدى ارتباط الاستقرار الاقتصادي بالاستقرار السياسي والأمني، كما بيّنت خطورة اعتماد الاقتصاد المصري على الزراعة وحدها، وتأثره المباشر بفيضان النيل والظروف الطبيعية[1].

المطلب الثاني: المصادرات والفروض والاستدانة:

شكّلت المصادرات والفروض المالية والاستدانة من أبرز المظاهر التي عكست حجم الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الدولة الفاطمية في مراحلها المتأخرة، حيث لجأت السلطة إلى هذه الوسائل الاستثنائية نتيجة العجز المتزايد في خزينة الدولة وتراجع مواردها المالية، وقد ارتبطت هذه السياسات بضعف الإدارة وكثرة النفقات العسكرية وتراجع النشاط الاقتصادي، الأمر الذي دفع الدولة إلى البحث عن مصادر سريعة للأموال مهما كانت آثارها على المجتمع والاقتصاد[2].

وقد انتشرت ظاهرة المصادرات بشكل واسع خلال فترات الضعف السياسي، خاصة في عهد الخلفاء المتأخرين الذين فقدوا السيطرة على الوزراء وقادة الجيش، وكانت المصادرة تتم غالبًا من خلال الاستيلاء على أموال كبار التجار والأعيان والموظفين بحجة دعم خزينة الدولة أو مواجهة الأزمات المالية، غير أنّ هذه العمليات كانت تتم بصورة تعسفية ودون أي ضمانات قانونية[3].

ويذكر المقريزي أنّ الوزراء كانوا يلجؤون أحيانًا إلى تلفيق التهم للأثرياء والتجار من أجل الاستيلاء على أموالهم وممتلكاتهم، كما كانت المصادرات تُستخدم أداةً لتصفية الخصوم السياسيين أو لمعاقبة المعارضين، وقد أدّى ذلك إلى انتشار الخوف بين الناس وفقدان الثقة في السلطة، خاصة بين الفئات الاقتصادية التي كانت تمثل لبنة للنشاط التجاري[4].

كما أدّت المصادرات إلى هروب رؤوس الأموال وتراجع الاستثمارات التجارية، حيث أصبح التجار يخفون أموالهم أو يمتنعون عن توسيع نشاطهم الاقتصادي خوفًا من مصادرتها من طرف الدولة، وقد انعكس ذلك بصورة سلبية على الأسواق المصرية، خاصة في القاهرة والإسكندرية والفسطاط، حيث تراجعت حركة التجارة وقلّ تداول السلع داخل الأسواق[5].

---

[1]- حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 309.

[2]- محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص 320.

[3]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **الخطط المقريزية**، ج2، المصدر السابق، ص 31.

[4]- تقي الدين أحمد المقريزي (845 هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص 73.

[5]- محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 349.

إلى جانب المصادرات لجأت الدولة إلى فرض ضرائب إضافية ومكوس جديدة على السكان، من أجل تغطية العجز المالي المتزايد، وقد شملت هذه الضرائب مختلف الأنشطة الاقتصادية، سواء الزراعة أو التجارة أو الحرف والصناعات، الأمر الذي زاد من معاناة السكان في ظلّ تدهور الظروف الاقتصادية[1]، وقد أثقلت هذه الضرائب كاهل الفلاحين بصورة خاصة، حيث اضطر كثير منهم إلى ترك أراضيهم بسبب عجزهم عن دفع الضرائب والخراج، كما أدى ذلك إلى انخفاض المساحات المزروعة وتراجع الإنتاج الزراعي، الأمر الذي ساهم في تعميق الأزمة الاقتصادية وزيادة ندرة المواد الغذائية[2].

وانعكست الضرائب والمكوس على النّشاط التجاري، حيث قام التجار برفع أسعار السلع لتعويض ما يدفعونه من ضرائب، ممّا أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معاناة الطّبقات الفقيرة، وقد أصبحت الأسواق تعاني من الركود نتيجة ضعف القدرة الشرائية للسكان وانتشار الفقر بين عامة الناس[3].

ومع تفاقم الأزمة المالية، اضطرت الدولة الفاطمية إلى اللجوء إلى الاستدانة من كبار التجار والأثرياء وأصحاب النفوذ المالي، حيث كانت تستدين الأموال مقابل منح امتيازات سياسية أو اقتصادية للدائنين، وقد عكست هذه السياسة حالة الإفلاس التي وصلت إليها خزينة الدولة خلال فترات المجاعات والاضطرابات العسكرية[4].

غير أنّ الاستدانة ساهمت في زيادة نفوذ كبار التجار داخل الدولة، حيث أصبحوا يتحكمون في بعض الجوانب الاقتصادية والمالية مقابل تقديم القروض للسلطة، كما أدّى ذلك إلى تراجع هيبة الدولة المركزية، وتحوّل بعض الفئات الاقتصادية إلى قوى مؤثرة داخل المجتمع الفاطمي[5].

وقد ترتّب عن هذه السياسات المالية آثار اجتماعية خطيرة، حيث ازداد الفقر وانتشرت البطالة والتسول، كما اتّسعت الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء، ففي الوقت الذي تمكن فيه كبار التجار وأصحاب النفوذ من الحفاظ على ثرواتهم أو زيادتها، كانت غالبية السكان تعاني من الجوع وارتفاع الأسعار وسوء الأحوال المعيشية[6].

---

[1]- الأسعد ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، المصدر السابق، ص 122.

[2]- حسن إبراهيم حسن، ج4، المرجع السابق، ص 377.

[3]- أحمد بن علي القلقشندي (ت821 هـ)، ج3، المصدر السابق، ص 240.

[4]- عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ص 190.

[5]- محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص 325.

[6]- السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 263.

كما ساهمت هذه الأوضاع في انتشار الجريمة والاضطرابات الاجتماعية، نتيجة عجز كثير من الناس عن توفير احتياجاتهم الأساسية، وقد أصبحت بعض الفئات الاجتماعية تعيش في حالة من البؤس الشديد، الأمر الذي انعكس على استقرار المجتمع المصري خلال أواخر العصر الفاطمي[1].

[1]- حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 315.

المطلب الثالث: انخفاض مكانة العملة في التجارة واحتكار التجار:

يُعدّ اضطراب النّظام النقدي، وتدهور قيمة العملة من أبرز المظاهر التي عكست حالة الانهيار الاقتصادي التي عرفتها الدولة الفاطمية في مراحلها المتأخرة، إذ ارتبط استقرار الحياة الاقتصادية في أيّ دولة بمدى قوة نظامها النقدي وثقة الناس بعملتها، وقد كانت الدولة الفاطمية في بداياتها تمتلك نظامًا نقديًا قويًا ومتماسكًا، حيث عُرفت الدنانير الفاطمية بجودتها العالية ونقاء معدنها، الأمر الذي جعلها من أكثر العملات تداولًا داخل العالم الإسلامي، خاصة في مناطق التجارة الممتدة بين مصر والمغرب والحجاز وبلاد الشام[1].

وقد اهتمّ الخلفاء الفاطميون الأوائل بتنظيم سكّ العملة والمحافظة على قيمتها، لأنّ العملة كانت تمثّل أحد مظاهر سيادة الدولة، وهيبتها السياسية والاقتصادية، ولذلك حرص الفاطميون على صك دنانير ذهبية ذات وزن ثابت وجودة عالية، ممّا ساعد على انتشارها في الأسواق التجارية الدولية، خاصّة مع ازدهار التجارة البحرية عبر البحر الأحمر والبحر المتوسط[2].

غير أنّ هذا الاستقرار النقدي بدأ يتراجع تدريجيًا مع اشتداد الأزمات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الدّولة خلال القرن الخامس الهجري، حيث أدّى ضعف السلطة المركزية، وكثرة الفتن العسكرية إلى اضطراب النظام المالي وتراجع موارد الدولة، وقد انعكس هذا الوضع بصورة مباشرة على العملة الفاطمية، إذ أصبحت الدولة عاجزة عن الحفاظ على قيمة النقد واستقراره[3].

وقد لجأت الدولة في بعض الفترات إلى تخفيض نسبة الذهب والفضة في العملات من أجل سك كميات أكبر من النقود لمواجهة العجز المالي المتزايد، وهي سياسة أدّت إلى فقدان العملة لقيمتها الحقيقية، ويشير الباحث أحمد عبد الرازق إلى أنّ هذا التلاعب بمعدن العملة تسبّب في تراجع الثقة بالدينار الفاطمي، خاصّة في الأسواق التجارية الكبرى التي كانت تعتمد على استقرار النقد في عمليات البيع والشراء[4].

كما ساهمت الفوضى السياسية في انتشار أنواع متعدّدة من العملات داخل الأسواق المصرية، حيث دخلت عملات أجنبية ومغشوشة إلى التداول نتيجة ضعف الرقابة الحكومية، الأمر الذي أدّى إلى اضطراب المعاملات التجارية، وقد أصبح التجار يتعاملون بحذر مع العملات المتداولة، خوفًا من انخفاض قيمتها أو اكتشاف غشّها، وهو ما انعكس سلبًا على حركة التجارة والأسواق[5].

---

[1]- محمد جمال الدين السرور ، المرجع السابق، ص225.

[2]- نفسه، ص231.

[3]- علي إبراهيم حسن، **التاريخ الإسلامي العام: العصر الفاطمي**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1980م، ص 241.

[4] - عبد المنعم ماجد ، المرجع السابق، ص142.

[5]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة** ، المصدر السابق، ص 20 .

وقد ترتّب عن تدهور قيمة العملة ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية، لأنّ التجار كانوا يعمدون إلى رفع الأسعار من أجل تعويض خسائرهم الناتجة عن انخفاض قيمة النقد، كما أدّى ضعف العملة إلى تراجع القدرة الشرائية للسكّان، خاصّة الطبقات الفقيرة ومتوسطة الحال، التي أصبحت عاجزة عن توفير احتياجاتها الأساسية نتيجة الغلاء المستمر[1].

ويشير عبد الرحمن زكي في دراسته حول النقود الإسلامية إلى أنّ التضخم الذي عرفته مصر الفاطمية في أواخر عهدها لم يكن ناتجًا فقط عن قلّة السلع، بل كان مرتبطًا كذلك بانخفاض قيمة العملة وفقدانها للاستقرار، حيث أصبحت الأسعار تتغير بصورة متواصلة تبعًا لتقلب قيمة النقد[2].

وقد أدّى اضطراب النظام النقدي إلى إضعاف النّشاط التجاري داخل الأسواق المصرية، حيث فقد التجار الثقة في المعاملات المالية، وأصبح كثير منهم يفضّل الاحتفاظ بالذهب والفضة بدل تداولها داخل الأسواق، كما لجأ بعض التجار إلى المقايضة أو إلى استعمال العملات الأجنبية الأكثر استقرارًا، الأمر الذي ساهم في تراجع مكانة الدينار الفاطمي داخل التجارة الإقليمية[3].

كما انعكس ضعف العملة على التجارة الخارجية، إذ فقدت مصر تدريجيًا جزءًا من مكانتها التجارية نتيجة اضطراب نظامها النقدي وعدم استقرار أوضاعها الاقتصادية، وتراجعت حركة التبادل التجاري مع المراكز التجارية الكبرى في العالم الإسلامي، خاصة بعد أن أصبحت الأسواق المصرية تعاني من الغلاء وعدم استقرار الأسعار[4].

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، ظهرت ظاهرة احتكار التجار للسلع الأساسية، خاصة الحبوب والمواد الغذائية التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لغذاء السكان، وقد استغل كبار التجار وأصحاب المخازن ضعف السلطة المركزية وغياب الرقابة على الأسواق، فقاموا بتخزين السلع، ومنعها من التداول قصد رفع أسعارها وتحقيق أرباح ضخمة[5].

وقد انتشرت ظاهرة الاحتكار بشكل واضح خلال فترات المجاعات والأزمات الاقتصادية، خاصة أثناء الشدة المستنصرية، حيث تحكم كبار التجار في كميات الحبوب الموجودة داخل الأسواق، ما أدّى إلى ارتفاع أسعارها بصورة

---

[1]- عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ص155.

[2]- عبد الرحمن زكي، **النقود العربية الإسلامية واثرها في الحضارة**، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1967م، ص ص 122 - 123.

[3]- أحمد عبد الرزاق أحمد ، **النقود الاسلامية في مصر في العصر الفاطمي**، الهيئة المصرية، القاهرة، 1999م، ص178.

[4]- سمر النمر، **النظم الاقتصادية في مصر الفاطمية**، دار عمان ، عمان، 2002م ، ص ص 189 – 190.

[5]- أحمد مختار العبادي، **في التاريخ العباسي والفاطمي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1995م، ص 188.

جنونية، ويذكر المقريزي أنّ بعض التجار كانوا يخفون الغلال داخل المخازن لفترات طويلة، ثم يطرحونها في الأسواق بكميات قليلة للتحكم في الأسعار وزيادة أرباحهم[1].

كما أدّى الاحتكار إلى زيادة معاناة عامة السكان، خاصة الفقراء الذين أصبحوا غير قادرين على شراء المواد الغذائية بسبب ارتفاع أسعارها، وقد ساهم ذلك في اتساع الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع المصري، حيث ازدادت ثروة كبار التجار والمحتكرين، في حين غرقت غالبية السكان في الفقر والجوع[2].

ولم يكن الاحتكار مقتصرًا على الحبوب فقط، بل شمل كذلك بعض السلع الضرورية الأخرى مثل الزيت والسكر والنسيج، فقد تحكّم كبار التجار في أسعار هذه المنتجات مستغلين حاجة الناس إليها، وقد أدّى ذلك إلى اضطراب الأسواق، وفقدان التوازن الاقتصادي داخل المجتمع[3].

كما ساعد ضعف جهاز الحسبة في انتشار هذه الظاهرة، إذ أصبحت الدولة عاجزة عن مراقبة الأسواق أو معاقبة المحتكرين بسبب تراجع سلطتها السياسية والإدارية، وقد أشار حسين مؤنس إلى أنّ وظيفة المحتسب فقدت كثيرًا من فعاليتها خلال المراحل الأخيرة من الدولة الفاطمية، وهو ما ساهم في انتشار الغش والاحتكار، والتلاعب بالأسعار داخل الأسواق المصرية[4].

ومن النتائج الخطيرة لاحتكار التجار زيادة حالة الاحتقان الاجتماعي داخل المجتمع المصري، حيث تصاعد غضب السكان تجاه التجار والأثرياء الذين استغلوا الأزمات لتحقيق الأرباح، وقد أدّى ذلك أحيانًا إلى وقوع اضطرابات شعبية، وأعمال نهب استهدفت بعض الأسواق والمخازن التجارية خلال فترات المجاعة والفوضى[5].

كما ساهم الاحتكار في تعميق الأزمة الاقتصادية، لأنّ ارتفاع الأسعار المستمر أدّى إلى ضعف القدرة الشرائية وتراجع حركة البيع والشراء داخل الأسواق، وهو ما انعكس على النشاط التجاري بصورة عامة، وأصبحت الأسواق المصرية تعاني من الركود والاضطراب نتيجة فقدان التوازن بين العرض والطلب[6].

---

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص 75.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**،ج1، المصدر السابق، ص172

[3] - عبد المنعم سلطان، **تاريخ مصر الإقتصادي في العصر الفاطمي**، دار المعارف، القاهرة، 1992م، ص246.

[4]- حسين مؤنس، **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، دار الرشاد، القاهرة، 1984م، ص 266.

[5]- محمد جمال الدين سرور، **دراسات في تاريخ الدولة الفاطمية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978م، ص 229.

[6]- السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 278.

وقد أثّرت هذه الأوضاع كذلك على الفلاحين والمنتجين الصغار، إذ اضطرّ كثير منهم إلى بيع محاصيلهم لكبار التجار بأثمان منخفضة بسبب حاجتهم إلى المال، في حين كان المحتكرون يعيدون بيع هذه السلع بأسعار مرتفعة داخل المدن، وقد ساهم ذلك في تركيز الثروة التجارية على يد فئة محدودة من التجار والسماسرة[1].

ويبدو واضحًا أنّ تدهور النظام النقدي وانتشار الاحتكار لم يكونا مجرد ظاهرتين اقتصاديتين معزولتين، بل كانا نتيجة مباشرة لحالة الضعف السياسي والإداري التي عرفتها الدولة الفاطمية في أواخر عهدها، فقد أدّى غياب الاستقرار السياسي، وضعف الرقابة الحكومية إلى اضطراب الأسواق، وفقدان الثقة في العملة، كما سمح لفئة من التجار بالتحكم في المواد الأساسية، واستغلال حاجة السكان لتحقيق الأرباح[2].

وبذلك يمكن القول أنّ انخفاض مكانة العملة، واحتكار التّجار شكّلا أحد أخطر مظاهر الانهيار الاقتصادي في مصر الفاطمية، حيث ساهم هذان العاملان في ارتفاع الأسعار، وتعميق الفوارق الاجتماعية، وزيادة معاناة السكان، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل الدولة.

المبحث الثالث: الكوارث والأزمات الطبيعية:

شكّلت الكوارث والأزمات الطبيعية أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في تفاقم الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في مصر خلال العصر الفاطمي، إذ كان الاقتصاد المصري يعتمد بصورة رئيسية على الزراعة المرتبطة بنهر النيل ومواسم فيضانه، ولذلك فإنّ أي اضطراب طبيعي، سواء تمثل في انخفاض مياه النيل أو انتشار الأوبئة أو حدوث المجاعات، كان ينعكس مباشرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد واجهت الدولة الفاطمية خلال مراحل مختلفة من تاريخها عددًا من الكوارث الطبيعية التي أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وانتشار الغلاء، وتعطل التجارة، إضافة إلى ظهور الأزمات الصحية والاجتماعية، كما ساهم ضعف الإدارة وغياب الاستقرار السياسي في تعميق آثار هذه الكوارث، إذ عجزت الدولة في كثير من الأحيان عن مواجهة الأزمات أو الحد من نتائجها السلبية على السكان.

المطلب الأول: الكوارث الطبيعية:

تعرّضت مصر خلال العصر الفاطمي إلى مجموعة من الكوارث الطبيعية التي أثرت بصورة مباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكان من أبرزها المجاعات، والأوبئة، والجفاف، إضافة إلى بعض الكوارث المرتبطة باضطراب

[1]- راشد البراوي، **حالة مصر الإقتصادية في عهد الفاطميين**، النهضة المصرية ، القاهرة، 1948م، ص138.

[2]- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 249.

النظام البيئي والزراعي، وقد ارتبطت هذه الكوارث بطبيعة البيئة المصرية التي تعتمد بشكل أساسي على مياه النيل والزراعة، الأمر الذي جعل المجتمع المصري شديد التأثر بأي تغير طبيعي يطرأ على مستوى المياه أو المناخ[1].

وقد كانت المجاعات من أخطر الكوارث التي عرفتها مصر الفاطمية، إذ تكررت في عدة فترات نتيجة انخفاض مستوى الفيضان أو اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية، وكانت المجاعة لا تعني فقط نقص الغذاء، بل كانت تؤدّي إلى انهيار شامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترتفع الأسعار بصورة كبيرة، وتختفي المواد الغذائية من الأسواق، ويصبح السكان عاجزين عن توفير قوتهم اليومي[2].

ويذكر المؤرخون أن بعض المجاعات التي عرفتها مصر خلال العصر الفاطمي كانت من الشدة بحيث دفعت الناس إلى بيع ممتلكاتهم، وأثاثهم للحصول على الطعام، كما اضطرّ كثير من السكان إلى الهجرة من القرى نحو المدن أو إلى مناطق أخرى أكثر أمنًا وغذاءً، وقد أدّى ذلك إلى تراجع النشاط الزراعي بسبب هجرة الفلاحين، وخراب القرى الزراعية.

ومن أخطر الكوارث التي صاحبت المجاعات انتشار الأوبئة والأمراض، إذ كانت المجاعة تؤدي إلى ضعف أجسام السكان بسبب سوء التغذية، ممّا يجعلهم أكثر عرضة للأمراض الفتاكة، كما ساهمت قلة النظافة وتكدس الجثث في الطرقات خاصة خلال فترات الشدة، في انتشار الأوبئة بصورة واسعة داخل المدن والقرى.

وقد أشار ابن إياس والمقريزي إلى أنّ الأمراض كانت تنتشر بسرعة كبيرة خلال فترات المجاعة، حيث كان الناس يموتون بأعداد كبيرة دون أن تتمكن الدولة من تقديم الرعاية الصحية أو حتى دفن الموتى بشكل منتظم، كما أنّ ضعف الجهاز الإداري وغياب الإمكانيات المالية للدولة ساهم في تفاقم الأزمة الصحية داخل المجتمع المصري[3].

كما عرفت مصر خلال العصر الفاطمي بعض الكوارث المرتبطة بانتشار الجراد، الذي كان يتلف المحاصيل الزراعية، ويقضي على مساحات واسعة من الأراضي المزروعة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وزيادة ندرة الحبوب داخل الأسواق، ممّا ساهم في ارتفاع الأسعار، وانتشار الغلاء[4].

إلى جانب ذلك، تعرّضت بعض المناطق الزراعية إلى العواصف والرياح الشديدة التي كانت تؤثر على المحاصيل الزراعية، خاصة في مناطق الدلتا والصعيد، وقد أدّت هذه الظروف الطبيعية إلى إتلاف المزروعات، وإضعاف الإنتاج الزراعي، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاقتصاد الفاطمي القائم أساسًا على الزراعة والخراج[5].

---

[1]- ياقوت الحموي (ت 626 هـ)، **معجم البلدان**، ج5، المصدر السابق، ص334.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص 48.

[3]- ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ج1، المصدر السابق، ص 55.

[4]-ابن التغري البردي (ت 874هـ)، ج2، المصدر السابق، ص84.

[5]- جلال الدين السيوطي، ج2، المصدر السابق، ص171.

كما ساهمت الكوارث الطبيعية في اضطراب الحركة التجارية داخل البلاد، حيث كانت المجاعات والأوبئة تؤدي إلى تراجع النشاط التجاري بسبب نقص السلع وارتفاع الأسعار، وانتشار الخوف بين السكان، ما انعكس على الأسواق الداخلية والخارجية، حيث فقدت مصر في بعض الفترات جزءًا من نشاطها التجاري نتيجة الأزمات الطبيعية والاقتصادية المتلاحقة، ومن النتائج الخطيرة للكوارث الطبيعية كذلك تراجع موارد الدولة المالية، لأن انخفاض الإنتاج الزراعي كان يؤدي إلى نقص عائدات الضرائب والخراج، وهو ما يزيد من ضعف خزينة الدولة وعجزها عن مواجهة الأزمات، وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى لجوء الدولة إلى فرض ضرائب إضافية أو مصادرة أموال التجار، والأعيان لتعويض النقص المالي[1].

وقد كشفت هذه الكوارث عن مدى هشاشة الاقتصاد الفاطمي واعتماده الكبير على العوامل الطبيعية، خاصة نهر النيل والزراعة، كما أظهرت ضعف قدرة الدولة على إدارة الأزمات، ومواجهة الكوارث في الفترات التي عرفت اضطرابات سياسية وإدارية[2].

المطلب الثاني: قصور ماء النيل:

كان نهر النيل يمثّل أساس الحياة الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي، إذ اعتمدت الزراعة المصرية بصورة شبه كاملة على مياه النيل وفيضانه السنوي، ولذلك فإنّ أيّ انخفاض أو اضطراب في مستوى مياه النيل كان يؤدّي مباشرة إلى أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة، نظرًا لارتباط الزراعة والإنتاج الغذائي والموارد المالية للدولة بهذا النهر[3].

وقد عرفت مصر خلال العصر الفاطمي عدّة فترات انخفض فيها مستوى فيضان النيل بصورة ملحوظة، وهو ما أدّى إلى حدوث نقص كبير في المياه المخصّصة للري، وقد ترتّب عن ذلك بوار مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، خاصة في مناطق الدلتا والصعيد، نتيجة عدم وصول المياه الكافية إلى الحقول الزراعية.

ويذكر المقريزي أنّ انخفاض مياه النيل كان يؤدّي مباشرة إلى تراجع إنتاج الحبوب، خاصة القمح والشعير، اللذين كانا يمثلان الغذاء الأساسي للسكان،كما كانت الدّولة تعتمد على الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية كمصدر رئيسي لخزينتها المالية، ولذلك فإنّ تراجع الإنتاج الزراعي كان ينعكس سلبًا على موارد الدولة الاقتصادية[4].

---

[1]- راشد البراوي، المرجع السابق، ص307

[2]- حسين مؤنس، **تاريخ المغرب وحضارته**، المرجع السابق، ص 277.

[3]- باشا علي مبارك، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة**، ج1، المرجع السابق، ص 32.

[4]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمّة**، المصدر السابق، ص 62.

وقد أدّى قصور مياه النيل إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة كبيرة، نتيجة قلّة المحاصيل الزراعية، وندرة الحبوب داخل الأسواق، وكان التّجار يستغلّون هذا الوضع لرفع الأسعار، وتحقيق أرباح ضخمة، ممّا زاد من معاناة عامّة السكان، خاصة الفقراء الذين لم يعودوا قادرين على شراء الغذاء.

كما تسبّب انخفاض مياه النيل في حدوث مجاعات متكرّرة داخل مصر، خاصّة عندما يتزامن مع الاضطرابات السياسية وضعف الإدارة، وكانت هذه المجاعات تؤدّي إلى انتشار الجوع والأمراض بين السكان، كما تدفع كثيرًا من الفلاحين إلى هجر أراضيهم بسبب عجزهم عن زراعتها أو دفع الضرائب المفروضة عليهم.

كما أثّر انخفاض مستوى النيل على التجارة الداخلية، حيث تراجعت حركة نقل السلع والبضائع عبر النهر بسبب انخفاض المياه وصعوبة الملاحة النهرية، وقد أدّى ذلك إلى اضطراب الأسواق، وارتفاع تكاليف النقل، ممّا ساهم في زيادة أسعار السلع داخل المدن المصرية.

وقد أدّى قصور مياه النيل إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة، إذ كانت الحكومة تضطر إلى إنفاق أموال إضافية على إصلاح الترع والقنوات، وتنظيم عمليات الري لمحاولة الحد من آثار الأزمة، غير أنّ ضعف الإدارة وقلة الموارد المالية جعلا هذه الجهود محدودة التأثير في كثير من الأحيان.

وقد كانت الشدّة المستنصرية أبرز مثال على خطورة انخفاض مياه النيل، حيث تزامن تراجع الفيضان مع الفوضى السياسية والصراعات العسكرية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد وانتشار المجاعة بصورة غير مسبوقة. وقد وصف المقريزي هذه المرحلة بأنها من أعظم الكوارث التي عرفتها مصر، حيث تعطلت الزراعة وانهارت الأسواق وعمّ الجوع مختلف فئات المجتمع.

كما أظهر قصور مياه النيل مدى اعتماد الاقتصاد المصري على مورد طبيعي واحد، الأمر الذي جعل الدولة عرضة للأزمات كلما حدث اضطراب في مستوى الفيضان. وقد حاول الفاطميون في بعض الفترات إصلاح نظم الري وصيانة الجسور والترع للتقليل من آثار انخفاض المياه، إلا أنّ ضعف الدولة في أواخر عهدها حال دون نجاح هذه الإصلاحات بصورة فعالة.

وقد انعكست هذه الأزمات الطبيعية على المجتمع المصري بصورة خطيرة، حيث ازداد الفقر وانتشرت الهجرة من الريف إلى المدن، كما تراجعت القدرة الشرائية للسكان نتيجة ارتفاع الأسعار ونقص الغذاء. وأصبحت مصر خلال بعض الفترات تعيش حالة من القلق وعدم الاستقرار بسبب الخوف المستمر من انخفاض مياه النيل وما يترتب عنه من مجاعات وأزمات اقتصادية.

وبذلك يتضح أنّ قصور مياه النيل كان من أخطر العوامل الطبيعية التي ساهمت في تفاقم الأزمة الاقتصادية في مصر الفاطمية، إذ أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وارتفاع الأسعار، وانتشار المجاعات، إضافة إلى اضطراب الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة.

يتّضح من خلال دراسة الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي أنّ الدّولة عرفت في مراحلها الأخيرة حالة من التدهور الاقتصادي العميق، نتيجة تداخل مجموعة من العوامل السياسية والإدارية والدينية والطبيعية التي ساهمت مجتمعة في إضعاف البنية الاقتصادية للدولة، وانعكاس ذلك على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

فقد أدى ضعف السلطة المركزية وتزايد نفوذ الوزراء، وقادة الجند إلى اضطراب الإدارة، وفساد الجهاز المالي، كما ساهمت الصراعات العسكرية والمذهبية في إنهاك خزينة الدولة، واستنزاف مواردها الاقتصادية، إلى جانب ذلك، لعبت الكوارث الطبيعية، خاصة انخفاض مستوى مياه النيل دورًا خطيرًا في تراجع الإنتاج الزراعي، وحدوث المجاعات والأزمات الغذائية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على معيشة السكان، واستقرار المجتمع.

مثّلت الشدة المستنصرية ذروة الانهيار الاقتصادي في العصر الفاطمي، حيث اجتمعت فيها عوامل الفوضى السياسية، والمجاعة والأوبئة، وارتفاع الأسعار، ما أدّى إلى انهيار مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، وقد ترتب عن ذلك انتشار الفقر، والتسول، والسرقة، إضافة إلى تراجع النشاط التجاري والصناعي، واضطراب الأسواق.

كما ساهمت السياسات المالية التي انتهجتها الدولة مثل المصادرات، وفرض الضرائب والاستدانة، في زيادة معاناة السكان وتعميق الأزمة الاقتصادية، ما أدّى تدهور العملة، واحتكار التجار للسلع الأساسية إلى ارتفاع الأسعار، واتساع الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع.

وعليه، فإن الأزمات الاقتصادية التي عرفتها مصر الفاطمية لم تكن مجرد أزمات عابرة، بل كانت نتيجة طبيعية لضعف الدولة وتفكك مؤسساتها، إضافة إلى تأثرها بالعوامل الطبيعية المرتبطة بنهر النيل والزراعة، وقد كان لهذه الأزمات الأثر البالغ في إضعاف الدولة الفاطمية، وتمهيد الطريق لسقوطها، ممّا يبرز العلاقة الوثيقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تاريخ الدول والحضارات.

الفصل الرابع:

أسباب الأزمات الاجتماعية وأهم العوامل المؤثرة عليها في مصر خلال العصر الفاطمي

المبحث الأول: مظاهر الفساد الاجتماعي

المطلب الأول: التمايز الطبقي

المطلب الثاني: الأعياد والاحتفالات

المطلب الثالث: نفوذ الوزراء

المبحث الثاني: مظاهر الفساد بين طوائف الجند وأثره على المجتمع المصري الفاطمي

المطلب الأول: الصراع بين طبقات المجتمع

المطلب الثاني: انتشار الأمراض الاجتماعية

المطلب الثالث: انتشار الأوبئة والمجاعات

المبحث الثالث: أهم إصلاحات ما بعد الشدّة المستنصرية

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية لجوهر الصقلي

المطلب الثاني: إصلاحات بدر الجمالي وأثرها على إعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

تمهيد:

شهد المجتمع المصري خلال العصر الفاطمي تحولات اجتماعية عميقة ارتبطت بطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عرفتها الدولة في مختلف مراحلها، فرغم ما تمتّعت به مصر في بدايات الحكم الفاطمي من استقرار وازدهار انعكس على الحياة الاجتماعية، إلاّ أنّ هذا الوضع لم يدم طويلًا، إذ بدأت مظاهر التفاوت الاجتماعي والفساد، والانحلال تظهر تدريجيًا مع تزايد الأزمات الاقتصادية، وضعف السلطة المركزية.

وقد تأثرت الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية بعدّة عوامل متداخلة، كان من أبرزها الصراعات السياسية والعسكرية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، إضافة إلى التعدد العرقي والمذهبي داخل المجتمع، الأمر الذي ساهم في ظهور حالة من الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار، كما أدّى انتشار الفقر والمجاعات، وارتفاع الأسعار إلى تفاقم معاناة السكان، خاصة الطبقات الفقيرة، وهو ما انعكس على القيم الاجتماعية، والعلاقات بين مختلف فئات المجتمع.

كما ساهم نفوذ الوزراء، وقادة الجند، وكثرة الاحتفالات والمظاهر الباذخة داخل البلاط الفاطمي، في تعميق الفوارق الطبقية بين طبقة الحكام، والأغنياء من جهة، وعامّة الشعب من جهة أخرى، كما انتشرت بعض الظواهر الاجتماعية السلبية، مثل شرب الخمر، والسرقة، والفاحشة، نتيجة التدهور الاقتصادي، وضعف الرقابة الاجتماعية والأمنية.

وعليه، فإن دراسة الأزمات الاجتماعية في مصر الفاطمية تقتضي الوقوف على أهم مظاهر الفساد الاجتماعي والعوامل التي ساهمت في انتشارها، إضافة إلى إبراز أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية على المجتمع المصري، وما نتج عنها من اضطرابات، وانقسامات أثرت بصورة مباشرة على استقرار الدولة الفاطمية في مراحلها الأخيرة.

المبحث الأول: مظاهر الفساد الاجتماعي:

شهد المجتمع المصري خلال العصر الفاطمي تحولات اجتماعية واضحة ارتبطت بطبيعة التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الدولة، خاصة في مراحل ضعفها الأخيرة، فقد بدأت عوامل التدهور تظهر تدريجيًا نتيجة تفاقم الأزمات الاقتصادية، وتزايد نفوذ بعض الفئات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى انتشار مظاهر الترف والبذخ داخل البلاط الفاطمي.

وقد أدّى هذا الوضع إلى ظهور مجموعة من الاختلالات الاجتماعية، تمثّلت في اتّساع الفوارق الطبقية بين طبقة الحكام والعامة، وانتشار مظاهر الإسراف في الاحتفالات والأعياد، إلى جانب تنامي نفوذ الوزراء، وقادة الدولة بصورة أثّرت على استقرار المجتمع، وتوازن السلطة داخل الدولة الفاطمية، كما ساهمت هذه العوامل في إضعاف الروابط الاجتماعية، وانتشار حالة من التفاوت الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع المصري.

المطلب الأول: التمايز الطبقي:

تميّز المجتمع المصري في العصر الفاطمي بوجود تفاوت طبقي واضح بين فئات المجتمع المختلفة، حيث انقسم المجتمع إلى طبقات متباينة من حيث المكانة الاجتماعية، والقدرة الاقتصادية، ومستوى المعيشة، وقد ازداد هذا التفاوت بصورة ملحوظة خلال المراحل المتأخرة من الدولة الفاطمية، نتيجة الأزمات الاقتصادية، وضعف السلطة المركزية، واحتكار الثروة من قبل فئات معينة مرتبطة بالحكم[1].

وقد جاءت الطبقة الحاكمة في قمة الهرم الاجتماعي، وشملت الخليفة وأفراد أسرته، وكبار الوزراء وقادة الجيش، وكبار رجال الدولة، وتمتّعت هذه الفئة بامتيازات واسعة، سواء من حيث النّفوذ السياسي أو الثروة الاقتصادية، حيث كانت تعيش حياة يغلب عليها الترف والبذخ، خاصّة داخل القصور الفاطمية التي عُرفت بالفخامة، وكثرة المظاهر الاحتفالية[2].

ويذكر المقريزي أنّ الخلفاء الفاطميين كانوا ينفقون أموالًا طائلة على القصور والملابس والجواهر والهدايا، كما كان البلاط الفاطمي يضمّ أعدادًا كبيرة من الخدم، والحاشية، والجواري، الأمر الذي عكس حجم الثراء الذي كانت تتمتع به الطبقة الحاكمة مقارنة ببقية فئات المجتمع[3].

---

[1]- حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الدولة الفاطمية في مصر والمغرب والشام والبلاد العربية** ، دار المعارف، ط4، القاهرة ،1981م، ص 401.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج2، المصدر السابق، ص 312.

[3]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج1، المصدر السابق، ص 458.

كما برزت طبقة كبار التجار، وأصحاب النفوذ المالي الذين استفادوا من النّشاط التجاري الواسع الذي عرفته مصر الفاطمية، خاصّة تجارة البحر الأحمر والبحر المتوسط، وقد تمكّن هؤلاء من جمع ثروات كبيرة، كما ارتبط بعضهم بعلاقات قوية مع الوزراء، ورجال السلطة، ممّا ساعدهم على زيادة نفوذهم داخل المجتمع[1].

وفي المقابل، كانت غالبية السكان تنتمي إلى الطبقات الدنيا التي شملت الفلاحين، والعمال والحرفيين، وصغار التجار، وقد عانت هذه الفئات من صعوبة الظروف المعيشية، خاصّة خلال فترات الأزمات الاقتصادية، وارتفاع الضرائب والأسعار، كما تأثرت بصورة مباشرة بالمجاعات، وانخفاض الإنتاج الزراعي، الأمر الذي أدّى إلى انتشار الفقر، والتسول بين عامة الناس[2].

وقد انعكس هذا التفاوت الطبقي على طبيعة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع المصري، حيث ظهرت فجوة واضحة بين طبقة الأغنياء التي عاشت في رفاهية كبيرة، وبين الطبقات الفقيرة التي كانت تكافح من أجل تأمين احتياجاتها الأساسية، وقد ساهم ذلك في زيادة الشعور بالظلم الاجتماعي، وانتشار التوتر بين مختلف فئات المجتمع[3].

كما أدّى التفاوت الطبقي إلى تركز الثروة في يد فئة محدودة من كبار المسؤولين والتجار، بينما ازدادت معاناة الطبقات الشعبية نتيجة الضرائب، والمجاعات، وارتفاع الأسعار، وقد أشار ابن خلدون إلى أنّ اختلال التوازن الاجتماعي، واتساع الفوارق بين الطبقات يعدّ من العوامل التي تؤدي إلى ضعف الدول، واضطراب المجتمعات[4].

كما ساهم نظام الإقطاع الذي انتشر في أواخر العصر الفاطمي في تعميق التفاوت الاجتماعي، حيث حصل كبار القادة والوزراء على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، بينما اضطرّ كثير من الفلاحين إلى العمل في هذه الأراضي دون امتلاكها، وهو ما أدّى إلى زيادة نفوذ الطبقة الإقطاعية على حساب الطبقات الفقيرة[5].

وقد انعكس التمايز الطبقي على مظاهر السكن، والملبس، والطعام، إذ كانت طبقة الحكام والأثرياء تعيش في قصور، ومنازل فخمة مزينة بالذهب والرخام، في حين عاش عامّة الناس في أحياء فقيرة، ومساكن بسيطة تفتقر إلى أبسط شروط الراحة[6].

---

[1]- ناصر خسرو (ت 481 هـ)، **سفرنامه**، المصدر السابق، ص 74.

[2]- محمد كامل حسين، **المجتمع المصري في العصر الفاطمي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1958م ، ص 144.

[3]- عبد العزيز سالم، **تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي**، شباب الجامعة، القاهرة، 1992م، ص 289.

[4]- عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، (ت 808 هـ)، المصدر السابق، ص 287.

[5]- أحمد مختار العبادي، **قيام الدولة الفاطمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1966م ، ص 255.

[6]- تقي الدين أحمد المقريزي، (ت 845 هـ)، **الخطط المقريزية**، ج2، المصدر السابق، ص 18.

وقد ساهمت هذه الفوارق الاجتماعية في زيادة حالة الاحتقان داخل المجتمع، خاصة خلال فترات المجاعة والأزمات الاقتصادية، حين كانت الطبقات الفقيرة ترى مظاهر الترف، والبذخ داخل القصور الفاطمية في الوقت الذي كانت تعاني فيه من الجوع والفقر[1].

المطلب الثاني: الأعياد والاحتفالات:

احتلّت الأعياد والاحتفالات مكانة مهمة في الحياة الاجتماعية خلال العصر الفاطمي، إذ اهتم الخلفاء الفاطميون بإقامة المواكب، والاحتفالات الرسمية بصورة واسعة، وجعلوا منها وسيلة لإظهار قوة الدولة وهيبتها السياسية والدينية، وقد عرفت مصر الفاطمية تنوعًا كبيرًا في المناسبات الدينية والاجتماعية التي كانت تُقام باحتفالات ضخمة يشارك فيها الخليفة، وكبار رجال الدولة والعامة[2].

وقد حرص الفاطميون على الاحتفال بالمناسبات الدينية المرتبطة بالمذهب الشيعي الإسماعيلي، مثل الاحتفال بمولد النبي ﷺ، ومولد الإمام علي بن أبي طالب، ومولد السيدة فاطمة الزهراء، إضافة إلى الاحتفال برأس السنة الهجرية، وشهر رمضان، وعيدي الفطر والأضحى، كما كانت تقام احتفالات خاصة بمناسبة دخول الخليفة إلى القاهرة أو خروجه في المواكب الرسمية[3].

ويذكر القلقشندي أنّ هذه الاحتفالات كانت تتميز بالفخامة والبذخ، حيث تُزين الشوارع، والأسواق، وتُوزع الأموال والهدايا والطعام على الناس، كما تُقام الولائم الضخمة داخل القصور الفاطمية، وقد كان الخلفاء ينفقون مبالغ كبيرة على هذه المناسبات لإظهار الثراء، وقوة الدولة أمام الرعية، والوفود الأجنبية[4].

كما اهتم الفاطميون بالمواكب الرسمية التي كان يخرج فيها الخليفة محاطًا بالحرس، والوزراء، وقادة الجيش، حيث كانت هذه المواكب تُظهر عظمة الدولة وتنظيمها، وقد وصف ناصر خسرو بعض هذه المواكب وصفًا دقيقًا، مشيرًا إلى كثرة الزينة والخيول والجواهر التي كانت ترافق الخليفة أثناء الاحتفالات الرسمية[5].

---

[1]- محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص 340.

[2]- أحمد بن علي القلقشندي (ت 821 هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، الهيئة المصرية، القاهرة ،1914م ، ص 498.

[3]- تقي الدين المقريزي (ت 845 هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج1، المصدر السابق، ص 490.

[4]- أحمد بن علي القلقشندي، (ت 821 هـ)، ج3، المصدر السابق، ص 501.

[5]- ناصر خسرو (ت 481 هـ)، المصدر السابق، ص 83.

غير أنّ كثرة الاحتفالات، والمبالغة في الإنفاق عليها ساهمت في استنزاف خزينة الدولة، خاصة خلال الفترات التي كانت تعاني فيها البلاد من أزمات اقتصادية ومجاعات، وقد انتقد بعض المؤرخين هذا الإسراف، معتبرين أنّ الأموال التي كانت تُصرف على الزينة والمواكب كان الأولى توجيهها لمعالجة مشاكل الفقراء والجوعى[1].

كما ساهمت هذه الاحتفالات في تعميق الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع المصري، حيث كانت الطبقة الحاكمة تعيش أجواء الترف والبذخ، بينما كانت الطبقات الفقيرة تعاني من الجوع والغلاء، خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية[2].

وقد لعبت الاحتفالات دورًا سياسيًا مهمًا، إذ استخدمها الخلفاء الفاطميون لترسيخ شرعيتهم الدينية والسياسية داخل المجتمع المصري، كما كانت هذه المناسبات وسيلة لنشر الدعوة الفاطمية، وإظهار مكانة الخليفة باعتباره الإمام الشرعي للدولة[3].

ورغم الطابع الديني والاجتماعي لهذه الاحتفالات، فإنّ الإفراط فيها، وتحولها إلى مظهر من مظاهر الترف ساهم في ظهور بعض مظاهر الفساد الاجتماعي، والانحلال الأخلاقي، خاصة مع انتشار اللهو، والغناء والمبالغة في الإنفاق على المظاهر الاحتفالية[4].

المطلب الثالث: نفوذ الوزراء:

يُعدّ تزايد نفوذ الوزراء من أبرز الظواهر السياسية والاجتماعية التي عرفتها الدولة الفاطمية في مراحلها الأخيرة، حيث أدّى ضعف الخلفاء إلى انتقال السلطة الفعلية تدريجيًا إلى الوزراء الذين أصبحوا يتحكمون في شؤون الدولة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وقد انعكس هذا الوضع بصورة مباشرة على المجتمع المصري، حيث تحوّل بعض الوزراء إلى أصحاب نفوذ واسع يفوق أحيانًا نفوذ الخليفة نفسه.

وقد بدأ نفوذ الوزراء يزداد بشكل واضح منذ عهد الخليفة "المستنصر بالله"، خاصة خلال فترات الاضطرابات العسكرية والاقتصادية التي عجز فيها الخلفاء عن السيطرة على الجيش والإدارة، وأصبح الوزير يتولّى إدارة الدولة، والإشراف على الجيش والمالية، كما بات مسؤولًا عن تعيين كبار الموظفين وعزلهم[5].

---

[1]- عبد الرحمن الرافعي، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم في مصر**، ج1، المرجع السابق، ص 97.

[2]- عبد المنعم ماجد، ج2، المرجع السابق، ص142.

[3]- مصطفى غالب، المرجع السابق، ص 188.

[4]- حسن إبراهيم حسن، ج4، المرجع السابق، ص41.

[5]- نفسه ، ج4، ص 415.

ومن أبرز الوزراء الذين تمكّنوا من السّيطرة على الدولة "بدر الجمالي"، الذي استدعاه الخليفة "المستنصر بالله" لإنقاذ الدولة من الفوضى خلال الشدة المستنصرية، وبالفعل استطاع إعادة الأمن والاستقرار، لكنه في المقابل ركّز السلطة في يده وأصبح الحاكم الفعلي للدولة.

كما استمر نفوذ الوزراء بعد "بدر الجمالي" خاصة في عهد "الأفضل شاهنشاه" وغيره من الوزراء الذين سيطروا على مؤسسات الدولة، وأصبح الخلفاء مجرد رموز دينية لا يملكون سلطة حقيقية، وقد أدّى ذلك إلى ضعف هيبة الخلافة، وظهور الصراعات بين الوزراء، وقادة الجيش حول النّفوذ والسّلطة.

وقد انعكس نفوذ الوزراء على الحياة الاجتماعية بصورة واضحة، حيث ظهرت طبقة جديدة من كبار رجال الدولة الذين جمعوا بين السلطة السياسية، والثروة الاقتصادية، وتمتع هؤلاء بنفوذ واسع داخل المجتمع، كما امتلكوا القصور والأراضي الزراعية، والأموال الطائلة، الأمر الذي ساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية بين الطبقات.

كما أدّى تسلّط الوزراء إلى انتشار الفساد الإداري، حيث استغلّ البعض مناصبهم لجمع الثروات، وفرض الضرائب والمصادرات على السكان، وقد انعكس ذلك سلبًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع تزايد معاناة الفلاحين، والتجار نتيجة كثرة الضرائب، وسوء الإدارة.

وقد ساهم الصراع بين الوزراء في اضطراب الأوضاع السياسية، والأمنية داخل الدولة، حيث كثرت المؤامرات وعمليات العزل والاغتيال، وهو ما أدّى إلى ضعف الاستقرار داخل المجتمع المصري، كما انعكست هذه الصراعات على الاقتصاد، حيث تعطّلت التجارة، والزراعة نتيجة الفوضى السياسية والعسكرية.

وبذلك يتضح أنّ نفوذ الوزراء لم يكن مجرد ظاهرة سياسية، بل كان عاملًا أساسيًا في تعميق الأزمات الاجتماعية داخل الدولة الفاطمية، حيث أدّى إلى انتشار الفساد، واتّساع الفوارق الطبقية، واضطراب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال المراحل الأخيرة من الحكم الفاطمي.

المبحث الثاني: مظاهر الفساد بين طوائف الجند وأثره على المجتمع المصري الفاطمي:

شكّل الجيش الفاطمي أحد أهمّ الدّعائم التي اعتمدت عليها الدولة الفاطمية في تثبيت أركان حكمها، والمحافظة على نفوذها السياسي والعسكري، غير أنّ تعدّد العناصر المكوّنة لهذا الجيش، واختلاف أصولها العرقية والمذهبية أدّى مع مرور الزمن إلى ظهور حالة من الصراع والتنافس بين طوائف الجند، خاصّة في الفترات التي ضعفت فيها سلطة الخلفاء الفاطميين، وقد انعكس هذا الصّراع بصورة مباشرة على المجتمع المصري، حيث تسبّب في اضطراب الأمن وانتشار الفوضى، كما ساهم في ظهور عدد من مظاهر الفساد الاجتماعي والانحلال الأخلاقي.

وقد ارتبطت هذه المظاهر بالأزمات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الدولة الفاطمية، إذ أدّى ضعف السلطة المركزية وتراجع الموارد المالية إلى عجز الدولة عن السيطرة على الجند أو ضبط الحياة الاجتماعية، الأمر الذي ساهم في

انتشار عدد من الظواهر السلبية مثل شرب الخمر، والفاحشة، والسرقة، إضافة إلى تفشي الأوبئة والمجاعات التي أثرت بصورة عميقة على المجتمع المصري.

المطلب الأول: الصراع بين طبقات المجتمع:

اتسم المجتمع المصري خلال العصر الفاطمي بتركيبة اجتماعية معقّدة ومتنوعة، حيث ضمّ فئات متعدّدة من العرب والبربر والأتراك، والسودان والأرمن، إضافة إلى أهل الذمة من اليهود، والنصارى، وقد ساهم هذا التنوع في إثراء المجتمع المصري من الناحية الحضارية والثقافية، غير أنّه أدّى في الوقت نفسه إلى ظهور انقسامات، وصراعات اجتماعية، خاصّة عندما ارتبطت المصالح السياسية والاقتصادية بالانتماءات العرقية، والعسكرية.

وقد اعتمد الفاطميون في بداية دولتهم على العناصر المغربية والبربرية التي رافقتهم من المغرب إلى مصر، ثم لجؤوا لاحقًا إلى الاستعانة بالأتراك والسودان، والأرمن لتقوية الجيش، وتحقيق التوازن بين القوى العسكرية، غير أنّ هذا التعدّد داخل الجيش الفاطمي تحوّل مع مرور الزمن إلى مصدر للفتن والصراع، حيث بدأت كلّ فئة تسعى إلى فرض نفوذها داخل الدّولة، والحصول على الامتيازات السياسية والمالية.

ويذكر المقريزي أنّ الصّراع بين الأتراك والسودان في عهد الخليفة "المستنصر بالله" بلغ درجة خطيرة، حيث تحولت شوارع القاهرة والفسطاط إلى ساحات للقتال بين الفريقين، وتعرّضت الأسواق والأحياء السكنية للنهب والتخريب، كما أدّت هذه الصّراعات إلى تعطيل الحياة الاقتصادية، وانهيار الأمن داخل المدن المصرية[1].

وقد انعكست هذه الصراعات العسكرية على المجتمع بصورة مباشرة، إذ أصبح عامّة السكان عرضة لأعمال السّلب والنهب التي كان يمارسها بعض الجند، خاصّة خلال فترات تأخر الرواتب أو اشتداد المجاعة، وكان الجند يهاجمون الأسواق والمخازن، والمنازل للحصول على الأموال والطعام، الأمر الذي أدّى إلى انتشار الخوف والفوضى داخل المجتمع المصري، وانتشار حالة من الاحتقان الاجتماعي، والكراهية بين فئات المجتمع المختلفة.

كما أدّى ضعف الدولة إلى تراجع دور المؤسسات الإدارية والقضائية في حماية المجتمع، وضبط العلاقات بين الناس، الأمر الذي ساهم في زيادة النزاعات الاجتماعية وظهور بعض أشكال العنف داخل المدن والقرى، وأصبحت بعض الأحياء خاضعة لنفوذ طوائف معينة من الجند، وهو ما أضعف سلطة الدولة المركزية، وهيبتها أمام السكان.

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج2، المصدر السابق، ص 278.

وقد أشار ابن الأثير إلى أنّ الصراعات بين الجند لم تكن مجرد خلافات عسكرية، بل تحوّلت إلى صراع على الثروة، والنفوذ داخل الدولة، حيث حاولت كل طائفة السيطرة على المناصب والموارد المالية، وانعكس ذلك سلبًا على المجتمع والاقتصاد، لأن الدولة أصبحت منشغلة بالصراعات الداخلية بدل الاهتمام بشؤون الرعية والاستقرار العام[1].

كما ساهمت هذه الصراعات في زيادة معاناة الفلاحين والتّجار، إذ تضرّرت الزراعة بسبب اضطراب الأمن في الريف، كما تعطّلت التجارة نتيجة كثرة أعمال النهب، وقطع الطرق، وأصبح المجتمع المصري يعيش حالة من القلق وعدم الاستقرار نتيجة استمرار الفتن بين طوائف الجند.

المطلب الثاني: انتشار الأمراض الاجتماعية:

أدّت التحوّلات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الدولة الفاطمية إلى ظهور عدد من الأمراض الاجتماعية التي أثّرت بصورة واضحة على المجتمع المصري، خاصة في الفترات التي انتشرت فيها مظاهر الترف والبذخ من جهة، والفقر والمجاعة من جهة أخرى، وقد ساهم ضعف السلطة المركزية، وانشغال الدولة بالصراعات السياسية والعسكرية في تراجع الرقابة الاجتماعية والدينية، الأمر الذي أدّى إلى انتشار بعض السلوكيات السلبية داخل المجتمع.

1. انتشار آفة شرب الخمر:

انتشرت ظاهرة شرب الخمر في بعض الأوساط الاجتماعية خلال العصر الفاطمي، خاصة بين طبقات الأغنياء، وكبار رجال الدولة، وأصحاب النفوذ، نتيجة ما عرفته القصور الفاطمية من مظاهر الترف واللهو، وقد أشار عدد من المؤرخين إلى كثرة مجالس الشراب والطرب التي كانت تُقام داخل القصور والمنازل الفخمة، حيث كان يُستقدم المغنون والجواري لإحياء السهرات والمجالس الخاصّة.

ويذكر المقريزي في وصفه للحياة الاجتماعية في القاهرة الفاطمية أنّ بعض الحانات، وأماكن بيع الخمور كانت منتشرة داخل بعض الأحياء، خاصة تلك التي يقطنها أهل الذمة، الذين مارس بعضهم صناعة الخمر وبيعها، كما ارتبطت هذه الظاهرة بانتشار مظاهر المجون واللهو داخل بعض الفئات المترفة من المجتمع[2].

وقد ساهم انتشار شرب الخمر في ظهور بعض المظاهر السلبية مثل التهاون بالقيم الدينية والأخلاقية، إضافة إلى انتشار بعض الجرائم، والمشاكل الاجتماعية الناتجة عن السُّكْر،كما أدّت هذه الظاهرة إلى زيادة مظاهر الفساد الأخلاقي داخل المجتمع الفاطمي، خاصة في المراحل التي ضعفت فيها سلطة الدولة.

[1]- عز الدين علي بن محمد ابن الأثير (ت 630 هـ)، **الكامل في التاريخ** ، ج9، المصدر السابق، ص 124.

[2]- أحمد بن علي القلقشندي، (ت821 هـ)، المصدر السابق، ص 522.

ورغم ذلك، فقد حاول بعض الخلفاء الفاطميين الحدّ من انتشار هذه الظاهرة، حيث صدرت أحيانًا قرارات تمنع المجاهرة بشرب الخمر أو تحدّ من بيعه داخل الأسواق، غير أنّ ضعف الرقابة واستمرار مظاهر الترف جعل هذه المحاولات محدودة التأثير[12].

2. ثراء الدولة وتفشي الفاحشة:

ساهم الثراء الكبير الذي عرفته الدولة الفاطمية في بداياتها في ظهور طبقة مترفة اهتمّت بمظاهر البذخ والملذات، وهو ما انعكس على الحياة الاجتماعية والأخلاقية داخل المجتمع، فقد عُرفت القصور الفاطمية بكثرة الجواري، والمغنيات، ومجالس اللهو والطرب، كما انتشرت مظاهر الإسراف في الملبس والطعام والزينة.

ويصف الرحالة ناصر خسرو القاهرة الفاطمية بأنها مدينة غنية مليئة بالأسواق والقصور والمواكب الفخمة، كما أشار إلى كثرة مظاهر الرفاهية التي كانت تتمتع بها الطبقات العليا من المجتمع، وقد أدّى هذا الثراء إلى انتشار بعض مظاهر الانحلال الأخلاقي، خاصة مع تزايد الاهتمام بالملذات واللهو

كما ساهم وجود أعداد كبيرة من الجواري داخل القصور في انتشار مجالس الغناء والرقص، الأمر الذي أدّى إلى ظهور بعض مظاهر الفاحشة، والانحلال الأخلاقي داخل المدن الكبرى، وقد تفاقمت هذه الظاهرة خلال فترات ضعف الدولة، عندما تراجعت الرقابة الدينية والاجتماعية، وانشغلت السلطة بالصراعات السياسية والعسكرية.

كما أدّى انتشار الفقر والمجاعات إلى دفع بعض النساء إلى ممارسة الدعارة بسبب الحاجة والفاقة، خاصة في فترات الشدة الاقتصادية، وقد أشار المقريزي إلى أنّ المجاعات التي عرفتها مصر دفعت بعض الأسر إلى التفكك والانهيار نتيجة العجز عن توفير الطعام والعيش الكريم.

كما انعكس هذا الوضع على البنية الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع المصري، حيث تراجعت بعض القيم الاجتماعية وانتشرت مظاهر التفكك والانحلال داخل بعض الفئات، خاصة في المدن التي شهدت كثافة سكانية وأزمات اقتصادية متكررة[1].

3. ذيوع ظاهرة السرقة واللصوصية:

تُعدّ السرقة واللصوصية من أبرز الظواهر الاجتماعية التي انتشرت في مصر خلال العصر الفاطمي، خاصة في الفترات التي عرفت اضطرابات سياسية، ومجاعات، وأزمات اقتصادية حادة، وقد ارتبط انتشار هذه الظاهرة بتدهور الأوضاع المعيشية، وغياب الأمن، وضعف السلطة المركزية.

[1]- ناصر خسرو (ت 481 هـ)، المصدر السابق، ص 88.

ويذكر المقريزي أنّ سنوات الشدة المستنصرية شهدت انتشارًا واسعًا للسرقة، وقطع الطرق، حيث اضطرّ كثير من الناس إلى اللجوء إلى السرقة بسبب الجوع والعجز عن الحصول على الطعام، كما ظهرت عصابات كانت تهاجم الأسواق، والقوافل التجارية، والمنازل للاستيلاء على الأموال والمواد الغذائية[1].

وقد ساهم ضعف الدولة وانشغال الجند بالصراعات الداخلية في تفاقم هذه الظاهرة، إذ أصبحت الطرق غير آمنة، كما عجزت الدولة عن حماية الأسواق والتجار، وقد أدّى ذلك إلى تراجع الحركة التجارية، وانتشار الخوف بين السكان.

كما شارك بعض الجند والموظفين في أعمال النهب والاستيلاء على ممتلكات الناس، مستغلّين ضعف السلطة وانعدام الرقابة، وقد أدّى ذلك إلى فقدان الثقة في أجهزة الدولة، وانتشار حالة من الفوضى داخل المجتمع المصري.

المطلب الثالث: انتشار الأوبئة والمجاعات:

شكّلت الأوبئة والمجاعات من أخطر الكوارث التي تعرض لها المجتمع المصري خلال العصر الفاطمي، حيث ارتبط انتشارها بالأزمات الاقتصادية والسياسية، وانخفاض مستوى مياه النيل، وقد أدّت هذه الكوارث إلى تراجع عدد السكان، وتعطيل النّشاط الاقتصادي، وازدياد معاناة المجتمع بصورة كبيرة[2].

وقد كانت المجاعات تتكرّر كلّما انخفض مستوى فيضان النيل أو تعطّلت الزراعة بسبب الحروب والاضطرابات، حيث يؤدّي نقص المحاصيل الزراعية إلى ارتفاع أسعار الحبوب، والمواد الغذائية بصورة كبيرة، ويذكر المقريزي أنّ بعض فترات المجاعة شهدت ارتفاعًا جنونيًا في أسعار القمح والشعير حتى أصبح عامة الناس عاجزين عن شراء الطعام، كما ساهمت المجاعات في انتشار الأوبئة والأمراض نتيجة سوء التغذية وضعف المناعة، حيث انتشرت الأمراض المعدية بصورة واسعة داخل المدن والقرى، وعجزت الدولة عن تقديم الرعاية الصحية للسكان بسبب ضعف إمكانياتها المالية والإدارية.

ويذكر ابن تغري بردي أنّ أعداد الوفيات ارتفع بشكل كبير خلال فترات المجاعة، حتى تراكمت الجثث في الطرقات بسبب عجز الناس عن دفن موتاهم، كما أدّت هذه الكوارث إلى هجرة كثير من السكان من القرى إلى المدن أو إلى مناطق أخرى بحثًا عن الغذاء والأمن[3].

---

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص 82.

[2]- أحمد شلبي، **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية** ، ج3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1992م ص 188.

[3]- ابن تغري بردي (ت 874 هـ)، ج5، المصدر السابق، ص 205.

وقد انعكست هذه الأوضاع على الحياة الاقتصادية، حيث تراجعت الزراعة والتجارة بسبب نقص اليد العاملة وانتشار الخوف والاضطراب. كما ساهمت المجاعات والأوبئة في زيادة معدلات الفقر والتسول والتشرد داخل المجتمع المصري.[1]

وبذلك يتّضح أنّ الأزمات الاجتماعية التي عرفتها مصر الفاطمية كانت نتيجة مباشرة لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث ساهمت الصراعات بين الجند، والمجاعات، وضعف الدولة في انتشار مظاهر الفساد والانحلال داخل المجتمع المصري.

[1]- تقي الدين المقريزي (ت 845 هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، المصدر السابق، ص43

المبحث الثالث: أهم إصلاحات ما بعد الشدّة المستنصرية:

شكّلت الشدّة المستنصرية أخطر أزمة عرفتها الدولة الفاطمية في مصر، إذ أدّت إلى انهيار شبه كامل في مؤسسات الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وانتشرت خلالها المجاعة، والفوضى، والصراعات العسكرية بصورة غير مسبوقة، وقد كشفت هذه الأزمة حجم التدهور الذي أصاب الدولة الفاطمية في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، الأمر الذي فرض على الحكام، والوزراء القيام بإصلاحات عاجلة لإعادة الاستقرار، وإنقاذ الدولة من السقوط، وقد ارتبطت هذه الإصلاحات بشخصيتين بارزتين هما "جوهر الصقلي" الذي وضع الأسس الإدارية والاقتصادية للدولة الفاطمية منذ دخولها مصر، و"بدر الجمالي" الذي تمكن لاحقًا من إعادة الأمن والاستقرار بعد سنوات من الفوضى والانهيار[1].

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية لجوهر الصقلي:

يُعدّ جوهر الصقلي من أبرز القادة الذين لعبوا دورًا أساسيًا في بناء الدولة الفاطمية في مصر، إذ تمكن سنة 358هـ/969م من دخول مصر، وإنهاء الحكم الإخشيدي دون تدمير واسع أو اضطرابات كبيرة، وهو ما ساعد على انتقال السلطة بصورة أكثر استقرارًا مقارنة بما كان يحدث في كثير من الفتوحات العسكرية آنذاك، وقد أدرك جوهر منذ البداية أنّ نجاح الحكم الفاطمي في مصر لا يرتبط بالقوة العسكرية فقط، بل يحتاج كذلك إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وكسب تأييد السكان.

ومن أهم الخطوات التي قام بها جوهر الصقلي إصدار "عهد الأمان" لأهل مصر، وهو وثيقة سياسية وإدارية تعهد فيها بحماية السكان، وممتلكاتهم، واحترام أوضاعهم الدينية، والاجتماعية، إضافة إلى العمل على تحقيق الأمن والاستقرار، وقد ساهم هذا العهد في طمأنة السكان، وتشجيعهم على التعاون مع السلطة الجديدة، كما ساعد على الحد من الفوضى والاضطرابات الاقتصادية التي غالبًا ما ترافق تغير الأنظمة السياسية.

كما اهتم بتنظيم الإدارة المالية للدولة، حيث عمل على ضبط الضرائب، والخراج، ومنع مظاهر التعسف التي كانت موجودة في أواخر العصر الإخشيدي، الأمر الذي ساعد على تحسين العلاقة بين السلطة والسكان، خاصة الفلاحين والتجار الذين كانوا يعانون من كثرة الضرائب، وسوء الإدارة.

ومن الإصلاحات المهمة التي قام بها كذلك الاهتمام بالزراعة ونظام الري، حيث عمل على إصلاح الجسور والترع، وتنظيم شؤون الري للحفاظ على استقرار الإنتاج الزراعي، خاصة أنّ الاقتصاد المصري كان يعتمد بصورة أساسية على الزراعة المرتبطة بمياه النيل، وقد ساهم ذلك في زيادة المحاصيل، وتحسين موارد الدولة المالية.

[1]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج1، المصدر السابق، ص 112.

كما عمل على تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، مستفيدًا من الموقع الاستراتيجي لمصر الذي يربط بين المشرق والمغرب، وطرق التجارة البحرية عبر البحر الأحمر والبحر المتوسط، وقد ساعد استقرار الأوضاع الأمنية على ازدهار الأسواق المصرية، وعودة النشاط التجاري بصورة واضحة.

ومن أبرز إنجازاته تأسيس مدينة القاهرة، التي أصبحت عاصمة الدولة الفاطمية ومركزًا سياسيًا، وتجاريًا وعلميًا مهمًا، وقد خُططت المدينة بصورة منظمة، وضمت القصور والأسواق والدواوين، كما أُنشئ الجامع الأزهر الذي أصبح لاحقًا مركزًا علميًا بارزًا في العالم الإسلامي، وقد ساهم تأسيس القاهرة في تنشيط الحركة الاقتصادية والعمرانية داخل مصر[1].

كما اهتم بضبط الأسواق، ومنع الاحتكار، والتلاعب بالأسعار، حيث حرصت الدولة الفاطمية في بداياتها على توفير المواد الغذائية، وضمان استقرار الوضع المعيشي للسكان، الأمر الذي ساعد على تحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وقد انعكست هذه الإصلاحات بصورة واضحة على الاقتصاد المصري، حيث عرفت مصر خلال العقود الأولى من الحكم الفاطمي فترة من الازدهار الزراعي والتجاري، كما تحسنت موارد الدولة نتيجة انتظام الخراج، وازدهار النشاط الاقتصادي، غير أنّ هذه الأوضاع بدأت تتراجع تدريجيًا في المراحل المتأخرة من الدولة بسبب الصراعات السياسية والعسكرية، وضعف السلطة المركزية.

المطلب الثاني: إصلاحات بدر الجمالي وأثرها على إعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي:

يُعدّ بدر الجمالي من أبرز الشخصيات الإصلاحية في تاريخ الدولة الفاطمية، إذ ارتبط اسمه بمرحلة إنقاذ الدولة من الانهيار بعد الشدة المستنصرية التي كادت تؤدّي إلى سقوطها الكامل، وقد استدعاه الخليفة "المستنصر بالله" سنة 466هـ/1074م بعد أن أصبحت مصر تعيش حالة من الفوضى الشاملة نتيجة الصراعات بين فرق الجند، وانتشار المجاعة، وانهيار الأمن، وتدهور الاقتصاد[2].

وعندما وصل بدر الجمالي إلى مصر وجد الدولة في وضع بالغ الخطورة، حيث كانت خزينة الدولة فارغة، والزراعة متدهورة، والأسواق مضطربة، كما كانت الطرق غير آمنة بسبب انتشار أعمال النهب والسرقة، ولذلك بدأ بتنفيذ برنامج إصلاحي واسع، شمل الجوانب العسكرية والإدارية، والاقتصادية والاجتماعية[3].

---

[1]- عز الدين علي بن محمد ابن الأثير، (ت 630 هـ)، **الكامل في التاريخ**، ج8، المصدر السابق، ص 548.

[2]- تقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء** ، ج2، المصدر السابق، ص311.

[3]- أيمن فؤاد السيد، **الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد**، المرجع السابق، ص184.

وكان أول ما ركّز عليه إعادة الأمن والقضاء على الفتن العسكرية، إذ قام بإعادة تنظيم الجيش، والتخلص من قادة الفتن والفرق المتمردة، كما اعتمد على قوات موالية له لضمان استقرار الحكم، وقد ساعد ذلك على إنهاء الصراعات بين الفرق العسكرية، واستعادة هيبة الدولة داخل المجتمع المصري[1].

كما اهتمّ بإصلاح الإدارة المالية، وتنظيم موارد الدولة، حيث عمل على ضبط نظام الضرائب، ومنع تجاوزات الولاة والموظفين، كما أعاد تنظيم الدواوين المالية والإدارية، وهو ما ساهم في تحسين الوضع المالي للدولة، وزيادة موارد الخزينة بعد سنوات من الانهيار.

ومن الإصلاحات المهمّة التي قام بها أيضًا الاهتمام بالقطاع الزراعي، حيث عمل على إصلاح الترع والجسور، وتنظيم شؤون الري لضمان وصول مياه النيل إلى الأراضي الزراعية، وقد أدّى ذلك إلى استعادة جزء كبير من النشاط الزراعي الذي كان قد تراجع خلال سنوات المجاعة والفوضى.

كما ساهم بدر الجمالي في إعادة الأمن إلى الأسواق والطرق التجارية، حيث عمل على تأمين القوافل والأسواق، ومنع أعمال السلب والنهب، وهو ما أدّى إلى عودة النشاط التجاري تدريجيًا، وتحسن حركة البيع والشراء داخل المدن المصرية.

وقد انعكست هذه الإصلاحات على المجتمع المصري بصورة واضحة، حيث بدأت أسعار المواد الغذائية تنخفض تدريجيًا نتيجة تحسن الإنتاج الزراعي، واستقرار الأسواق، كما تحسنت الظروف المعيشية للسكان مقارنة بما كانت عليه خلال سنوات الشدة المستنصرية، كما ساهمت إصلاحات بدر الجمالي في إعادة هيبة الدولة الفاطمية، حيث أصبحت السلطة المركزية أكثر قدرة على فرض النظام، ومواجهة الاضطرابات، كما عاد كثير من الفلاحين إلى أراضيهم بعد تحسن الأوضاع الأمنية والزراعية[2].

واهتم بالجانب العمراني، إذ قام بإعادة بناء سور القاهرة، وترميم أبوابها الشهيرة مثل "باب النصر" و"باب الفتوح" و"باب زويلة"، وهي منشآت ما تزال قائمة إلى اليوم، وتُعدّ من أبرز الآثار الفاطمية في مصر، وقد كان الهدف من هذه الأعمال تعزيز حماية العاصمة، وإظهار قوة الدولة بعد سنوات الضعف والفوضى.

ورغم أنّ إصلاحات بدر الجمالي نجحت في إعادة الاستقرار، وإنقاذ الدولة من الانهيار الكامل، فإنّها لم تتمكن من القضاء نهائيًا على جميع مظاهر الضعف داخل النظام الفاطمي، إذ استمرّت بعض الأزمات السياسية

[1]- ناصر خسرو (ت 841 هـ)، المصدر السابق، ص 74.

[2]- علي مبارك، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة**، ج1، المرجع السابق، ص 45.

والاقتصادية في الظهور خلال الفترات اللاحقة، ومع ذلك، يبقى بدر الجمالي من أهم الشخصيات التي ساهمت في إعادة بناء الدولة الفاطمية، وترميم مؤسساتها بعد أخطر أزمة عرفتها في تاريخها.

يتّضح من خلال دراسة الأزمات الاجتماعية في مصر خلال العصر الفاطمي أنّ المجتمع المصري عرف حالة من الاضطراب، والتفكك الاجتماعي نتيجة تداخل مجموعة من العوامل السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، فقد ساهم ضعف السلطة المركزية، وتزايد نفوذ الوزراء، وطوائف الجند في انتشار الفوضى داخل المجتمع، كما أدّى الصراع بين الفرق العسكرية المختلفة إلى اضطراب الأمن، وتعطيل مظاهر الاستقرار داخل المدن، والقرى المصرية.

كما كشفت الدراسة أنّ التفاوت الطبقي كان من أبرز مظاهر الخلل الاجتماعي في الدولة الفاطمية، حيث عاشت الطبقات الحاكمة، وكبار رجال الدولة في مظاهر من الترف والبذخ، في حين عانت غالبية السكان من الفقر والجوع، وارتفاع الضرائب والأسعار، خاصة خلال فترات المجاعات والأزمات الاقتصادية، وقد أدّى ذلك إلى اتّساع الفوارق الاجتماعية، وانتشار حالة من التدهور بين مختلف فئات المجتمع.

وقد ساهمت كثرة الأعياد والاحتفالات، والمواكب الرسمية في ترسيخ مظاهر الإسراف داخل البلاط الفاطمي، كما انعكس ضعف الرقابة السياسية، والدينية على انتشار بعض الأمراض الاجتماعية، مثل شرب الخمر، والفاحشة، والسرقة، وهي ظواهر ارتبطت بصورة مباشرة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضعف سلطة الدولة.

كما تبين أنّ المجاعات والأوبئة التي عرفتها مصر خلال العصر الفاطمي خاصة أثناء الشدة المستنصرية، كان لها أثر بالغ في تفاقم معاناة السكان، وتراجع الاستقرار الاجتماعي، حيث انتشرت الهجرة والتسول والجريمة، وتعطلت الحياة الاقتصادية بصورة خطيرة، وقد ساهم ذلك في إضعاف بنية المجتمع المصري، وزيادة حالة التفكك الاجتماعي داخل الدولة.

ورغم خطورة هذه الأزمات، فقد حاول بعض القادة والوزراء، مثل "جوهر الصقلي" و"بدر الجمالي" القيام بإصلاحات هدفت إلى إعادة الأمن، والاستقرار، وتنظيم الإدارة، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وقد ساعدت هذه الإصلاحات في الحد من آثار الأزمات، وإعادة جزء من قوة الدولة وهيبتها، غير أنّها لم تتمكن من القضاء نهائيًا على مظاهر الضعف التي استمرت حتى سقوط الدولة الفاطمية سنة 567هـ/1171م.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ **"الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال العصر الفاطمي"**، والتي تتبعت طبيعة التحولات البنيوية التي عرفتها الدولة الفاطمية منذ دخولها مصر سنة (358هـ/ 969م) وحتى سقوطها سنة (567هـ/ 1171م) يمكننا استخلاص جملة من النتائج والاستنتاجات مفادها ما يلي:

– إنّ الاستقرار الزراعي والاقتصادي في مصر قام بشكل أساسي على المقومات الطبيعية الحاسمة، وتصدّرها نهر النيل كعصب للاقتصاد الزراعي؛ إذ ارتبط تنظيم الريّ، ووفرة الثروة الحيوانية والسمكية، وطبيعة ملكية الأراضي بانتظام فيضانه وجريانه.

– واكب الاستقرار الطبيعي سياسة مالية محكمة في فترات قوّة الدولة، تجسدت في ضبط الموارد العامة كالضرائب، والخراج، والجزية، والعشور، والمكوس، مع تفعيل دور الخلفاء في الإشراف المالي المباشر وتنظيم مؤسسة بيت المال، ممّا انعكس إيجاباً على انتعاش الحركة التجارية الداخلية، والخارجية، ودعم الأسواق، وتنظيم الحسبة، فضلاً عن تقدم النّشاط الصناعي، والحرفي الذي ساهم في تثبيت أركان الدولة، وتوطيد ثروتها.

– ارتبط الازدهار الاقتصادي ببنية اجتماعية مميزة، امتازت بتعدّد عناصرها السّكانية من مغاربة، وأتراك، وسودان، وأرمن، الذين شكّلوا خليطاً بشريّا أثّر مباشرة في بنية الحياة اليومية، وقد انقسم هذا المجتمع إلى طبقة خاصّة حظيت بالامتيازات والنفوذ، وطبقة عامّة ارتبطت بأجهزة الدولة، إلى جانب أهل الذمّة الذين شكّلوا جزءا من النّسيج المجتمعي، وعكست أحوال معيشة هؤلاء من المأكل والملبس والمسكن عمق التباين الطبقي بينهم، في حين شكّلت الاحتفالات بالأعياد الدينية والمراسم الوطنية، والعادات والتقاليد كالغناء والموسيقى والمجالس الاجتماعية روح التماسك المجتمعي، مع تسجيل دور بارز ومؤثر للمرأة في المجتمع المصري الفاطمي.

– إنّ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لم يستمر طويلاً، حيث تفكّك نتيجة تداخل الأسباب السياسية والدينية؛ وجاء انهيار المنظومة الاقتصادية مدفوعاً بالفساد الإداري، وضعف السلطة المركزية للخلفاء، وتنامي نفوذ الوزراء، مصحوباً بالصراعات المذهبية والدينية التي أضعفت هيبة الدولة.

– تجسدت الأزمة الاقتصادية في أبهى صورها خلال "الشدة المستنصرية" وما رافقها من أزمات مالية خانقة، وتراجع لمكانة العملة، واحتكار التجارة، والاضطرار إلى الاستدانة وطلب القروض، كما عَمَّق قصر ماء النيل من حدّة الأزمة، وجعل البلاد عرضة للمجاعات الكبرى بسبب الارتباط المصيري بالزراعة.

– انعكست الأزمات الاقتصادية والسياسية مباشرة على الواقع الاجتماعي، حيث أدّت إلى تفشّي الفساد الاجتماعي، وظهور التمايز الطبقي الحادّ، وانتشار الأوبئة والمجاعات، وبروز الآفات الاجتماعية كشرب الخمور، والسرقة، والقتل، والنهب نتيجة للفقر والحاجة، وتزامن ذلك مع صدام عسكري، ومرير بين طوائف الجند من مغاربة وأتراك، وسودان، ممّا عمق حالة الفوضى، وعجّل بتفكك مؤسسات الدولة، وتدمير أمنها الداخلي.

– سعت الدولة الفاطمية إلى محاولات جادّة لاستعادة توازنها من خلال جهود إصلاحية؛ تمثلت أولاً في الإصلاحات الاقتصادية المبكرة لـ "جوهر الصقلي"، ثم الإصلاحات الشاملة السياسية والإدارية والعسكرية والمالية التي قادها الوزير "بدر الجمالي" بعد الشدة المستنصرية، والتي ساعدت في إنعاش نظام الري، والأسواق، والجيش، وإعادة جزء من الاستقرار المفقود.

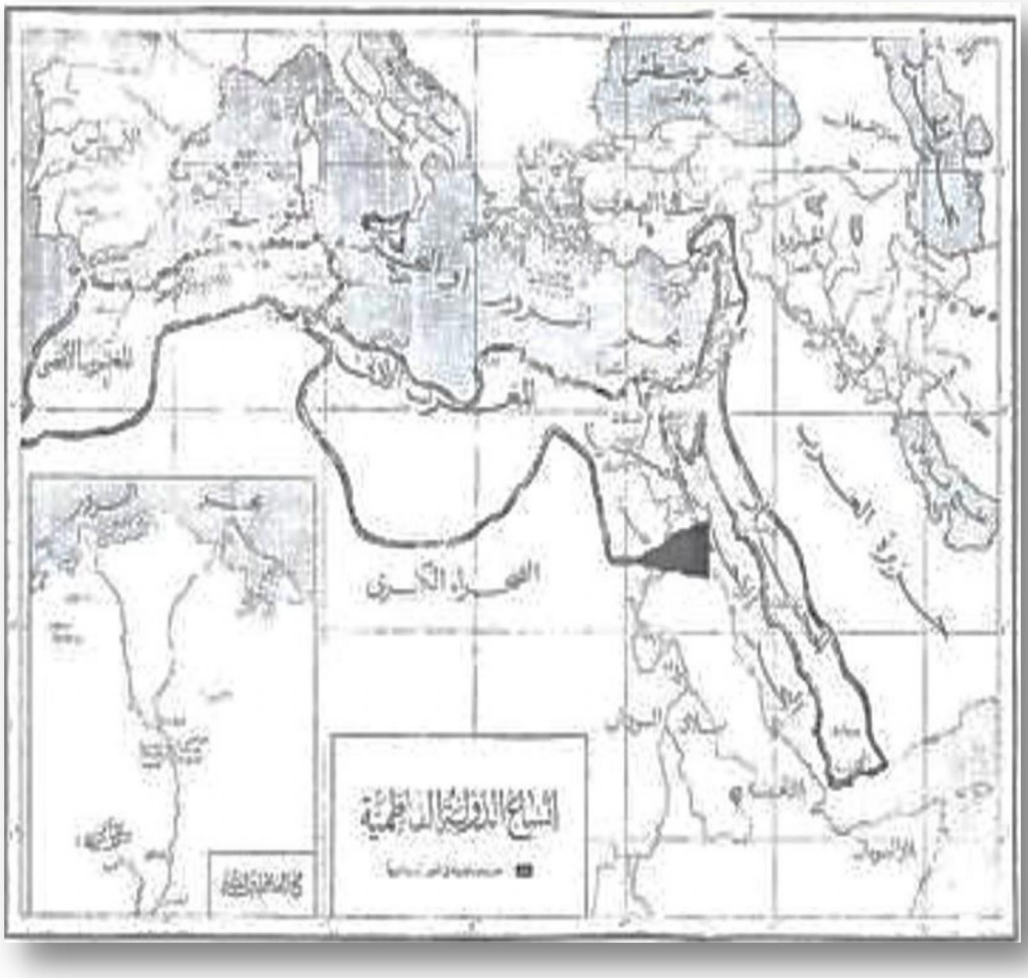
– إنّ دراسة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في مصر الفاطمية تؤكّد أنّ قوة الدّول واستقرارها يرتبتان بصورة مباشرة بقدرتها على تحقيق التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأنّ ضعف الإدارة وتفشّي الفساد والصراعات الداخلية، والطبقية، والطائفية كفيلٌ بهدم ركائز أيّ دولة مهما بلغت قوّتها وازدهارها، وهو ما يفسّر السّقوط التدريجي للدولة الفاطمية بعد أن عجزت محاولات الإصلاح المتأخرة عن استئصال عوامل الضعف المتراكمة من بنيتها.

كمل بحمد الله وحسن عفوه وصلى الله على سيدنا محمّد ﷺ ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم هو حسبنا ونعم الوكيل.

تمّ بعون الله وفضله

الملاحق

الملحق رقم (01): اتّساع جغرافية الدولة الفاطمية[1]



[1] - إبراهيم حسن حسن، **تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب**، المرجع السابق، ص 138.

الملحق رقم (02): القاهرة في عهد الفاطميين[1]



[1] – إبراهيم حسن حسن، **تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب**، المرجع السابق، ص 532.

الملحق رقم (03): يوضح جدول الأزمات الاقتصادية والاجتماعية[1]

طبيعة الأزمة	الوزير المسؤول	الخليفة الحاكم	السنة ميلادية	السنة الهجرية
إنخفاض منسوب النيل والغلاء الفاحش	وهر الصقلي	المعز لدين الله	974م	363هـ
إنخفاض منسوب النيل وارتفاع الأسعار	البرجوان	الحاكم بأمر الله	996م	386هـ
أزمةا القحط والإضطراب بسسب تراجع منسوب النيل	/	الخاكم بأمر الله	1005م	395هـ
مجاعة ووباء وفوضي أمنية	غياب وزير مستقل	الظاهر لإعزاز دين الله	1024م	415هـ
أزمة الغلاء ونقص النيل	اليازوري	المستنصر بالله	1052م	444هـ
الشدة العظمى التي دامت 7سنوات	وجود تغيير في الوزراء	المستنصر بالله	1065م-1071	457هـ-464هـ
تحكم القادة العسكريون بالقوت والأموال	بدر الجمالي	المستنصر بالله	1073م	465هـ
تراجع النيل واضطراب سياسي	عباس بن أبي الفتوح/ طلائع بن زيرك	الظافر وانتقال لإبنه الفائزبنصر الله	1154م	549هـ
حريق الفسطاط الذي دام 54يوما	شاور بن مجير السعدي	العاضد لدين الله	1168م	564هـ

[1] – من إعداد الطالبة.

الملحق رقم (04): صور العملات الفاطمية[1]





(الوجه) (الظهر)

اسم الخليفة : المعز لدين الله
نوع العملة: دينار من الذهب
الوزن:٤,١٦جم
القياس:٢٣,٠ ملم
تاريخ الضرب:٣٥٨هـ
مكان دار الضرب:مصر ، ربما يقصد الفسطاط.

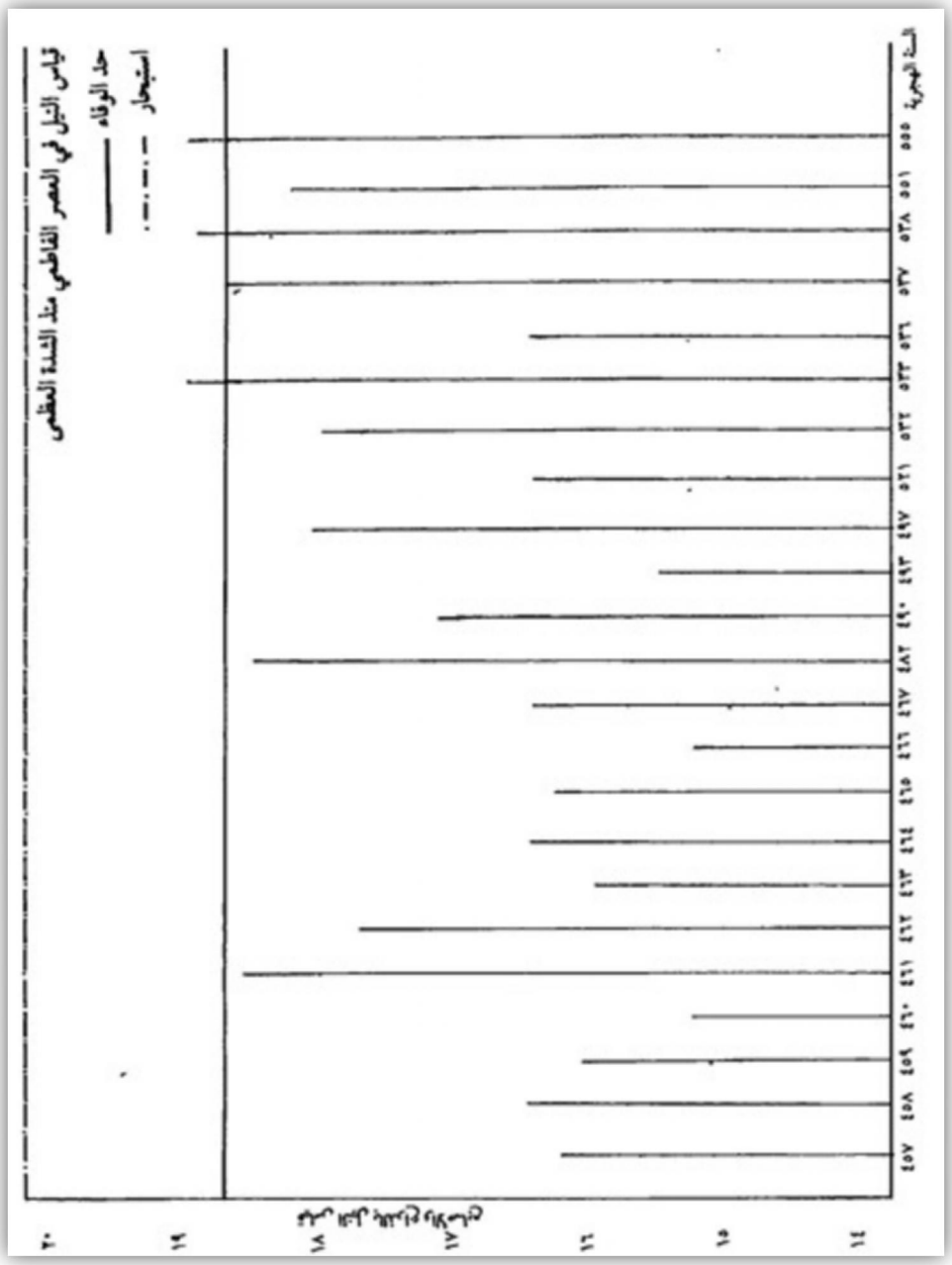
[1] – زيارة عسيري، **المسكوكات الفاطمية**، سلسلة دروس، مادة نقود ومسكوكات، رابط المرجع، https :fliphtml5.com.

الملحق رقم (05): يوضح قياس النيل خلال المجاعات[1]

السنوات	حسب جدول كارتمير		حسب جدول أبي المحاسن		حسب جدول ابن أيبك		حسب المصادر التاريخية		المصدر
	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	أصابع	ذراع	
٨٧ هـ	٢٠	١٦	٢٠	١٦	٢٠	١٦			الجداول الثلاثة نقلاً عن: أمين سامي: تقويم النيل - ص ٤ - ٢١
١٢٤ هـ	١٣	١٨	١٣	١٨	١٣	١٦			
١٤٧ هـ	١٩	١٤	١٩	١٤	١٩	١٤	١٦	١٢	ابن إياس ج ١ ص ٣١.
١٩٠ هـ	٧	١٧	٧	١٧	٧	١٧			
٣٢٩ هـ	١٣	١٥	١٣	١٥	١٣	١٥			
٣٣٨ هـ	١٨	١٧	١٨	١٧	٢	١٦	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣
٣٤١ هـ	١٠	١٦	١٠	١٦	-	١٨	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣
٣٤٢ هـ	-	١٨	-	١٨	٦	١٦	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٣ هـ	٧	١٦	٧	١٦	٦	١٧	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٤ هـ	٦	١٧	٦	١٧	٧	١٦	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٥ هـ	٧	١٦	٧	١٦	١٧	١٦	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٦ هـ	١٩	١٦	١٩	١٦	٢٠	١٧	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٧ هـ	٢٠	١٧	٢٠	١٧	١٩	١٦	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٨ هـ	٢٠	١٧	٢٠	١٧	١٩	١٧	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٤٩ هـ	-	١٧	-	١٧	-	١٨	١٤	١٥	ابن إياس ج ١ ص ٤٣.
٣٥٢ هـ	١٦	١٥	١٦	١٥	٤	١٥	٤	١٥	المقريزي : إغاثة الأمة ص ١١.
٣٥٣ هـ	٤	١٥	٤	١٥	١٥	١٦	٤	١٥	المقريزي: إغاثة الأمة ص ١١.
٣٥٤ هـ	١٥	١٦			١٩	١٤	أصابع	١٦	المقريزي: إغاثة ص ١٢.
٣٥٥ هـ	١٩	١٤			١٩	١٢	أصابع	١٤	المقريزي: إغاثة ص ١٢.
٣٥٦ هـ	١٧	١٢			١٤	١٧	أصابع	١٢	المقريزي: إغاثة ص ١٢
٣٥٧ هـ	١٤	١٧			٩	١٧			
٣٥٨ هـ	٩	١٧			٢٠	١٦			
٣٥٩ هـ	١٩	١٧			٢١	١٧٠ ..			
٣٦٠ هـ	٢١	١٧			٢١	١٧			
٣٨٧ هـ	٧	١٦			٧	١٦	وأصابع	١٦	المقريزي: إغاثة الأمة ص ١٣
٣٩٥ هـ	٣	١٦			٣	١٦	وأصابع	١٦	المقريزي: إغاثة الأمة ص ١٤
٣٩٦ هـ	١٦	١٦			١٦	١٦	وأصابع	١٣	إغاثة ص ١٥
							-	١٥	إغاثة ص ١٦
							١٦	١٦ ونزل	الخطط ج ٢ ص ٢٨٦
٣٩٧هـ	١٦	١٤			١٦	١٤	وأصابع	١٣	إغاثة ص ١٤
٣٩٨ هـ	٩	١٤			٩	١٤	-	١٥	إغاثة ص ١٦ (انحط سريعاً)
٤٠٢ هـ	١٠	١٦			١٠	١٦			يتبع

[1] – أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص 244.

الملحق رقم (06): يوضح قياس النيل في العصر الفاطمي فترة الشدة العظمى[1]



[1] – أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص 248.

الملحق رقم (07): يوضح تطور سعر القمح اثناء المجاعات[1]:



التاريخ	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلو غرام	بالدينار	بالدرهم		
٤٤٦هـ/١٠٥٤م	تليس	٩٧,٥	٨ دنانير	١٢٨	اتعاظ ج٢ ص٢٢٦	في إغاثة الأمة عام٤٤٧هـ
٤٤٦هـ	تليس	٩٧,٥	٣ دنانير	٤٨	الإشارة ص٤٣ اتعاظ ج٢ ص٢٢٦	ص٢٠ - ٢١ في إغاثة الأمة عام ٤٤٧هـ تسعير
٤٥٩هـ/١٠٦٦م	الإردب	٧٣,١٢٥	٨٠ دينار	١٢٨	النجوم ج٥ ص٧٩	الإردب يوازي ٧٣,١٢٥كلغ هنش (نالتر): ص٥٨
٤٦١هـ/١٠٦٨م	الإردب	٧٣,١٢٥	٨٠ ديناراً	١٢٨	اتعاظ ج٢ ص٢٩٧	انخفض القمح بعد ذلك.
٤٦١هـ	الإردب	٧٣,١٢٥	٧٠ ديناراً	١١٢٠	اتعاظ ج٢ ص٢٩٩	حادث نهب قمح المشتري
٤٦١هـ	الإردب	٧٣,١٢٥	١٠٠ دينار	١٦٠٠	النجوم ج٥ ص٨٣	
٤٦٤هـ/١٠٧١م	٩ أرطال	٣,٩٣٧٥	دينار نزاري	١٦	اتعاظ ج٢ ص٣٠٧	الرطل يساوي ٤٣٧,٥ غراماً هنش (نالتر) ص٧٦
٤٦٤هـ	٩ أرطال	٣,٩٣٧٥	مثقالين ثم ثلاثة	٣٢/٤٨	اتعاظ ج٢ ص٣٠٧	
٤٥٧ - ٤٦٤هـ الشدة	الإردب	٧٣,١٢٥	٧١ ديناراً	١١٣٦	الكواكب السيارة - ص ١٧٧	
الشدة	الإردب	٧٣,١٢٥	٨٠ ديناراً	١٢٨٠	إغاثة الأمة - ص٢٣ الخطط (ص٣٣٧ عن الجواني ابن إياس -	أولاً ثم انخفض
الشدة	الإردب	٧٣,١٢٥	٨٠ ثم ١٢٠ ديناراً	١٢٨٠ - ١٩٢٠	ابن إياس - ج١ ص٦٠	
الشدة	الإردب	٧٣,١٢٥	١٠٠ دينار	١٦٠٠	النجوم - ج٥ ص١٧	أولاً ثم انخفض
الشدة	الإردب	٧٣,١٢٥	٢٠٠ دينار	٢٢٠٠	راشد - ص٩٤ عن الزبيري	
الشدة	الإردب	٧٣,١٢٥	٢٠٠ دينار	٣٢٠٠	ابن ميسر ج٢ ص٣٤	
٤٩٧هـ/١١٠٣م	الإردب	٧٣,١٢٥	٣٠ ديناراً	٤٨٠	ابن إياس ج١ ص٦٣	لمدة ٦ أشهر
٤٩٧هـ	مائة أردب	٧٣١٢,٥	١٣٠ ديناراً	٢٠٨٠	إغاثة الأمة ص٢٦	
٤٩٧هـ	مائة أردب	٧٣١٢,٥	٣٠ ديناراً	٤٨٠	إغاثة الأمة ص٢٦	تسعير
٤٩٧هـ	الإردب	٧٣,١٢٥	دينار	١٦	اتعاظ - ج٢ ص٢٦ ٦٧ هامش (٤)	سعر تداول بعد الشراء بالتسعيرة
٥٢١هـ/١١٢٧م	الإردب	٣,١٢٥	دينار	١٦	اتعاظ ج٣ ص١٣٣	
٥٣٣هـ/١١٣٨م	الإردب	١٣,١٢٥	٣ دنانير	٤٨	اتعاظ ج٣ ص١٦٨	
٥٣٣هـ	مائة أردب	١٣١٢,٥	٤٠ ديناراً	٦٤٠	اتعاظ ج٣ ص١٦٨	غلاء فاحشة
٥٣٦هـ/١١٤١م	الإردب	٧٣,١٢٥	٠	٩٠	ابن ميسر ج٢ ص٨٥ اتعاظ ج٣ ص١٧٦ .	
٥٥١هـ/١١٥٦م	الإردب	٧٣,١٢٥	٥دنانير	٨٠	إغاثة الأمة - ص٢٧	لم يذكر صراحة أنه القمح



التاريخ	الوزن / الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلو غرام	بالدينار	بالدرهم		
٣٤٢هـ/٩٥٤م	١/٢ ويبة	٣٠,٤٢	دينار	١٥	إغاثة الأمة - ص١١	الويبة تساوي ١٢,١٦٧كلغ هنش (نالتر) - الموازين والمكاييل ص ٨٠
٣٥٩هـ/٩٦٣م	٢ ويبة	٢٤,٣٣٦	دينار	١٥	إغاثة الأمة ص١١	
٣٥٧هـ/٩٦٨م	ويبة	١٢,١٦٨	دينار	١٥	إغاثة الأمة ص١٢	
٣٥٨هـ/٩٦٩م	٩ أقداح	٦,٤٥١	دينار	١٥	اتعاظ الحفا - ج٢ ص١٦٨	القدح يوازي ١/٤٨ من الإردب انظر هنش: ص٥٨
٣٩٧هـ/١١٠٦م	تليس	٩٧,٥	ديناراً إلا قيراطاً	١٤,٣٧٥	إغاثة الأمة ص١٥	تسعير التليس يساوي ٩٧,٥كلغ هنش (نالتر): ص٦٠
٣٩٧هـ/١١٠٦م	تليس	٩٧,٥	٤ دنانير	١٣٦	إغاثة الأمة ص١٦	
٣٩٨هـ/١٠٠٧م	تليس	٩٧,٥	٤ دنانير	٧٢	اتعاظ الحفا ج ٢ ص ٧٤	
جمادى الآخر ٤١٤هـ - ١٠٢٣م	تليس	٩٧,٥	دينار	١٦	المسبحي: ج٤٠ ص١٢ - ١٣	
بعد جمادى الآخر ٤١٤هـ ربيع الأول	تليس	٩٧,٥	دينارين	٣٢	المسبحي: ج٤٠ ص١٢ - ١٣	
٤١٥هـ - ١٠٢٤م	تليس	٩٧,٥	٣ دنانير	٤٨	المسبحي: ج٤٠ ص٣٢ اتعاظ ج٢ ص١٤٢	
شوال ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	دينارين ثم ٣ دنانير	٣٢ثم٤٨	المسبحي: ج٤٠ ص٦٧ - ٦٩ اتعاظ ج٢ ص١٦١ - ١٦٢	غير ثمن التليس
١٣ ذي القعدة ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	٣ دنانير	٤٨	المسبحي: ج٤٠ ص٧٢	
١٤ ذي القعدة ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	٣ دنانير	٤٨	المسبحي: ج٤٠ ص٧٤	
١٦ ذي القعدة ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	دينارين ونصف	٤٠	المسبحي ج ٤٠ ص٧١ - ٧٥ اتعاظ ج٢ ص١١٥	تسعير
١٧ ذي القعدة ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	٣ دنانير وربع	٥٠	المسبحي: ج٤٠ ص٧٥ اتعاظ ج٢ ص١١٦	
أو الحجة ٤١٥هـ	تليس	٩٧,٥	٤/٣ دنانير	٦٩	المسبحي ج٤٠ ص٨٦ اتعاظ ج٢ ص١١٩	

[1] - أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص ص 247– 248.

الملحق رقم (08): يوضح تطور سعر الخبز اثناء المجاعات[1]

التاريخ	الوزن/ الوحدة		السعر		المصدر	ملاحظات
	الوحدة	بالكيلوغرام	بالدينار	بالدرهم		
٣٥٨ هـ	رطل	٤٣٧,٥غ		درهمين	الكامل - ج٧ ص٣١	
المحرم ٣٨٧هـ	٤ أرطال	١,٧٥٠		درهم	إغاثة الأمة - ص١٣	
					اتعاظ ج٢ ص٨	
٣٩٠ هـ	١٦ رطلاً	٧,٠٠٠		درهم	اتعاظ ج٢ ص٢٥	
قبل ٣٩٦هـ	١٠ أرطال	٤,٣٧٥		درهم	اتعاظ ج٢ ص٦٢	السعر العادي
٣٩٦هـ	٦ أرطال	٢,٦٢٥		درهم	اتعاظ ج٢ ص٦٢	
٣٩٧هـ	١٢ رطلاً	٥,٢٥٠		درهم جديد	إغاثة الأمة ص ١٥	تسعير
٣٩٧ هـ	٦ أرطال	٢,٦٢٥		درهم	إغاثة الأمة ص ١٦	
٣٩٧هـ	٣ أرطال	١,٣١٢٥		درهم	اتعاظ ج٢ ص٦٩	
٣٩٨هـ	٣ أرطال	١,٣١٢٥		درهم	اتعاظ ج٢ ص٧٤	خبز أسود
٩ رجب ٤١٤هـ	٣ أرطال	١,٣١٢٥		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص١٥ - ١٦	
					اتعاظ ج٢ ص١٣٥	مهلول
جمادى الآخر ٤١٤ هـ	٤ أرطال	١,٧٥٠		درهم (وثمن)	اتعاظ ج٢ ص١٣٥	المخطأ المقريزي في(ثمن)
					المسبحي ج٤٠ ص١٢ - ١٣	
ربيع الأول ٤١٥هـ	رطلين ونصف	١,٩٣٧٥		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص٣٢	
					اتعاظ ج٢ ص٤٢	
٤ رجب ٤١٥هـ	٥ أرطال	٢,١٨٧٥		درهم	المسبحي: ج٤٠ ص٧ - ٨	خشكار
٤ رجب ٤١٥هـ	٤ أرطال	١,٧٥		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٤٧ - ٤٨	حواري
٦ رجب ٤١٥هـ	٥ أرطال	٢,١٨٧٥		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٤٨	خبز الأقران
بعد ٦ رجب ٤١٥ هـ	٣ أرطال	١,٣١٢٥		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٤٨	كل الأنواع عدا السميذ
بعد ٦ رجب ٤١٥هـ	رطلين ونصف	١,٩٣٧٥		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٤٨	السميذ
شوال ٤١٥هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٦٧ - ٦٩	
					اتعاظ ج٢ ص١٦١ - ١٦٢	
١٣ ذي القعدة ٤١٥ هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم وربع	المسبحي ٤٠ ص٧٢	السميذ
١٣ ذي القعدة ٤١٥هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٧٢	خشكار
١٥ ذي القعدة ٤١٥هـ	رطلين	٨٧٥غ		درهم وربع	المسبحي ج٤٠ ص٧٤	خبز أسود
١٦ ذي القعدة ٤١٥هـ	رطلين ونصف	١,٩٣٧٥		درهم	المسبحي ج٤٠ ص٧٤ - ٧٥	
تسعير يتيم				درهم وربع	اتعاظ - ج٢ ص١٦٥	

[1] - أحمد السيد الصاوي، المرجع السابق، ص251.

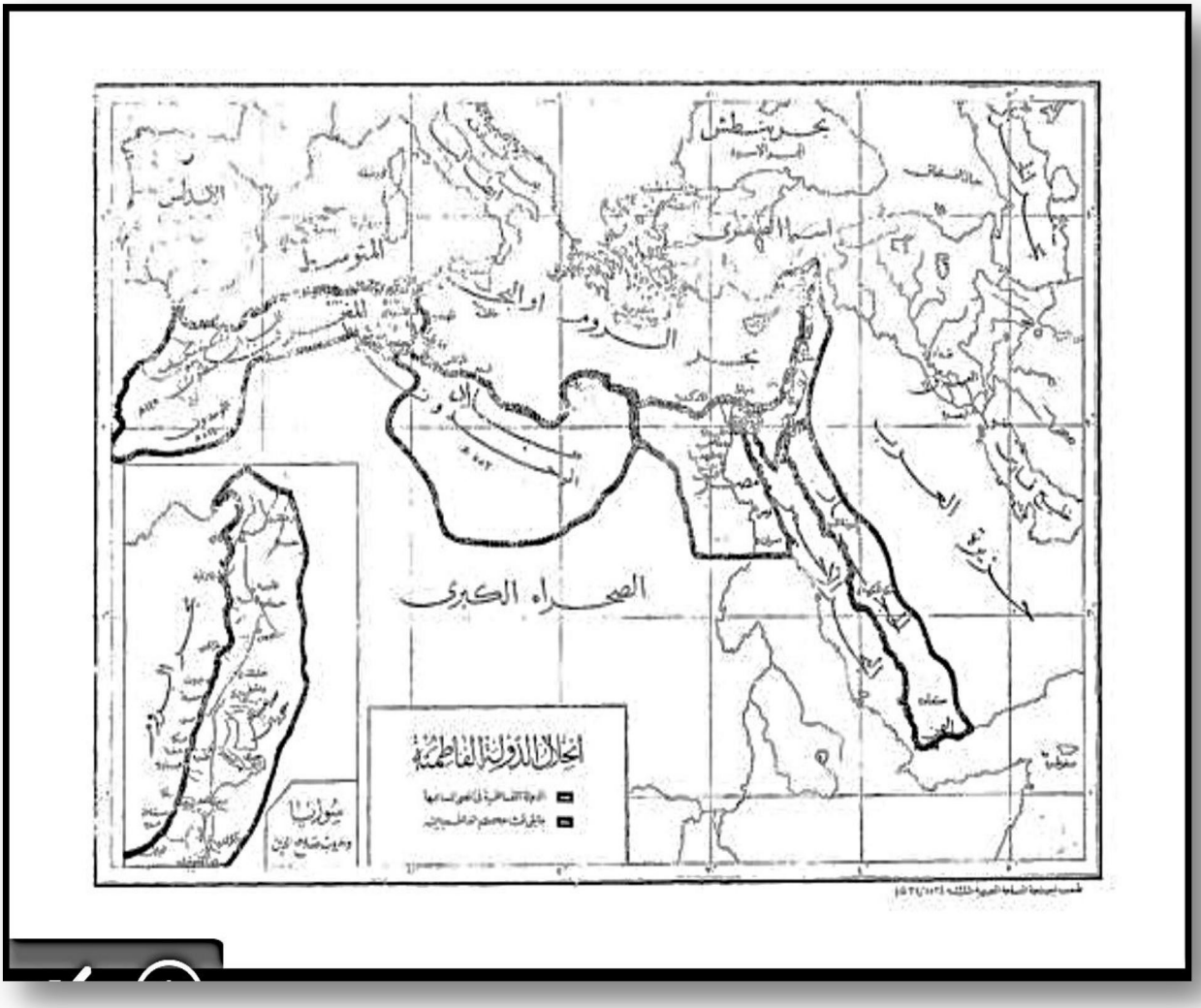
الملحق رقم (09): الجامع الأزهر – الباب الخارجي للجامع[1]



الجامع الأزهر – الباب الخارجي للجامع

[1] - إبراهيم حسن حسن، **تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب**، المرجع السابق، ص 276.

الملحق رقم (10): خريطة انحلال الدولة الفاطمية[1]



[1] – إبراهيم حسن حسن، **تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب**، المرجع السابق، ص 180.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

ابن إبراهيم أبو يوسف يعقوب (ت 182هـ)، كتاب الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الأزهر، القاهرة، 1979م.

ابن الأثير عز الدين علي بن محمد (ت 630 هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997م.

ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

ابن الطوير محمد بن عبد الله (ت 588 هـ)، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992م.

ابن بطوطة محمد بن عبد الله (ت 779هـ)، رحلة ابن بطوطة، دار صادر، بيروت، 1997م.

ابن تغري بردي جمال الدين يوسف (ت 874 هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، القاهرة، 1963م.

ابن جبير محمد بن أحمد (ت 614 هـ)، رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت، 1984م.

ابن جماعة بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت733هـ)، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة، ط3، قطر، 1988م.

ابن حوقل محمد بن علي (ت 367 هـ)، صورة الأرض، دار صادر، بيروت، 1992م.

ابن خرداذبه عبيد الله بن عبد الله (ت 300 هـ)، المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، 1889م.

ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد (ت 808 هـ)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، 2001م.

ابن خلكان أحمد بن محمد (ت681 هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار صادر، بيروت، 1994م.

ابن زولاق الحسن بن إبراهيم (ت 387 هـ)، فضائل مصر وأخبارها، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 2000م.

ابن سلام أبو عبيد القاسم (ت 224 هـ)، كتاب الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الفكر، بيروت، 1988م.

ابن شداد بهاء الدين يوسف (ت 632 هـ)، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.

ابن عبد الحكم عبد الرحمن بن عبد الله (ت 257 هـ)، فتوح مصر وأخبارها، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1996م.

ابن عبد الظاهر محيي الدين (ت 692 هـ)، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، دار الكتب، القاهرة، 1961م.

ابن مماتي الأسعد بن مهذب (ت 606 هـ)، قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1991م.

الإصطخري إبراهيم بن محمد (ت 346 هـ)، المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، 1927 م.

الأصفهاني أبو الفرج (ت 356 هـ)، كتاب الأغاني، تحقيق: إحسان عباس، بكر عباس، دار صادر، ط1، بيروت، 2008م.

البكري أبو عبيد عبد الله (ت 487 هـ)، المسالك والممالك، تحقيق: أدريان فان ليون، الدار العربية للكتاب، تونس، 1992م.

البلاذري أحمد بن يحي (ت 279 هـ)، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1988م.

السيوطي جلال الدين (ت 911 هـ)، حسن المحاضرة in أخبار مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1967م.

الشيزري عبد الرحمن بن نصر (ت 589هـ)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: الباز العريني، دار الثقافة، القاهرة، 1946م.

العمري شهاب الدين أحمد (ت 749هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، دار الكتب، القاهرة، 1924م.

الغزالي أبو حامد (ت 505هـ)، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، 1980م.

الفراء أبو يعلى (ت 458هـ)، الأحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2000م.

القزويني زكريا بن محمد (ت 682 هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، 1960م.

القلقشندي أحمد بن علي (ت 821 هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1913م.

الكندي محمد بن يوسف (ت 350 هـ)، ولاة مصر وقضاتها، تحقيق: حسين نصار، دار الثقافة، القاهرة، 1980م.

الماوردي علي بن محمد (ت 450 هـ)، الأحكام السلطانية، تحقيق: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، 2006م.

المقدسي أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل (ت 665 هـ)، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.

المقدسي شمس الدين (ت 380 هـ)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر، ط3، بيروت، 1906م.

المقريزي تقي الدين أحمد (ت 845 هـ)، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: جمال الدين الشيال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1967م.

المقريزي تقي الدين أحمد (ت 845هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار صادر، بيروت، 1970م.

المقريزي تقي الدين أحمد (ت 845 هـ)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1940م.

ناصر خسرو (ت 481 هـ)، سفرنامه، ترجمة: يحي الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983م.

النويري شهاب الدين أحمد (ت 733 هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1923م.

ياقوت الحموي شهاب الدين (ت 626 هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1995م.

ثانياً: المراجع

إبراهيم رزق الله أيوب، التاريخ الفاطمي، الشركة العالمية للكتاب، ط1، بيروت، 1997م.

البراوي راشد، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، دار النهضة العربية, القاهرة، 1948م.

حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج 4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1964م.

حسن إبراهيم حسن، تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي، ملتزمة الطبع والنشر مكتبة النهضة المصرية، ط 2، القاهرة، 1963م.

حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993م.

حسن علي إبراهيم، التاريخ الإسلامي العام العصر الفاطمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1980م.

حسن علي إبراهيم، جوهر الصقلي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1958م.

حمدان جمال، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م.

دخيل محمد حسن، الدولة الفاطمية الدور السياسي والحضاري للأسرة الجمالية، دار الانتشار العربي، القاهرة، 2009م.

الدوري عبد العزيز، مقدمة في تاريخ الاقتصاد العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1969م.

الرازق أحمد رزق، النقود الإسلامية في مصر في العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1999م.

الرافعي عبد الرحمن، تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم في مصر، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1987م.

زكي عبد الرحمن، النقود العربية الإسلامية وأثرها في الحضارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م.

سرور محمد جمال الدين، الدولة الفاطمية في مصر سياستها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995م.

سرور محمد جمال الدين، دراسات في تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978م.

سلطان عبد المنعم، تاريخ مصر الاقتصادي في العصر الفاطمي، دار المعارف، القاهرة، 1992م.

سيد أمين فؤاد، تاريخ مصر في العصر الفاطمي، دار مصر المحروسة، ط2، القاهرة، 2007م.

السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الدولة العربية في مصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981م.

شلبي أحمد، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 188.

شلومو دوف جويتين، مجتمع البحر المتوسط، ج1، ترجمة: أحمد الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م.

الصاوي أحمد السيد، مجاعات مصر الفاطمية (أسباب ونتائج)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م.

صبيحي عبد المنعم، تاريخ مصر السياسي والحضاري من الفتح الإسلامي في عهد الأيوبيين، دار العربي، القاهرة، (د.ت).

طقوش محمد سيف، تاريخ الدولة الفاطمية، دار النفائس، بيروت، 2001م.

العبادي أحمد مختار، في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية، بيروت، 1995م.

العبادي أحمد مختار، قيام الدولة الفاطمية، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).

عبد الحميد سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج 3، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، (د.ت).

عبد الفتاح محمد، المجتمع المصري في العصر الفاطمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970م.

عاشور عبد الفتاح، تاريخ مدينة القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987م.

عنان محمد عبد الله، تاريخ الجامع الأزهر في العصر الفاطمي مع تكملة له حتى العصر الحاضر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1942م.

عنان محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.

غالب مصطفى، الدعوة الإسماعيلية، دار الأندلس، بيروت، 1979م.

فييت جاستون، القاهرة مدينة الفن والتجارة، ترجمة ومراجعة: مصطفى العبادي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1968م.

كاشف سيدة إسماعيل، مصر في عصر الإخشيديين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م.

لوبون غوستاف، حضارة العرب، ترجمة: عادل زعيتر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1945م.

لويس برنارد، اليهود في الإسلام، ترجمة: عبد الرحمن الشيخ، دار الشروق، القاهرة، 1998م.

اللهو رمضان محمد رمضان، الحياة الاجتماعية في مصر في عهد الدولة الفاطمية، دار القدس، القاهرة، 2012م.

ماجد عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، ج3، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، القاهرة، 1985م.

متز آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج2، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003م.

مختار عمر أحمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2008م.

المناوي محمد حمدي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1970م.

مشرفة عطية مصطفى، نظم الحكم بعصر الفاطميين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1948م.

الموسوعة الفقهية الكويتية، ج38، دار السلاسل، الكويت، 2006م.

النمر سمر، النظم الاقتصادية في مصر الفاطمية، دار عمان، عمان، 2002م.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، جمع الخراج والمال، الكويت، (د.ت)

آية الجندي، مظاهر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في مصر الفاطمية، فيديو مسجل (اتصال شخصي عبر تطبيق الواتساب)، مصر، 31 ماي 2026م.

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	
الفصل التمهيدي	
الفصل الأول: الحياة الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي	
المبحث الأول: المقومات الطبيعية	
المطلب الأول: دور نهر النيل في الاقتصاد الزراعي	
المطلب الثاني: نظام الري	
المطلب الثالث: الثروة الزراعية	
1. طبيعة الإنتاج الزراعي	
2. ملكية الأراضي	
المطلب الرابع: الثروة الحيوانية والسمكية	
المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في مصر الفاطمية	
المطلب الأول: الموارد العامة	
1. الضرائب والخراج	
2. الجزية والعشور والمكوس	
المطلب الثاني: دور الخلفاء في الإشراف المالي	
المطلب الثالث: تنظيم بيت المال	
المبحث الثالث: نشاط حركة التجارة ونظم المعاملات التجارية	
المطلب الأول: التجارة الداخلية (الأسواق، تنظيم الحسبة)	
المطلب الثاني: التجارة الخارجية	
المطلب الثالث: مظاهر تقدم الصناعة (النشاط الصناعي والحرفي)	
الفصل الثاني: الحياة الاجتماعية في مصر خلال العهد الفاطمي	

المبحث الأول: عناصر سكان مصر الفاطمية وأثرهم في الحياة الاجتماعية	
المطلب الأول: المغاربة والأتراك	
المطلب الثاني: السودان والأرمن	
المطلب الثالث: عناصر أخرى	
المبحث الثاني: طبقات المجتمع المصري الفاطمي	
المطلب الأول: الطبقة الخاصّة	
المطلب الثاني: الطبقة العامة وعلاقتهم بالدولة	
المطلب الثالث: أهل الذمّة	
المبحث الثالث: مظاهر الحياة الاجتماعية في مصر خلال العصر الفاطمي	
المطلب الأول: أحوال المعيشة (المأكل، الملبس، المسكن)	
المطلب الثاني: الاحتفال بالأعياد الدينية والمراسيم الوطنية	
المطلب الثالث: العادات والتقاليد (الغناء والموسيقى والمجالس الاجتماعية)	
المطلب الرابع: المرأة ودورها في المجتمع المصري الفاطمي	
الفصل الثالث: أسباب الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي	
المبحث الأول: الأزمات الاقتصادية في مصر الفاطمية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية	
المطلب الأول: أسباب الانهيار الاقتصادي	
1. الأسباب السياسية والإدارية (الفساد الإداري، ضعف السلطة)	
2. الأسباب الدينية (الصراعات المذهبية)	
المبحث الثاني: مظاهر الانهيار الاقتصادي في مصر الفاطمية	
المطلب الأول: الأزمات المالية والشدة المستنصرية	
المطلب الثاني: المصادرات والفروض والاستدانة	
المطلب الثالث: انخفاض مكانة العملة في التجارة واحتكار التجار	
المبحث الثالث: الكوارث والأزمات الطبيعية	
المطلب الأول: الكوارث الطبيعية	
المطلب الثاني: قصور ماء النيل	

الفصل الرابع: أسباب الأزمات الاجتماعية وأهم العوامل المؤثرة عليها في مصر خلال العصر الفاطمي	
المبحث الأول: مظاهر الفساد الاجتماعي	
المطلب الأول: التمايز الطبقي	
المطلب الثاني: الأعياد والاحتفالات	
المطلب الثالث: نفوذ الوزراء	
المبحث الثاني: مظاهر الفساد بين طوائف الجند وأثره على المجتمع المصري الفاطمي	
المطلب الأول: الصراع بين طبقات المجتمع	
المطلب الثاني: انتشار الأمراض الاجتماعية	
1. انتشار آفة شرب الخمر	
2. ثراء الدولة وتفشي الفاحشة	
3. ذيوع ظاهرة السرقة واللصوصية	
المطلب الثالث: انتشار الأوبئة والمجاعات	
المبحث الثالث: أهم إصلاحات ما بعد الشدّة المستنصرية	
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية لجوهر الصقلي	
المطلب الثاني: إصلاحات بدر الجمالي وأثرها على إعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	
خاتمة	
الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس المحتويات	
الملخص	

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بموضوع حول "**الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في مصر الفاطمية خلال الفترة الممتدة من 358هـ إلى 567هـ / 969م–1171م**"، وتهدف إلى إبراز أهم العوامل التي ساهمت في ظهور هذه الأزمات، والكشف عن آثارها على الدولة والمجتمع المصري خلال العصر الفاطمي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل أسباب التدهور السياسي والاقتصادي الذي عرفته الدولة الفاطمية، خاصّة في مراحلها الأخيرة، كما تناولت الدراسة المقومات الاقتصادية التي قامت عليها الدولة الفاطمية، مثل الزراعة، والتجارة، والصناعة، إضافة إلى طبيعة المجتمع المصري وطبقاته الاجتماعية خلال تلك الفترة.

وتوصّلت الدراسة إلى أنّ الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في مصر الفاطمية كانت نتيجة تداخل عدّة عوامل سياسية وإدارية، وطبيعية ودينية، من أبرزها ضعف السلطة المركزية، والصراعات بين طوائف الجند، وانتشار الفساد الإداري، وانخفاض مستوى مياه النيل، وما ترتب عن ذلك من مجاعات وأوبئة واضطرابات اجتماعية، كما أظهرت الدراسة أنّ هذه الأزمات ساهمت بصورة مباشرة في إضعاف الدولة الفاطمية وانهيار مؤسساتها، رغم الإصلاحات التي قام بها بعض الوزراء، خاصة بدر الجمالي، لإعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وتبرز هذه الدراسة أهمية الترابط بين الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في قوة الدول واستمرارها، كما تكشف أثر الأزمات الداخلية في سقوط الحضارات والدول عبر التاريخ.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الفاطمية – مصر الفاطمية – الأزمات الاقتصادية – الأزمات الاجتماعية – الشدة المستنصرية – بدر الجمالي – المجتمع المصري.

Abstract

This present study is concerned with a topic about " **economic and social crises in Fatimid Egypt during the period 358–567 AH / 969–1171 AD"**, aiming to highlight the major factors that contributed to these crises and to reveal their impact on the Fatimid state and Egyptian society during that era.

The study adopts the historical-analytical method by tracing the development of economic and social conditions and analyzing the causes of political and economic decline that affected the Fatimid state, especially during its later stages. It also discusses the economic foundations of the Fatimid state, including agriculture, trade, and industry, in addition to the nature of Egyptian society and its social classes during that period.

The study concludes that the economic and social crises in Fatimid Egypt resulted from the interaction of several political, administrative, natural, and religious factors. Among the most important were the weakness of central authority, conflicts among military factions, the spread of administrative corruption, and the decline in the Nile water level, which led to famines, epidemics, and social unrest. The study also shows that these crises directly contributed to weakening the Fatimid state and the collapse of its institutions, despite the reforms undertaken by some ministers, especially Badr AL-Jamal i, to restore economic and social stability.

This study highlights the importance of the relationship between political, economic, and social stability in maintaining the strength and continuity of states, and demonstrates the impact of internal crises on the decline of civilizations and states throughout history.

Keywords:

Fatimid State – Fatimid Egypt – Economic Crises – Social Crises – Al-Shidda Al-Mustansiriyya – Badr AL-Jamal i – Egyptian Society.